الجامعة اللبنانيّة
كلّيّة الحقوق والعلوم السّياسيّة والإداريّة
العمادة

تكنولوجيا البلوكتشاين والحرب ضدّ الإمبرياليّة النّقديّة
دراسة تحليليّة حول الأنموذج السّلفادوري

رسالة لنيل شهادة الماستر البحثي في العلاقات الدوليّة والدّبلوماسيّة

إعداد
كيورك سيرج أصادور دكرمنجيان

لجنة المناقشة

الدكتور غسان ملحم	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور علي ترحيني	أستاذ	عضواً
الدكتور ناديا صالح	أستاذ مساعد	عضواً

٢٠٢٤

كلمة شكر

أتقدّم بجميل الشكر والامتنان والتّقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور غسّان ملحم.

كذلك أتوجه بالشكر لكل أساتذتي الكرام، وكل من أسهم من قلبه في مساعدتي لإنجاز هذا البحث.

الإهداء

إلى يسوع المسيح المخلص الذي أستمد منه قوّتي.

المقدّمة

أولاً: التّعريف بالموضوع

إنّ الإمبرياليّة سياسة أو دعوة أو نهج يهدف إلى توسيع سلطة أمّة وهيمنتها عن طريق الاستحواذ المباشر على أراضي الغير، أو عن طريق السّيطرة غير المباشرة على الحياة السياسيّة، أو الاقتصاديّة، أو النّقديّة، أو الثّقافيّة–الفكريّة لمناطق أخرى لا تقع تحت سيطرتها المباشرة.[1]

هي أيديولوجيّة تهدف إلى توسيع نطاق حكم شعوبٍ ودول، وزيادة سلطتها وسيطرتها على حساب شعوبٍ أخرى، من خلال استخدام القوّة الصّارمة، أو القوّة الناعمة. ترتبط الإمبرياليّة بمفاهيم الاستعمار وبناء الإمبراطوريّات، ومع ذلك، تُعد الإمبرياليّة مفهومًا متميزًا يمكن أن ينطبق على أشكال أخرى من التمدّد، وغير محصور كمفهوم الاستعمار.

للكلمة أصول لاتينيّة، إذ إنّ أصل المصطلح يعود إلى كلمة "إمبيريوم"(*imperium*)، والتي تعني القوّة أو السيادة أو النفوذ.[2] لطالما أشار المصطلح في الأدبيّات السياسيّة البريطانيّة والأوروبيّة الى الاحتلال. حاول المستعمرون الجدد إيجاد مبرّرات لتلطيف ذلك الاحتلال. فخلال سبعينيّات القرن التاسع عشر، عُدّت الإمبرياليّة مرادفاً للتوسّع العسكري المشروع الذي يهدف الى السيطرة على أراضي الغير لضروراتٍ إقتصاديّة؛

[1] أشكروفت، بيل، وغريفيث، غاريث، وتيفين، هيلين. "دراسات ما بعد الاستعمار: المفاهيم الأساسية." دار نشر روتليدج، لندن، ٢٠٠٧، ص. ١١١.
[2] موسوعة بريتانيكا، "الإمبريالية". دار نشر الموسوعة البريطانية، ٢٠ يونيو .٢٠١٧

أي مرادفاً للاحتلال المبرّر. في القرن العشرين تبلور المفهوم في أدبيّات الفكر السياسي المعاصر، وأصبحت الإمبرياليّة مرادفاً لسياسات الولايات المتّحدة الأمريكيّة التّوسّعية والنهج الذي اتّبعه الأميركيون في العلاقات الدوليّة، والذي لا زال مستمرًا حتى اليوم.

لعلّ أفضل من قام بدراسة الإمبرياليّة كان مؤسّس الحزب الشيوعي السوفييتي، وأول أمين عام لها، وقائد الثورة البلشفية، فلاديمير أوليانوف لينين، الذي عدّ "*الإمبرياليّة أعلى مراحل الرأسماليّة*". ربط لينين من خلال كتاباته السياسيّة والعلاقات الدوليّة من جهة بعلم الاقتصاد والأنظمة الاقتصادية من جهةٍ أخرى، فأكّد أنّ طبيعة النظام الرأسمالي الذي يسعى دائماً إلى زيادة الإنتاج وتضخيم الأرباح يحتاج، في نهاية المطاف، إلى فلسفةٍ توسعيّةٍ إمبرياليّة. حسب لينين، تحتاج العجلة الرأسمالية، بغية استمرارها في الدوران، إلى إيجاد أسواق جديدة لتصريف الإنتاج والحصول على موارد أوّليّة رخيصة. لذا لجأت الدول الرأسماليّة إلى بناء إمبراطوريّات تعتمد فلسفةً توسعيّة.

استخدمت الإمبراطوريّات المهيمنة عبر التاريخ، أكانت الرومانيّة، الإغريقيّة، العثمانيّة، المغوليّة... جميع الوسائل والسّبل المتاحة لديها لفرض هيمنتها، وبسط سيطرتها على أكبر كمٍّ من الشعوب والمناطق من أجل ضمان استمراريّتها لأطول مدّةٍ زمنيّة ممكنة.

اليوم نحن نعيش في عصر الإمبراطوريّة الأميركيّة.[١] إذ تمكّنت الولايات المتّحدة من بناء إحدى أكبر وأعظم الإمبراطوريات في تاريخ العالم من خلال قوّتها العسكريّة، الاقتصاديّة، الماليّة، النّقديّة والفكريّة. إحدى أبرز

[١] ديفيد، لايك. "الإمبراطورية الأمريكية الجديدة؟" مجلة وجهات نظر الدراسات الدولية، العدد. ٩، ٢٠٠٨، ص ٢٨١-٨٩.

وسائل هذه الهيمنة تمثّلت في هيمنة الدولار الأميركي على أسواق النّقد العالمي، والتّبادل التّجاري، والتي جاءت بعد سلسلة أحداث فرضتها الولايات المتّحدة ما بعد انتهاء الحرب العالميّة الثّانية.

بعد انتهاء الحرب العالميّة الثّانية، وصدور مقرّرات مؤتمر يالطا، لم يصبح العالم أمام نظامٍ دوليّ سياسيّ جديد فحسب، بل تجددٍ للنظامين الاقتصادي والنّقدي عبر مؤتمر بريتون وودز الذي لم يقلّ أهميةً عن أيٍّ من مؤتمرات طهران، يالطا أو بوتسدام. من خلال ذلك المؤتمر ترجمت الولايات المتّحدة انتصارها العسكري والسياسي لانتصار اقتصاديّ – مالي، فسيطرت من خلاله على الأسواق الماليّة العالميّة، لا بل مأسستها وشرعتها.

في ظلّ نظام بريتون وودز، بات الدولار سيّد سائر عملات العالم، وبات الذّهب مرتبطًا بالدّولار الأمريكي حصراً، وأصبحت العملات الأخرى مرتبطةً بقيمة الدّولار الأمريكي. لم يعد بإمكان الأفراد استبدال دولاراتهم مباشرة بالذّهب بشكلٍ مباشر، وذلك بعد أن أسقط معيار الذّهب الذي هيمن على النّظام المالي العالمي مئات السنوات، وتمّ السماح للمصارف المركزيّة والحكومات حصرًا باستبدال دولاراتها الأمريكيّة مقابل ذهب موجود لدى وزارة الخزانة الأمريكيّة، أو بنك الاحتياط الفيدرالي. وتمّ تثبيت سعر الأونصة الواحدة لتساوي مبلغ قدره خمسةٌ وثلاثون دولاراً أميركياً. هكذا بات الدولار الأميركي أساس العملات الأخرى ومرجعها، إلّا أنّ هذا النظام لم يدم لمدّة طويلة، بل تم استبداله بنظامٍ آخر، وذلك بعد حدثٍ عُرف "بصدمة نيكسون". في أوائل سبعينيّات القرن الماضي، وتحديداً صيف العام ١٩٧١، حيث أعلن الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون أنّ الولايات المتّحدة لن تستبدل الذهب بالدولار الأميركي، وأنّه لا توجد تغطية ذهبيّة كاملة لأوراق الدولار

المتداول فيها. أذعن العالم بأسره لسياسات الولايات المتّحدة الأميركيّة، لأنّها كانت مجبرةً على ذلك بعد أن باتت أمام قرارين:

- التّخلي عن جميع الدولارات لديها كونها أوراقًا دون أي قيمة فعليّة.
- الاعتراف بالدولار على أنّه أوراقٌ ذات قيمة، وكونها تستمد قوّتها من قوّة الولايات المتّحدة الأميركيّة.

بتاريخ ٣١ أكتوبر عام ٢٠٠٨ وعلى أعقاب احدى أكبر أزمات العالم الاقتصاديّة، ظهرت أولى سلاسل الكتل اللامركزيّة من قبل إنسانٍ، أو مجموعةٍ من البشر، مجهولي الهوية، عُرفوا باسم "ساتوشي ناكاموتو"، وذلك من خلال بيانٍ أوّلي عُرف "بورقة البيتكوين البيضاء" نُشر من قبل مجهول على شبكة الأنترنت. من خلال هذه التكنولوجيا (أي البلوكتشاين) نشأت أولى العملات الرقميّة في العالم، والتي عُرفت باسم البيتكوين.

أحدثت العملة ثورةً في عالم المال والتّكنولوجيا، وحقّت نجاحاتٍ بارزةٍ في أوّل خمسة عشر عاماً من حياتها. في العام ٢٠٢١ أصبحت جمهورية السلفادور أول دولةٍ تعترف بالبيتكوين كعملةٍ رسميّة لبلادها لتستبدل الدولار الأميركي الذي كان العملة الرسمية. جاء القرار بعد عشرين عاماً من الدولرة الشاملة ليُنهي حقبةً كاملة من الاعتماد الكامل على الدولار الأميركي. هذا التّحوّل والتّخلي عن الدولار جذب اهتمام الكثيرين الذين حَسِبوا أنّ امبرياليّة الدولار باتت مهدّدة. وهذا ما فتح المجال أمام العديد من التساؤلات حول إمكانيّة خسارة الولايات المتّحدة الأميركيّة أحد أهمّ الأسلحة المتوفّرة في ترسانتها الاستعماريّة.

ثانياً: أهميّة البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال دراسته موضوعًا من أكثر الموضوعات العصريّة المتعلّقة بعالم المال والنّقد. دراسةٌ مرتبطةٌ بالعلاقات الدوليّة، لكن بطريقة عصريّة، وبعيدة من الموضوعات المستهلكة في دراساتٍ لا تعدّ ولا تحصى. فهي تربط المال والنقد بقوّة الدول، وبالتّالي بقدراتها التّوسعيّة، وبالإمبريالية بمفهومها الحديث لتصل الى نتائج على ساحة العلاقات الدوليّة.

عبر دراسة تكنولوجيا حديثة المنشأ ومجهولة للعديد من القرّاء في العام ٢٠٢٣، يحاول البحث تسليط الضوء على آخر التطورات في مجال العلاقات الدوليّة.

فضلاً عن ذلك، تقوم الدراسة باستشراف المستقبل عبر تكهنات جريئة مبنية على أساسٍ علمي.

وما يميّز البحث، هو عصريّته وحداثة موضوعه. إنّ معظم الأبحاث اليوم تلجأ الى دراسة نظريّات قديمة في مجال العلاقات الدوليّة، وتؤكد أو تبني بأحسن أحوالها على فرضيات موضوعة مسبقًا من دون أن تقدّم أيّ شيء جديد للقارئ، وبالتالي تفتقد هذه الدراسات البالية أحد أهمّ شروط البحث العلمي، وهو تقديم الجديد في حقلٍ من حقول المعرفة.

ثالثاً: الإشكاليّة:

بناءً على ما تقدّم، نطرح الإشكاليّات الآتية:

- هل باتت الإمبراطوريّة الأميركيّة في أواخر فترات هيمنتها؟
- هل يمكن لأيّ عملةٍ رقميّة غير ملموسة أن تستمرّ وتكسب ثقة الأفراد والدّول؟
- هل يمكن للأنموذج السلفادوري أن يبدأ موجة من الثّورات ضد سياسات الدّولرة؟

- إن كانت هذه الثورة ممكنة، فمن أين وكيف ستبدأ؟
- هل تستطيع العملات الرقميّة حلّ مشكلاتها وأبرزها مشكلة التقلّب؟
- هل تبقى الولايات المتّحدة الأميركيّة مكتوفة الأيدي أمام هذه الثّورة المزعومة؟

أما الإشكاليّة الأساسيّة المطروحة فهي:

- هل يمكن لهذه الثّورة في عالم العملات الرقميّة أن تكسر إمبرياليّة الدّولار، وتحلّ مكانها كبديلٍ ثابت في أوقات الأزمات؟ وبالتالي هل تخسر الولايات المتحدة أحد أبرز رموز قوتها وأدوات إمبرياليّتها ليكون حدثاً بمنزلة مدخلٍ لسقوط الولايات المتّحدة عن عرش النّظام الدولي؟

رابعًا: <u>المناهج المستخدمة:</u>

في محاولة للإجابة على إشكاليّة البحث الأساسيّة والإشكاليّات المرافقة، يستند البحث إلى مناهج متعدّدة، وذلك لضروريّات البحث، لأنّ الموضوع متشابكٌ وحديثٌ، ويدخل فيه الاقتصاد والمال والنقد والرياضيّات والتّاريخ والسّياسة وعلم النّفس وغيره من العلوم.

أبرز المناهج المستخدمة هو **المنهج التّاريخي** بطبيعة الحال، والذي لا غنى عنه للرجوع الى الوراء ودراسة التّطور التاريخي للمفاهيم المذكورة خلال البحث.

المنهج الثّاني المستخدم هو **المنهج المقارن** الذي نستخدمه في إجراء مقارنات ما بين النّقود المعدنيّة والورقيّة من جهة، والرقمية من جهةٍ أخرى، إضافة إلى مقارنات ما بين المصارف والأنظمة الماليّة المركزيّة من جهة، وسلاسل الكتل والأنظمة الماليّة اللامركزيّة من جهةٍ أخرى.

أيضاً يلجأ البحث لتوظيف **المنهج الاستنباطي** في بعض صفحاته، كون البحث يتطلّب بعض العمليّات الحسابيّة، ويستخدم الرياضيّات لإثبات بعض الفرضيّات، في مزجٍ غير تقليديّ ما بين العلاقات الدوليّة والرياضيّات.

وأخيرًا يستخدم البحث **المنهج الاستقرائي** الذي يقوم على استخراج قاعدة كلّيّة عامّة من خلال وقائع جزئيّة وخصائص منفردة لصوغ قواعد عامّة استنادًا الى الأرقام والإحصاءات والحقائق.

خامسًا: <u>الفرضيّات:</u>

بناءً على الإشكاليّة الأساسيّة المطروحة، والإشكاليّات الرديفة، سننطلق من فرضيّة رئيسة، وهي **أن ثورة العملات الرقميّة سوف تنجح بالانقلاب على الدّولار الأميركي لتأخذ مكانها على عرش العملات العالميّة، حيث يتحوّل العالم إلى نظام النّقد الرّقمي من دون أن يؤثّر ذلك سلباً في قوّة الولايات المتّحدة، لأنّها ستكون السّبّاقة في التحوّل، والقادرة على اللحاق بالثّورة قبل فوات الأوان.**

أما الفرضيّات الرّديفة فهي:

- إنّ الإمبراطوريّة الأميركيّة مستمرّة ولن تخسر من زخمها إلّا القليل بعد سقوط الدّولار.

- من الممكن أن تحل العملات الرقميّة مكان العملات الورقيّة، ولكن الانتقال الكامل يحتاج إلى وقتٍ طويل.
- إنّ الأنموذج السلفادوري سوف يؤدّي الى سلسلة من التّحوّلات مطبّقةً نظريّة الدّومينو.
- سوف تبدأ الثّورة في دول متطوّرة فكريّا، وذات مشكلات اقتصاديّة متوسّطة. من المرجح أن تكون نواة التحوّل دول أميركا الجنوبيّة.
- سوف تتمكّن العملات الرقميّة من حلّ مشاكلها، وعلى رأسها مشكلة التقلّب، لكن الموضوع يحتاج الى سنوات.
- سوف تعيد الولايات المتّحدة تجربة شراء ٧٠٪ من الذّهب العالمي، وهذه المرّة لشراء ٧٠٪ من الذّهب الرقمي (البيتكوين).

سادسًا: <u>الصّعوبات والمعوقات:</u>

كما هي حال معظم الأبحاث، لا بدّ أن تعتريها بعض الصعوبات في سبيل إنجازها. من بينها تشعّب هذا الموضوع، وكثرة القضايا التي تستحق الغوص فيها، ولكنّ المجال لا يتّسع هنا لشرحها جميعها تجنبًا للخروج عن الحدّ المسموح. لذا كان التّركيز على أهمّها وأكثرها جدليّة. كذلك صعوبة الوصول إلى مراجع من فئة الكتب، حيث تقلّ الكتب في موضوع العملات الرقميّة، لذا فإنَ فئة المواقع الإلكترونيّة هي الأكبر حجمًا في القسم الثاني من البحث.

فضلاً عن ذلك ثمّة صعوبة بالغة في تفسير تكنولوجيا حديثة ومعقدّة في عدد محدودٍ من الصفحات، وباستخدام أبسط الكلمات والعبارات لضمان فهم القارئ غير الملم بالتّكنولوجيا والتّعقيدات الموجودة، إضافةً الى صعوبة ترجمة بعض المصطلحات الى اللغة العربيّة.

أخيراً قُسّم البحث وفقًا للشكل الآتي:

القسم الأول بعنوان "الإمبرياليّة بمختلف أوجهها، وترجمة التفوّق السّياسي بإرساء نظام النّقد العالمي"، يتضمّن:

الفصل الأوّل: "البحث في الوجوه المختلفة للإمبرياليّة: القبضة السياسيّة والنّقديّة"

المبحث الأول: "الإمبرياليّة السياسيّة – الاقتصاديّة: من لينين حتى القرن الواحد والعشرين"

المبحث الثاني: "تاريخ النّقد وحاضره: إمبرياليّة الدّولار"

الفصل الثّاني: "العلاقات الدوليّة والنّظام العالمي: قبل الحرب العالمية الثّانية وبعدها"

المبحث الأوّل: "السّياسة والعلاقات الدوليّة: نظريًّا وتطبيقيًّا"

المبحث الثّاني: "ترجمة التّفوّق ماليًّا ونقديًّا: مأسسة الهيمنة"

أمّا المباحث الذي سيتناولها القسم الثاني بعنوان: "تكنولوجيا البلوكتشاين: اللامركزيّة وقدرتها على كسر الإمبرياليّة النّقديّة" فهي:

الفصل الأوّل: "المصارف والمركزيّة – سلسلة الكتل واللامركزيّة: نقلة نوعيّة"

المبحث الأول: "المصارف المركزيّة وسلسلة الكتل اللامركزيّة: دراسة تاريخيّة"

المبحث الثّاني: "المصارف المركزيّة وسلسلة الكتل اللامركزيّة: دراسة مقارنة"

الفصل الثّاني: "العملات الرّقميّة وقدرتها على كسر الإمبرياليّة النّقديّة والنّهوض بالدّول الفاشلة"

المبحث الأوّل: "العملات الرّقميّة والبيتكوين: إيجابيّات وسلبيّات"

المبحث الثّاني: "الأنموذج السّلفادوري والبيتكوين كحلٍ للدّول الفاشلة"

القسم الأوّل: الإمبرياليّة بمختلف أوجهها وترجمة التّفوّق السّياسي بإرساء نظام النّقد العالمي

لم يتّفق المفكّرون والباحثون والمؤرّخون وعلماء السّياسة والاقتصاد والاجتماع على تعريفٍ واحدٍ وموحّدٍ لمصطلح "الإمبرياليّة". كيف لا، وهو مصطلحٌ شديد التّعقيد، تتشابك فيه مختلف حقول العلم والفكر والفلسفة.[١]

قد يعود، وعلى الأرجح كتفسير منطقي، هذا الاختلاف إلى محاولة تفسير كل مفكّرٍ وباحثٍ هذا المصطلح من منظور مجال دراسته، ومن منظار حقل معرفته. إنّ أبرز تعريفات الإمبرياليّة تعود إلى "فلاديمير أوليانوف لينين" الذي عدّ "*الإمبرياليّة أعلى مراحل الرأسماليّة*".[٢]

[١] هاريسون، رايت، "الإمبريالية: الكلمة ومعناها." مجلة البحوث الاجتماعية، العدد ٣٤، دار نشر جامعة جون هوبكينز، ١٩٦٧، ص ٦٦٠.
[٢] فلاديمير، لينين. "الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية." دار نشر كلاسيكيات البطريق، ٢٠١٠.

من أهم تعريفات الإمبرياليّة أيضاً، هي تلك العائدة إلى المفكّر الاقتصادي البريطاني، "جون هوبسون" الذي فسّر الإمبرياليّة من منظورين، سياسيّ أوّلاً واقتصاديّ ثانيًا،[١] فالإمبرياليّة بالنسبة إلى هوبسون عبارة عن نوعٍ جديدٍ من العلاقات ما بين الدول، ظهر بعد انتصار الحركات القوميّة على سياسة التّعاون الدوليّة. أكّد هوبسون أنّ "انتصار الفكر القومي قد سحق الأمل المتزايد في المشاريع الأمميّة."[٢] إلا أنّ هوبسون لم يربط الإمبرياليّة مباشرةً بانتصار الحركات القوميّة، بل نتيجةً من نتائج هذا التّحوّل الذي حصل في أوائل القرن العشرين. وبتفسير تسلسلي، يرى هوبسون أنّ انتصار الحركات القوميّة أدّى الى تزايدٍ ونموٍ في أفكار الهيمنة والتّوسّع لدى الدول. هذه الأفكار التّوسعيّة باتت بعد الثّورة الصّناعيّة أهم جوانبها، الجانب الاقتصادي.

إنّ سيطرة القوميّة على الأمميّة، أدّى إلى سيطرة سيكولوجيا سياسيّة توسّعيّة لدى النخب الحاكمة في أوروبا. وبالتزامن مع توّسع الرأسماليّة وأنظمة الإنتاج فيها، كان لا بد من التّوسع العسكري والسّيطرة العسكريّة لتأمين أسواق صرفٍ للإنتاج. (الاستعمار)

فسّر علماء النّقد الإمبرياليّة على أنّها هيمنة العملات على التّبادلات التّجاريّة في العالم. فبعدما كانت قوّة العملة الورقيّة وضمانتها تأتي من التّغطية الذّهبيّة في عهد معيار الذّهب الدولي، باتت قيمة العملة الورقيّة ومكانتها في التّبادلات التّجاريّة، بعد صدمة "نيكسون" (١٩٧١)، مرهونة بنظام تعويم العملات الورقيّة وقوّة الدولة.

[١] س، شاه. "مراجعة لكتاب "الإمبريالية: دراسة، بقلم جيه إيه هوبسون"" مجلة العلم والمجتمع، دار نشر غيلفورد بريس، ١٩٦٨، ص ١٠٠.
[٢] جون، هوبسون، وب، سيجلمان. "الإمبريالية: دراسة"، دار نشر جامعة ميشيغان. ١٩٦٥، ص ١٠.

أمّا مفكّرو علم الاجتماع، فقد رفضوا حسبان الإمبرياليّة ظاهرة سياسيّة واقتصاديّة فحسب، من دون التّركيز على الشقّ الاجتماعي والثّقافيّ والحضاري. أبرز هؤلاء كان "حسين العطاس"، مؤسّس منظمة العلوم الاجتماعيّة الماليزيّة ونائب رئيس جامعة مالاي من ١٩٨٨-١٩٩١، ومؤسّس حزب حركة رقي ماليزيا. يؤكّد عطاس أنّ الإمبرياليّة هي: " هيمنة شعب على آخر في عالم تفكيرهم"[١] إذ إنّه في ستينيّات القرن الماضي، انتشر مفهوم عام في القطاع التّربوي الماليزي، قوامه أنّ الشّهادات الجامعيّة المرموقة محصورة بالقارة الأوروبيّة والأميركيّة، والكتب العلميّة القيّمة هي تلك التي تأتي من الغرب، والأبحاث العلميّة الجديرة بالذكر يجب أن تتوّج باسم الباحثين الأجانب فقط. وإن دلّ ذلك على شيء؛ فإنّما هو هيمنة الفكر الغربي على الفكر الشّرقي، حيث بات كل ما هو غربي أقرب الى المنطق والصّواب.

الفصل الأوّل: البحث في الوجوه المختلفة للإمبرياليّة: القبضة السياسيّة والنّقديّة

ذهب بعض المفكرين، مثل "نيكولو مكيافيلي"، من خلال دراسته الإمبرياليّة الرومانيّة، إلى أنّ الإمبرياليّة هي النتيجة المبرّرة للنّضال الطّبيعي من أجل البقاء، وقال في كتابه، "محاضرات عن ليفي"، في إطار تشديده على أهمّيّة التّوسّع الدّائم، إنّ عدم التّوسّع بالقوّة العسكريّة سوف يؤدّي حتمًا إلى حروبٍ أهليّة داخليّة، أو حكم ديكتاتوري. لذا لا مفّر للدول الناجحة منها.[٢] فيما أكّد آخرون أنّ الإمبرياليّة ضروريّة لضمان الأمن القومي وبقاء الدّولة. وكان أبرز هؤلاء، "فريدريك راتزل"، مؤسّس علم الجغرافيا السياسيّة الذي قدّم في كتابه "الجغرافيا السّياسيّة"، فكرته الكبرى التي تقول إنّ الدولة كائن عضويّ تكبر وتزداد احتياجاتها باستمرار، وإنّ

---

[١] حسين، العطاس. "الإمبريالية الفكرية: التعريف والسمات والمشاكل"، مجلة جنوب شرق آسيا للعلوم الاجتماعية، ٢٠٠٠، ص ٢٣.

[٢] نيكولو، مكيافيلي. "محاضرات عن ليفي"، دار نشر جامعة شيكاغو، ١٩٩٦.

الحدود هي أشبه بجلد الكائن العضوي، والذي يجب أن يتمدّد باستمرار مع نمو الكائن الحي.[١] التّبرير الثّالث الذي ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالميّة الثّانية، ومن خلال الفلسفة الدبلوماسيّة الأميركيّة، هو أنّ الإمبرياليّة وسيلة لتحرير الشّعوب من الحكم الاستبدادي ونشر الديمقراطيّة لتحسين مستوى معيشة شعوب العالم الثّالث.

مهما كانت الحجج والأسباب المعطاة للإمبرياليّة وسياسة التّوسّع العسكري، الاقتصادي، الفكري، الثّقافي، النّقدي أو الاجتماعي؛ تبقى الإمبرياليّة، مهما اختلفت أشكالها، ووسائلها، ومبرراتها الأيديولوجيّة، سياسيّة هادفة لتوسيع نطاق حكم الشّعوب والدول وزيادة السّلطة والسّيطرة على حساب شعوبٍ أخرى. في المبحث الأول، وبدراسةٍ تاريخيّة، سيتمّ التّطرق إلى الإمبرياليّة السّياسيّة–الاقتصاديّة، ثمّ النّقديّة تمهيدًا للفصل الثّاني الذي سيتمّ التّركيز فيه على دراسة نظام النّقد الدولي الحالي.

المبحث الأوّل: الإمبرياليّة السياسيّة – الاقتصاديّة: من لينين حتى القرن الواحد والعشرين

من إمبراطوريّة يوليوس المهيبة وأغسطس العظمى، إلى الإمبراطوريّة المغوليّة الكبرى والبريطانيّة التي لم تغب عنها الشمس، والحروب النابليونيّة مرورًا بعصر التّدافع على أفريقيا وطموحات الإمبراطوريّة اليابانيّة والرايخ الثّالث لاحتلال العالم بأسره، ووصولاً إلى الغزو الروسي لأوكرانيا، كثرت الأمثلة على المحاولات التّوسعيّة الإمبرياليّة. لا يمكن تعداد كل محاولةٍ استعماريّة، وكل طموحٍ توسّعي، وكل إرادة غزوٍ عبر التّاريخ، إذ إنّنا سنحتاج إلى صفحات وصفحات، مع إمكانيّة نسيان العديد منها، فتظهر نظريّات المؤامرات

[١] فريدريك، راتزل. "الجغرافيا السياسية"، دار نشر أولدنبورغ، ١٨٩٧.

الكونيّة التي باتت أوّل اتّهامٍ للآخر يخطر ببال القارئ العربي كردّ فعلٍ غريزيّ، وليس بعد تفكيرٍ منطقيّ بالطبع، لذا نكتفي ببعض الأمثلة المذكورة أعلاه على سبيل المثال لا الحصر.

لقد مرّ أكثر من مئة وعشرين عامًا منذ العام ١٩٠٢، وعلى تعريف "جون هوبسون" للإمبرياليّة في كتابه الخالد "الإمبرياليّة: دراسة". ذاك التّعريف الذي لا زال قائمًا حتى اليوم، مع بعض الإضافات والتّحسينات التي طرأت عليها. فعلى الرغم من العديد من المحاولات إلا أنّه لم يحظَ أيّ تفسيرٍ بالأهمّيّة اللازمة والجّديّة المطلوبة لزعزعة مكانة نظرة هوبس حول الموضوع.

في كتابه، "الإمبرياليّة: قصّة وأهمّيّة الكلمة السّياسيّة"، يشرح "ريتشارد كويبنر" عن تطوّر معاني كلمة الإمبرياليّة ما قبل العام ١٩٠٢. لم تكن كلمة "الإمبرياليّة" آنذاك مقرونة أو مرتبطة بمعانٍ سلبيّة بالضّرورة، كما هي الحال في يومنا هذا. كان البعض في إنكلترا يعدُّ الكلمة تعبيرًا عن التّوجّه المحافظ الرّافض للخروج من المستعمرات التي كان، وقد سبق، وسيطرت عليها الإمبراطوريّة البريطانيّة، وذلك من باب المحافظة على المكتسبات والاستفادة من الجهود التي بُذلت لاستكشاف مناطق جديدة والسّيطرة عليها. أمّا البعض الآخر فيرى أنّها نظرة تقدّميّة تسهم، عبر السيطرة على مناطق ودول ذات الشّعوب "غير حضاريّة"، في مساعدة تلك الدول لتحقيق النّمو.[1] وعلى الرّغم من أنّ ذلك التّبرير بات مضحكًا اليوم؛ إذ إنّ "الدّافع لإنقاذ البشريّة يكاد يكون دائمًا حجّة وهميّة للرّغبة في الحكم"[2] إلّا أنّها ما تزال تستخدم أحيانًا حين نسمع عن دول تغزو من أجل إرساء "الديمقراطيّة" وضمان نشر "الحرّيّة". فضلاً عن ذلك، كانت الكلمة في العصر الإليزابيثي لها

[1] دايفد، فيلدهاوس. "الإمبريالية: مراجعة تاريخية" مجلة مراجعة التاريخ الاقتصادي، دار نشر وايلي، ١٩٦١، ص ١٨٨-١٨٩
[2] هنري لويس، منكن. قول مأثور.

معانٍ إيجابيّة، إذ كانت مرادفًا "لعظمة مهيبة"، أي عظمة الكرسي الملكي للإمبراطوريّة البريطانيّة. (Imperium Britannicum).[1]

المطلب الأوّل: الإمبرياليّة من منظور لينين

من الأمور المتّفق عليها، أنّه كان "لفلاديمير أوليانوف لينين" أثرٌ مهمٌ، بل الأهم في إطار تطوير مفهومنا للإمبرياليّة على الصّعيدين الاقتصادي والسّياسي. إلّا أنّ ما يجهله الكثيرون أنّ عمله الخالد "الإمبرياليّة أعلى مراحل الرأسماليّة" عبارة عن إرهاصات أبحاث دامت لسنواتٍ عديدة، قرأ فيها مئات الكتب والمقالات (كانت أغلبها لكتّاب رأسماليين بورجوازيين وليسوا ماركسيين).

استند لينين كثيرًا إلى أعمال أسلافه، وطوّر أفكارهم، وعمل على سدّ الثّغرات الذي شخّصها، ولا سيّما تلك العائدة للمفكّر الاقتصادي الإنكليزي "جون هوبسون" والنمساوي، ماركسي الهوى، "رودولف هيلفردينغ".

في خضّم قراءاتنا لكتّاب لينين المذكور آنفًا، وفي إطار سعينا لفهم نظرته حول الموضوع، نلاحظ، وفي مستهلّ كتابه، تخصيصه مقطعًا يثني من خلاله على جهود "هوبسون" كاتبًا:" تقدّم كتابات هوبسون وصفًا شاملًا لموضوع بحثنا الرّئيس محددًا السّمات الاقتصاديّة والسّياسيّة للإمبرياليّة بشكلٍ جيّد."

لقد قرأ "لينين" كتابات "هوبسون" مرّات عديدة قبل تكوين نظرته الخاصة في الإمبرياليّة، وقد استغرق ذلك أعوامًا عديدة تفوق العقد من الزمن، إذ إنّه، وبرسالةٍ من جينيف أرسلها الى والدته في سان بطرسبرغ بتاريخ

---

[1] جورج، غرين. "مراجعة الإمبراطورية، بقلم ر. كوبنر". مجلة المؤرخ، ١٩٦٢، ص ٨٩-٩١.

التّاسع والعشرين من آب عام ألف وتسعمائة وأربعة، كتب بشوقٍ وحماس: "استلمتُ كتاب هوبسون الرائع حول الإمبرياليّة وسوف أبدأ بترجمته قريبًا"[1].

لم يشعر "لينين" بالحاجة إلى إجراء تحليل ماركسي شامل ومنهجي لطبيعة المرحلة الإمبرياليّة للرأسماليّة، أي ضرورة لتجاوز التّحليل الذي أجراه "هوبسون" و"هيلفردينغ"، إلّا بعد اندلاع الحرب العالميّة الأولى، حيث بيّن "لينين" أنّ أحد أهم أسباب اندلاعها هي الإمبرياليّة، وبلوغ الدول الرّأسماليّة مرحلةً اختلّتْ فيها حالة الجمود السّائد، وكان لا بدّ من اللجوء إلى القوّة.

يجاوب "لينين" بنفسه مبيّنًا أنّ أسباب إصدار كتابه في مقدّمة النّسخ التي تُرجمت إلى اللغتين الفرنسيّة والألمانيّة عام ١٩٢٠، ويفسّر أن الغرض من الكتاب كان "شرح صورة النّظام الرأسمالي العالمي والعلاقات الدوليّة في بداية القرن العشرين – عشيّة أكبر حرب إمبرياليّة شهدها العالم". وكان لدى "لينين" ثلاثة أهداف أساسيّة:

١. إثبات أنّ "حرب ١٩١٤–١٩١٨ كان حربًا إمبرياليًّا قامت بها دولٌ توسّعيّة."
٢. مواجهة الحجج النّظريّة "لكارل يوهان كاوتسكي"، المفكّر الاقتصادي التّشيكي، الذي حَسِبَ أنّه من الخطأ "إسناد جميع ظواهر الرأسمالي آنذاك، أي الكارتلات، مركزيّة رأس المال، وسيطرة المموّلين، والسّياسة الاستعماريّة"، وربطها بالفكر الإمبريالي.[2] ومواجهة أفكار "كاوتسكي" الذي أكّد أنّ الإمبرياليّة هي إحدى سياسات الرّأسماليّة التي قد يتمّ اللجوء إليها، وليست مرحلة حتميّة من مراحلها.

[1] فلاديمير، لينين. "الأعمال المجمعة"، دار نشر التقدم، ١٩٧٧، ص ٣٦٥.
[2] كارل، كاوتسكي. "الإمبريالية"، مجلة العصر الجديد، ١٩١٤، ص ٩٠٨.

٣. إثبات وجود علاقة سببيّة بين هذه المرحلة الجديدة في تطوّر الرّأسماليّة ووجود اتّجاه انتهازي مؤيّد للإمبرياليّة، داخل الطّبقة العاملة (البروليتاريا) في البلدان الرّأسماليّة "المتقدّمة". بعبارة أخرى، أدّى تطوّر الرّأسماليّة الذي تميّز بتوسّع الأسواق والتّكنولوجيا والنّمو الاقتصادي، إلى ظهور اتّجاه معيّن داخل حركة الطبقة العاملة. هذا الاتّجاه كان "انتهازيًّا" حيث كان يسعى إلى اكتساب مزايا للطبقة العاملة داخل النّظام الرّأسمالي القائم، بدلاً من السعي إلى قلب النّظام بالكامل. فبات قسم من الشّيوعيين موالين للإمبرياليّة.

في أواخر القرن التّاسع عشر، تعدّدت محاولات تفسير المفكّرين الماركسيّين "لظاهرة" الإمبرياليّة. هذا التّعدّد أدّى الى عدم ثباتٍ ووضوحٍ، وفي بعض الأحيان الى تناقضاتٍ عديدة أسهمت في خلق ثغراتٍ استغلّها رأسماليّون لدحض الأفكار المناهضة، وفك الارتباط ما بين نظامهم الاقتصادي والحروب الاستعماريّة. جاءت نظريّة "لينين" لتقدّم تفسيرًا صلبًا وموحدًا للإمبرياليّة.[١]

ويذهب "جيورجي لوكاش"، مؤسّس "مدرسة بودابست الماركسيّة"، إلى أنّ أعلى درجات النّمو في نظريّات البناء هي الدرجة التي تظهر فيها أبرز النتائج.[٢] تماشيًا مع ذلك، فقد بيّن لينين أنّ أعلى درجات الرّأسماليّة هي الإمبرياليّة.[٣] في مرحلة الإمبرياليّة تظهر جميع نتائج النّظام الرّأسمالي بأسوأ صورةٍ لها، وهي الحروب التّوسعيّة الضّروريّة.

---

[١] أميا كومار، باجشي. "نحو قراءة صحيحة لنظرية لينين عن الإمبريالية"، المجلة الأسبوعية الاقتصادية والسياسية، العدد ١٨، ١٩٨٣، ص ٢-٣.
[٢] جيورجي، لوكاتش. "لينين: دراسة عن وحدة أفكاره"، دار نشر نيو لفت، لندن ١٩٧٠.
[٣] برابهات، باتنايك. "لينين والإمبريالية والحرب العالمية الأولى"، مجلة العالم الاجتماعي، ٢٠١٤، ص ٢٩-٤٦.

لطالما كانت الرّأسماليّة ولا تزال تميل إلى زيادة المركزيّة (مركزيّة رأس المال)، حيث يسيطر عددٌ قليلٌ من الأشخاص والشّركات الكبرى على جميع خطوط الإنتاج ومواردها. مع تطوّر الرّأسماليّة ومرور الزّمن على تطبيقها، تسيطر الشّركات الكبرى على شركاتٍ أصغر منها شيئًا فشيئًا لتزول ميزة الرّأسماليّة المتمثّلة في المنافسة، القادرة على تنظيم الأسواق شيئًا فشيئًا، وتحلّ مكانها الاحتكارات. هذه العمليّة، زادت من قوّة الأوليغارشيّة الماليّة التي كان لها تأثيرٌ حاسمٌ على سياسات الدول.

في ظلّ الرّأسماليّة الاحتكاريّة، لم يتمّ القضاء على المنافسة كلّيًّا؛ بل المنافسة الدّاخلية فقط. اتّخذت المنافسة، في تلك الحقبة، شكلاً عالميًّا دوليًّا بين الشّركات الكبرى التي شكّلت مجموعات احتكاريّة ضخمة، كلّ منها مدعومة من دولة قوميّة قويّة مدجّجة بالسّلاح، وكلّ منها تحاول التّفوّق على منافسيها في الصّراع على الأسواق، والمناطق التي يمكن تصدير رأس المال إليها، أو السّيطرة على المواد الخام التي تملكها. بتفسيرٍ مبسّط، تحولّت المنافسة الدّاخليّة بين الشّركات، في عصر "المنافسة الحرّة"، إلى تنافس عالميّ بين الدول على "المناطق الاقتصاديّة" بدعمٍ وتحفيزٍ من الأوليغارشيّة الماليّة التي كان لها تأثيرٌ حاسمٌ على سياسة الدولة.

بحسب "لينين"، لا يؤدّي التّنافس العالمي بين الدول على "المنطقة الاقتصاديّة" الآتي من التّحفيز الأوليغارشي إلى حروبٍ بشكلٍ مباشر. لا شكّ في أنّه أراد تحقيق أولى أهدافه لصوغ كتابه "الإمبرياليّة أعلى درجات الرّأسماليّة" وهو "إثبات أنّ حرب العالميّة الأولى ١٩١٤-١٩١٨ كان حربًا إمبرياليًا قامت بها دولٌ توسّعيّة" إلّا أنه رفض إسناد الحرب العالميّة الأولى للإمبرياليّة بشكلٍ مباشر من دون الاعتراف بمدّة

انتقاليّة/وسيطة وهي الألترا إمبرياليّة(Ultra–Imperialism) والتي تكلّم عليها "كارل كاوتسكي" أوّل مرّة سنة ١٩١٤، والتي عدّها "لينين" مرحلة هشّة، لن تدوم طويلاً، وأنّ سقوطها وعدم استمرارها الحتمي يؤدّي إلى الحروب. ففي مقدّمة كتاب " الإمبرياليّة والاقتصاد العالمي" لزميله، ومن رُشح عدّة مرّات ليكون خلفه كأمين عام الحزب الشّيوعي السوفييتي، "ألكسندر بوخارين"، يقول "لينين" عن السّوبر إمبرياليّة أو ألترا إمبرياليّة: "من النّاحية المجرّدة يمكن للمرء أن يفكّر في مثل هذه المرحلة. ولكن من النّاحية العمليّة، فلا يمكن لهذه المرحلة أن تدوم وتصبح حقيقة لمدّة زمنيّة طويلة"[١]

ولكن ما هي أل "ألترا إمبرياليّة" أو "سوبر إمبرياليّة" التي تكلّم عليها "كاوتسكي"؟

الألترا إمبرياليّة مفهوم نظري، يقترح أنّ القوى الإمبرياليّة يمكن أن تصل إلى مرحلة من التّطور، كأن تشكّل تحالفًا مستقرًّا، وتقسّم العالم فيما بينها، وذلك لتجنّب النّزاعات وضمان استمراريّة الأرباح الاستثماريّة. طرح "كاوتسكي" هذا المفهوم أوّل مرّة في العام ١٩١٤، وتجدر الإشارة إلى أنّ أفكار "كاوتسكي" حول الألترا إمبرياليّة ظهرت ما قبل اندلاع الحرب العالميّة الأولى بسنةٍ واحدة، لتفسير سبب عدم اندلاع حربٍ كبرى بين القوى الإمبرياليّة بعد، الأمر الذي كان قد توقّعه معظم المفكّرون الشّيوعيّون وقد تأخّر حصوله.

ووفقًا "لكاوتسكي"، فإنّ الألترا إمبرياليّة أمرٌ "إيجابيّ" ومرحلة جيّدة يسود فيها السّلام العالمي، إذ يؤدّي إلى تكتّل عالمي للقوى الإمبرياليّة التي تستغلّ، بشكلٍ مشترك، موارد العالم وأسواقه من دون الانخراط في صراعات عسكريّة تسبّب دمار اقتصادات جميع الأطراف المشاركة فيها.

---

[١] نيكولاي، بوخارين. "الإمبريالية والاقتصاد العالمي"، دار نشر ميرلين، ١٩١٧، المقدمة (بتصرف).

وبالعودة الى مفهوم تحوّل المنافسة من التّنافس الدّاخلي ما بين الشّركات إلى تنافس دولي ما بين المجموعات الاستثماريّة، قدّم "لينين"، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في كتابه، مثالاً حقيقيًّا وليس نظريًّا على طريقة سيطرة المجموعات الاستثماريّة الكبرى في ألمانيا التي كانت تعمل في مجال استخراج الفحم، على شركاتٍ صغرى تعمل في مجال صناعة الحديد. بذلك تمكنّت هذه المجموعات من تكملة سلسلة إنتاج الحديد عبر شراكة ما بين مستخرج المواد الأوليّة (الفحم الحجري والحديد الخام) والمصنّع (مصانع إنتاج الحديد). هذا الأنموذج عُرف بالمجموعات الاستثماريّة المختلطة (mixed enterprises)، والذي تكلّم عليها "هانز غيديون هايمين" وعدّها السّبيل الوحيد للبقاء في الأسواق، حيث قال "إنّ المشاريع النّقيّة، يتمّ سحقها بين ارتفاع أسعار المواد الخام وانخفاض سعر المنتج النهائي"[1]. وبذلك، شيئًا فشيئًا، سيطرت المجموعات الكبرى والبنوك العملاقة وأصحاب رأس المال على الأسواق لتؤسّس فكرة الكارتل.

يرى "كاوتسكي" أنّ هذه الكارتلات، وبنفوذها لدى صنّاع القرار، تُرغم الدول على إنشاء تحالف عالميّ من أجل تقاسم المغانم من دون حروبٍ تؤثّر سلبًا في مصالح الجميع.

أما "لينين"، في رده على "كاوتسكي"، يؤكّد أنّه بينما كانت التّنمية الاقتصاديّة أساسًا للرّأسماليّة ومسعاها نحو تشكيل "ثقة عالميّة ما بين الدول"، كانت الرّأسماليّة في التّطبيق محفوفة بصراعات عميقة – اقتصاديّة وسياسيّة ووطنيّة – لدرجة أنّ مثل هذا الاندماج الإمبريالي والوصول إلى مرحلة الألترا إمبرياليّة أمرٌ مستحيل، وفي حال تمّ الوصول إليها، فهي أشبه "بهدنة في فترات ما بين الحروب"، وأنّ كسر الوضع الرّاهن الذي ينتج ما بعد هذه المرحلة القصيرة يؤدي حتمًا إلى حروبٍ كبرى.

[1] هانز جدعون، هيمان. "الأعمال المختلطة في تجارة الحديد الألمانية"، دار نشر شتوتغارت، ١٩٠٤، ص ٢٥٦-٢٧٠.

هكذا أسند "لينين" وأثبت علاقة الرّأسماليّة والإمبرياليّة، وهي وفق نظرته، آخر مراحل الرّأسماليّة، بالحرب العالميّة الأولى، إذ تمكّن من ربط حاجات الدول التي شاركت في الحرب العالميّة الأولى وشؤونها وشجونها الدّاخليّة مع ضرورة توسّعها وحاجتها في التّمدّد.

ولكن، ربّما من المبالغ إسناد كلّ ما حصل في الحرب العالميّة الأولى للإمبرياليّة فحسب، متخطّين الأسباب الفكريّة، والعرقيّة والإيديولوجيّة والسياسيّة للحرب. لذا، فالبعض يظّن أنّ نظرة "لينين" فيها الكثير من المبالغة.

لا شكّ في أنّ العديد من الأفكار كانت مستوحاة من كتاب سلفه "هوبسون"، إلا أنّ عدم ربط "هوبسون"، بشكلٍ واضح، النتائج التي توصّل إليها حول الإمبرياليّة، بأساس الفكر الرّأسمالي، ربما أزعج "لينين" الذي ذهب، وربما أيضًا، نحو المنحى الرّاديكالي. لذا، اختلف مفهوم "لينين عن الإمبرياليّة اختلافًا جذريًّا عن مفهوم "هوبسون" من حيث المقاربة. فقد أدّى "هوبسون" دور الطبيب الذي يصف للمريض العلاج الذي يجلب الشّفاء، بينما أدّى "لينين" دور الثّوري الذي يتنبّأ بالكارثة، وينسبها كلّيًّا إلى نظام "سيّء" لا حلّ له إلّا الاستئصال. أراد "هوبسون" أن يشفي أو يقضي على المرض عن طريق تطبيق إصلاحات تتمثّل في التّخفيف من الاستهلاك. من ناحية أخرى، بيّن "لينين" أنّ الإمبرياليّة مرحلة حتمية من نمو الرّأسماليّة لا علاج لها، ولا سبيل إلى إيقافها.

إنّ الإمبرياليّة التي تبلورت الأفكار حولها في أواخر القرن التّاسع عشر، وتجلّت نتائجها الدّمويّة في القرن العشرين من خلال حربين عالميّتين، كانتا الأكثر دمويّة في تاريخ البشريّة، فضلاً عن حروب ومعارك عديدة وقتلى وجرحى لا يمكن إحصاء أعدادهم بشكلٍ دقيق، ما زالت مستمرّة حتى يومنا هذا. صحيحٌ أنّ الإمبرياليّة

التي نعيشها اليوم مختلفة بالشكل كثيرًا عن الإمبرياليّة التي تكلّم عليها مفكرو القرن المنصرم، إلّا أنّها ما زالت موجودة بنواتها.

أطلق المفكر السّياسي التنزاني "إرنست ماكوليلو" على الإمبرياليّة الجديدة تسمية الإمبرياليّة ٢.٠[١]، للإشارة إلى التّحديث الذي جرى في مفهوم الإمبرياليّة شكلاً ومضمونًا لتتماشى مع أفكار القرن الحادي والعشرين ومتطلّبات النّظام العالمي الجديد، وقواعد اللعبة الأمميّة الجديدة اللذين ظهرا ما بعد الحرب العالميّة الثّانية.

في المطلب التّالي سوف نتطرّق للإمبرياليّة بمختلف أشكالها في القرن الحادي والعشرين كتمهيدٍ لمعالجة موضوع "الإمبرياليّة النّقدية" التي نعيش تحت تأثيرها في يومنا هذا، والتي تسيطر على حياتنا اليوميّة.

المطلب الثّاني: القرن الثّاني للإمبرياليّة

بعد انتهاء الحرب العالميّة الثّانية، تمّ إنشاء منظّمة الأمم المتّحدة من أجل إرساء السّلام العالمي، ومُنحت القوى العالميّة الخمس الأكثر نفوذاً آنذاك، وهي الصين وفرنسا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة والاتّحاد السوفييتي، مقاعد دائمة في مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة، والتي تعدُّ أقوى هيئة لاتّخاذ القرار في المنظّمة.

لم يكن ذلك التّقسيم مبنيًّا، وبشكلٍ دقيق، على القوّة، إذ إنّه بعد انتهاء الحرب لم يكن سوى الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتّحاد السوفييتي، الطرفان اللذان يمكن حسبانهما "قوّةً عظمى"(Super power). ولأنّ السّياسة

[١] إرنست، ماكوليلو. "الإمبريالية ٢,٠: لماذا افريقيا؟"، دار نشر مستقل، ٢٠١٩.

والعلاقات الدوليّة لطالما سجّلت انتصارات للمدرسة الواقعيّة على نظيرتها المثاليّة، تلخّص معالم فترة ما بعد الحرب بظهور ثنائيّة قطبيّة تصارعت كلّ منها لإرساء أيديولوجيّتها على العالم من خلال حربٍ خفت فيها صوت المدافع والرّصاص عُرفت بالحرب الباردة. كان الصّراع فكريًّا بالدرجة الأولى، ولم يكن محصورًا ما بين الكيانين، بل نطاق نفوذهما أيضاً. اتّخذ الصّراع منحى عالميًّا ما بين دول حلف وارسو (١٩٥٥-١٩٩١) ودول حلف النّاتو (١٩٤٩-حتى الوقت الحاضر). انخرط كلا الطّرفين في سباقٍ نحو التّسلّح، وسباقٍ للوصول إلى الفضاء، والمنافسة الاقتصاديّة غير المباشرة، والحروب بالوكالة وصولاً إلى التّنافس على لعبة شطرنج يثبت فيها المنتصر علوّ كعبه الفكري على الآخر[١]. وفقًا "لرينهارد هيلدربرانت"، تميّزت هذه الحقبة "بالهيمنة المزدوجة"، حيث "تعمل دولتان مهيمنتان على تثبيت مناطق نفوذهما ضدّ بعضهما البعض".[٢]

مع وصول "ميخائيل غورباتشوف" إلى سُدّة رئاسة الاتّحاد السوفييتي، تغيّرت موازين القوى. أراد "غورباتشوف" تطبيق سياسات "تقدّميّة" لتحسين أوضاع الاتّحاد الذي كان على شفير الهاوية. كانت سياسات "غورباتشوف"، أي البيريسترويكا (إعادة الهيكلة) والجلاسنوست (الانفتاح)، تهدف إلى إصلاح النظام السوفييتي وتحديثه، لكنّهما أسهمتا في نهاية المطاف في تفكّك الاتّحاد، أو على الأقل تسريع تفكّكه. أدّت هذه السياسات إلى مزيد من الانفتاح السّياسي والاقتصادي، وأظهرت الكثير من العيوب التي كانت مستترةً

[١] ريتشارد، ماكليلان. "شطرنج الحرب الباردة (مراجعة لألعاب الشطرنج لبوبي فيشر)"، مجلة برايري شونر، دار نشر نيبراسكا، ١٩٦١، ص ١٧٧-١٧٩.

[٢] راينهارد، هيلدربرانت. "هيمنة الولايات المتحدة: الطموحات العالمية والانحدار: ظهور مثلث الأقاليم الآسيوي وتراجع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة، إعادة توجيه أوروبا"، دار نشر بيتر لانج، ٢٠٠٩، ص١٤.

في الاتّحاد آنذاك. كان انهيار الاتّحاد السوفييتي حدثًا معقّدًا ومتعدّد الأوجه نتج عن مجموعة من العوامل الدّاخليّة والخارجيّة، والتي كانت سياسات "غورباتشوف" أحد العوامل المهمّة فيها.

أصبحت الولايات المتّحدة القوّة المهيمنة الوحيدة في العالم. بدأ عصر الأحاديّة القطبيّة وتحوّلت الولايات المتحدة، شيئًا فشيئًا، من دولة عظمى إلى إمبراطوريّة، إذ "أصبحت الولايات المتّحدة، أوّل إمبراطوريّة عالميّة حقيقيّة في القرن العشرين. إمبراطوريّة لا مثيل لها في التاريخ، بكل ما لكلمة إمبراطوريّة من معنى، لأنّها إمبراطوريّة غير محدودة إقليميًّا، لها أذرع في كل ركن من أركان العالم."[1]

بعد انتهاء الحرب الباردة، لم يعد الاتّحاد السوفييتي، الذي كان الرئيس السابق للولايات المتّحدة، "جون كينيدي"، وصفها "بالاتّحاد المتجانس، عديم الرحمة الذي يحاول بشتى الطرق السّيطرة على العالم"،[2] موجودًا. وبالتالي، فإنّ الذّريعة التي استخدمتها الولايات المتّحدة منذ فترة طويلة لغزو دول العالم الثّالث وقهرها لم تعد صالحة. أدرك صانعو السّياسة الأمريكيّون أهمّيّة هذا التّحول الذي أفقدهم الذريعة الأساسيّة للمتابعة بسياساتهم الإمبرياليّة فاتخذوا إجراءاتٍ سريعة. بعد أسابيعٍ قليلة من سقوط جدار برلين، شنّت الولايات المتّحدة غزواً لبنما، بهدف اعتقال زعيمها وحاكمها الفعلي آنذاك "مانويل نورييغا" (من الجدير بالذكر أنّ "نورييغا" كان صديق الولايات المتّحدة ووكالة المخابرات المركزيّة لسنوات عديدة). تحوّلت ذريعة "الخطر السوفييتي" وسياسات عقيدة "ترومان" و"أيزنهاور" و"ريغان"، أي ضرورة مواجهة الامتداد الشيوعي، إلى ذريعة "حماية الولايات المتّحدة من كارتلات المخدّرات" وهي سياسات بدأت أيضًا خلال ولاية الرّئيس "ريغان"

[1] رودريغ، ترمبلاي. "الإمبراطورية الأمريكية الجديدة: الأسباب والنتائج بالنسبة للولايات المتحدة والعالم"، مجلة إنفينيتي باب، ٢٠٠٤.
[2] خطاب الرئيس جون ف. كينيدي، فندق والدورف أستوريا، مدينة نيويورك ٢٧ أبريل ١٩٦١.

واستمرت خلال ولايات الرّئيسين "جورج بوش" و"بيل كلينتون". لم تكن الولايات المتّحدة محدودة الحجج، فبعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١، بات "الحرب على الإرهاب العالمي" حجّة مضافة إلى "نشر الدّيمقراطيّة". وهكذا استمرّت الإمبرياليّة الأميركيّة مع استمرار إيجاد مبرّرات جديدة لها.

واصلت الولايات المتّحدة تنفيذ أجندتها الإمبرياليّة، باستخدام القوّة العسكرية، لكن استلزم القرن الحادي والعشرون مقاربات جديدة لا تعتمد القوّة الخشنة، بل النّاعمة.

أبرز تلك الممارسات تجلّت في نشر الثّقافة الأميركيّة وإرساء العولة وتثبيتها، والإطاحة بالحكومات القوميّة المعارضة لسياساتها من خلال الانقلابات المنظّمة، كما تطلّب الأمر أيضًا إعادة استخدام – ما بعد إجراء تحديثات – إستراتيجيّات دبلوماسيّة قديمة، مثل دبلوماسيّة البوارج (أو ما يعرف بسياسة العصا الغليظة)، من خلال نشر القواعد العسكريّة في أهم المواقع الإستراتيجيّة للعالم والإنفاق العسكري الهائل.

أوّلاً: نشر الثّقافة الأميركيّة

لعلّ أهم أشكال الإمبرياليّة الحديثة هي الإمبرياليّة الثّقافيّة، أي نشر ثقافة دولة ما على باقي الدول. وتجدر الإشارة، أنّ الإمبرياليّة الثّقافيّة مفهومٌ لا بدّ من دراسته بدقّةٍ كبيرة، وذلك لانتشار مفهوم خاطئ لدى الكثير، إذ لا يمكن حسبان انتشار موسيقى الجاز إلى دول افريقيا على سبيل المثال، بسبب الإعجاب الموسيقي، إمبرياليّة ثقافيّة. لو كانت الأمور كذلك، كان من الأجدر حسبان فرنسا متأثّرةً بالإمبرياليّة الجمايكيّة، بل محتلّةً من جمايكا بسبب الانتشار الكبير لموسيقى الرّيغي فيها، ودولنا العربيّة محتلّة من تركيا (مجدّدًا) بسبب انتشار الدّراما التّركية فيها بشكلٍ جنوني.

إنّ الإمبرياليّة الثّقافية لا يمكن أن تكون "غير مقصودة"، إذ لا بدّ أن تكون مقرونة بنوع من أنواع القوّة القصديّة.[١] من المؤكّد أنّ صفة الإمبرياليّة من النّاحية الثّقافية لا يمكن إسقاطه على دولةٍ إذا كانت ثروتها أو هيبتها أو حداثتها تسحر الدول الأخرى التي تحاول تقليدها. لقد قيل أنّ الكثير من الدول تنشر ثقافاتها، وقد دُرِسَتْ تلك الظواهر في دراسات بالغت بحسبان كلّ انتشار لفكر أو رأي أنّه امبريالية. هذه الدراسات أضعفت أهمية الدّراسات الحقيقيّة في الإمبريالية الثّقافيّة بسبب مغالاة الكتّاب وهوسهم بنظريّات المؤامرة.

يعرّف قاموس بريتانيكا، الإمبرياليّة الثّقافيّة، أنّها: "فرض، عادة من قبل مجتمع مهيمن سياسيًّا أو اقتصاديًّا، لجوانب مختلفة من ثقافته، على مجتمع آخر غير مهيمن من أجل تغيير وجه وسمات الثقافة الموجودة أساسًا."[٢] إنّه شكل من أشكال الإمبرياليّة، من حيث إنّ المجتمع المهيمن يتوسّع بقوة سلطة أسلوبه في الحياة على السّكان الآخرين. تجدر الإشارة إلى أنّ الامبرياليّة الثّقافيّة تتمّ عن طريق تحويل أو استبدال جوانب ثقافة المجتمع غير المهيمن من أجل أهدافٍ توسّعيّة. لذا عدّها الكثيرون أنّها " أشرس وأقوى أسلوب لتدمير الإيديولوجيّات".[٣]

حتى نهاية القرن التّاسع عشر، كانت الولايات الأميركيّة دولةً "تستورد" ثقافتها من القارة العجوز، لتصبح ما بعد الحرب العالميّة الثّانية أعظم قوّة "تصدّر" ثقافتها.[٤] اتّبعت الولايات المتّحدة طريقةً جديدة لنشر ثقافتها، لأنّ الإكراه لم يعد يجدي نفعًا كما كانت في السابق أيام الغزوات الإسلاميّة لنشر الدّين بالقوّة، أو الاحتلال

---

[١] كلود جان، 'برتراند. "الإمبريالية الثقافية الأمريكية ـ أسطورة؟" مجلة الدراسات الأمريكية الدولية، دار نشر الدراسات الأمريكية الوسطى العدد ٢٥، ١٩٨٧، ص ٤٦.

[٢] تيريزا ويناند، توبين. "الإمبريالية الثقافية". موسوعة بريتانيكا، ٢٠٢٠.

[٣] رينهولد، واجنليتنر. "نشر الحلم الأمريكي: السياسات الثقافية كوسيلة للتكامل." دار نشر رابطة الدراسات الأمريكية في منتصف أمريكا ١٩٨٦: ٦٠.

[٤] ماركوس، كونليف. "تأثير أمريكا على الفنون: الأدب" مجلة ساترداير ريفيو، ١٩٧٥، ص ٨٤-٨٥.

الفرنسي لأفريقيا وفرض تكلّم اللغة الفرنسيّة. كان الأسلوب الناعم لنشر الثّقافة الأميركيّة ناجحًا للغاية، إذ كانت "الإمبرياليّة السوفييتيّة تجبر الدول على تعليم اللغة الروسيّة، وتوزيع الأدب السوفييتي، الأفلام والموسيقى السوفييتيّة. وكانت النتيجة أنّ الشّباب في الكتلة الشرقيّة يستمعون إلى موسيقى الجاز والروك أند رول، ويحفظون كلمات كلّ الأغاني الأمريكيّة بحثًا عن "الحلم الأميركي"[1].

استطاعت الولايات المتّحدة عبر شعار "عيش الحلم الأميركي" (Living the American Dream) بإرساء أنموذج حياةٍ يعتمد الاستهلاك المفرط عُرف "بالنّزعة الاستهلاكيّة" خدمةً لمصالحها. يُعرّف عالم النفس الأميركي، "تيم كاسر"، النّزعة الاستهلاكيّة أنّها "الاعتقاد أنّ الرفاهيّة الشّخصيّة والسّعادة تعتمدان إلى حدٍ كبير على مستوى الاستهلاك الشّخصي، لا سيّما على شراء السّلع المادّيّة."[2] بالطبع هذا الأسلوب من الحياة يفيد الدول الصّناعيّة على حساب الدول المستوردة. لذا ثمّة ترابط وثيق ما بين الإمبرياليّة بذراعها الثّقافي المكمّل لذراعها الاقتصادي.

ثانيًا: تثبيت حكومات موالية عبر انقلابات منظّمة:

إنّ تغيير الأنظمة ودعم الانقلابات وتثبيت حكومات موالية للسياسات الأميركيّة من الوسائل الأساسيّة التي ظهرت ما بعد الحرب العالميّة الثّانية من أجل ضمان النّفوذ في مختلف مناطق العالم، من دون الحاجة للسيطرة العسكريّة.

[1] كلود، روي. "مقال في مجلة نوفيل أوسرفاتور"، ٢٨ أغسطس ١٩٨٢، ص ٢١.
[2] تيم، كاسر. "الثمن الباهظ للمادية." دار نشر كامبريدج ماس، مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ٢٠٠٢.

في بداية القرن العشرين، مارست الولايات المتّحدة نفوذها من خلال إنشاء أو دعم حكومات موالية في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدول المجاورة لها، مثل بنما وهندوراس ونيكاراغوا والمكسيك وهايتي وجمهوريّة الدومينيكان.

خلال الحرب العالميّة الثّانية، أدّت الولايات المتّحدة دورًا مهمًّا في الإطاحة بالأنظمة التي أنشأتها ألمانيا النّازيّة وإمبراطوريّة اليابان، وشملت هذه الأنظمة كوريا والفلبين وشرق الصين وأجزاء من أوروبا إلى جانب الاتّحاد السوفييتي، حيث كان للولايات المتّحدة دورًا حاسمًا في إزاحة "أدولف هتلر" من السّلطة في ألمانيا و"بينيتو موسوليني" في إيطاليا.

بعد الحرب العالميّة الثّانية، انخرطت حكومة الولايات المتّحدة في صراع على السلطة مع الاتّحاد السوفييتي. تحت إدارة "أيزنهاور"، كانت الحكومة الأمريكيّة قلقة بشأن انتشار الشّيوعيّة في دولٍ جديدة. تيقّنت إدارة "أيزنهاور" خطورة انتشار الشّيوعيّة، واستندت إلى نظريّة الدّومينو التي ترى أنّ "تحوّل أيّ دولةٍ الى النّظام الشّيوعي، مهما كانت صغيرة وضعيفة التأثير من حيث الجغرافيا السّياسيّة، سوف يؤدّي حتمًا إلى انتشار العدوى وسقوط دول مجاورة لها."[١] استمرّ هذا الخط في التّفكير من قبل الرؤساء اللاحقين لأيزنهاور[٢]. وبالتّالي، وسّعت الولايات المتّحدة نطاق إجراءاتها بما يتجاوز مناطق عمليّاتها التّقليديّة، أي أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، لتمتدّ إلى كافة ربوع الأرض. أمّا في القرن الحالي، وبعد تدخّلين عسكريّن مباشرين في مستهلّها (أفغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣) لتغيير أنظمتها، نلاحظ تحولاً في مقاربة الولايات المتّحدة

[١] بيتر، ليسون، وأندريا، دين. "نظرية الدومينو الديمقراطية: تحقيق تجريبي" المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص ٥٣٣.
[٢] ليندزي، أوروكي. "المنطق الاستراتيجي للتغيير السرّي للأنظمة: حملات تغيير النظام المدعومة من الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة:"، مجلة الدراسات الأمنية، ٢٠٢٠، صفحة ٢٩

نحو تغيير الأنظمة، إذ إنّها باتت تعتمد فقط العمل الاستخباراتي لتحريك التّظاهرات الشّعبية كما حصل في جميع ثورات ما سمي "بالربيع العربي".[١]

ثالثًا: دبلوماسيّة البوارج الحديثة والتّفوّق العسكري الشّاسع

يعرّف "جايمس كابل"، الدّبلوماسي والمفكّر الإستراتيجي البحري البريطاني، دبلوماسيّة البوارج أنّها "استخدام أو التهديد باستخدام كمًّا محدّدًا من القوّة العسكريّة البحريّة من أجل فرض أمر واقع، أو تأمين أفضليّة محدّدة في قضية معينة، أو الهروب من تلقي خسائر."[٢] أبرز مثالٍ تاريخي لدبلوماسيّة البوارج كان إجبار كسر سياسة الانعزال الياباني الذي دام ٢٢٠ عامًا، وفتح الموانئ اليابانيّة أمام التّجارة الأميركيّة، وذلك عبر "رحلة استكشافيّة" قام بها الكومودور الأميركي "ماثيو بيري" على رأس قوّات شرق الهند البحريّة الأميركيّة نحو اليابان، وإظهار قوّتها وقدرتها التّدميريّة آنذاك.

اليوم لا داعي الى إبحار أميال أو نقل جيوشٍ لعرض القوى وفرض أمر واقع محدّد. تملك الولايات المتّحدة الأميركيّة أكبر القواعد العسكريّة الثّابتة في جميع أنحاء العالم، لعلّ أبرزها: قاعدة رامشتاين الجوّيّة في ألمانيا، وهي أكبر قاعدة عسكريّة أمريكيّة خارج الولايات المتّحدة وتعمل كمقرّ للقوّات الجوّيّة الأمريكيّة في أوروبا. معسكر همفريز في كوريا الجنوبيّة، وهو أكبر منشأة عسكريّة أمريكيّة في كوريا الجنوبيّة، وهو موطن للجيش الثّامن، ووحدات عسكرية أمريكية، والكوريّة الجنوبيّة الأخرى. قاعدة الدّعم البحري في البحرين التي

---

[١] جايمس، لاروكو، ووليام، غودير. "الربيع العربي: حماية المصالح الأمريكية على المدى الطويل." دار نشر معهد الأمن الاستراتيجي القومي، جامعة الدفاع الوطني، العدد ٤، ٢٠١٣، ص ٢-١٦.

[٢] جايمس، كابل. " دبلوماسية البوارج: التطبيقات السياسية للقوة البحرية المحدودة"، دار نشر مكميلان، ١٩٩٤.

تقع في موقع إستراتيجي في الخليج العربي، وتعمل كقاعدة أساسيّة للعمليّات البحريّة الأمريكيّة في المنطقة. قاعدة العديد الجوّيّة في قطر، وهي أكبر قاعدة عسكريّة أمريكيّة في الشّرق الأوسط، وبمثابة المقر الرّئيس للقيادة المركزيّة للقوات الجوّية الأمريكيّة.

أما بالنّسبة إلى لإنفاق العسكري، وعلى غرار ما يذهب إليه البعض من أنّ سباق التّسلّح العالمي محتدم، فإنّ هذا الصّراع قد حُسم. بلغت ميزانيّة الدّفاع الأميركيّة ٨٠٠ مليار دولار لسنة ٢٠٢١، وهي الميزانيّة الأكبر لتحلّ الصّين في المركز الثّاني عالمًا بفارقٍ شاسع وميزانية بمبلغ ٢٥٢ مليار دولار.

يتم تخصيص ميزانيّة الدّفاع الأمريكيّة للفروع العسكريّة المختلفة بناءً على احتياجاتها وأولويّاتها، ويتمّ تحديد تفاصيلها من قبل وزارة الدّفاع الأمريكيّة ليوافق عليه الكونغرس. في العام ٢٠٢١ استحصل الجيش الأميركي على حوالي ٢٨٪ من إجمالي ميزانيّة الدّفاع، البحريّة الأمريكيّة حوالي ٣١٪، القوّات الجوّيّة حوالي ٢٩٪ وسلاح مشاة البحرية (المارينز) ٧٪ من إجمالي ميزانيّة الدّفاع والقوّة الفضائيّة: ٥٪، وذلك لتمويل الأفراد والمعدّات وتطوير تقنيّات جديدة لتمثّل ميزانيّة الدّفاع ٤،٣٪ من النّاتج المحلي الإجمالي.[1](راجع الملحق رقم ١)

في المحصلّة إنّ التّفوّق العسكري الأميركي ووجوده في جميع أرجاء العالم أسهم باستمرار توسّعها، إلّا أنّ هذه السّياسات لم تكن الوحيدة في ترسانة الولايات المتّحدة، إذ إنّ "دبلوماسيّة الدولار" التي شاعت في عهد الرّئيس الأميركي "وليام تافت" ظهرت وحققت نجاحات باهرة، وذلك عبر "استبدال الرّصاص بالدّولار".[2]

---

[1] موقع ماكرو ترندز الإحصائي، الرابط: https://www.macrotrends.net/countries/USA/united-states/military-spending-defense-budget

[2] خطاب قسم الرئيس الأميركي السابق وليام هوارد تافت، الخميس الواقع في الرابع من آذار عام ١٩٠٩.

المبحث الثّاني: تاريخ النّقد وحاضره: إمبرياليّة الدّولار

على الرغم من أنّنا نتكلّم على المال والنّقود بشكلٍ يومي، ونسعى دائمًا إلى جني المزيد منها، إلّا أنّ معظمنا لا يعرف شيئًا عن تاريخ المال والنّقود وحقيقتهما.

إنّ قدم تاريخ العملات يتساوى تقريبًا مع قدم الحضارة الإنسانيّة المؤرّخة بدقّة. مرّت البشريّة في مراحل عديدة اختلفت فيها أساليب عمليّات التّبادل ما بين الأفراد. قبل النّقد واختراعه، كان الإنسان يلجأ الى ما يُعرف بمقايضة السّلع والبضائع والخيرات[١]. مع مرور الوقت، وتطوّر حاجات الإنسان، وزيادة التّعقيد في الحياة التّجاريّة، ظهرت العملات التي اتخذت أشكالاً مختلفة. تمثّلت العملات بالأصداف والخرز والنّقود المعدنيّة والأوراق النّقديّة. إنّ قصّة تطوّر العملات ليست ذات أهمّيّة اقتصاديّة فحسب، ولكنّها أيضًا ذات أهمّيّة اجتماعيّة وثقافيّة وسياسيّة وفكريّة، إذ تعكس وتفسّر قيم ومعتقدات المجتمعات عبر التّاريخ.

في هذا السياق، تزوّدنا دراسة تاريخ العملات بمعلومات قيّمة حول تطوّر الحضارة الإنسانيّة وعلاقتها المعقّدة بمفهوم النّقود.

تطوّر استخدام العملات جنبًا إلى جنب مع تطوّر المجتمعات البشريّة، حيث أدّى هذا التطور دورًا حاسمًا في تشكيل النُّظم الاقتصاديّة وهياكل السّلطة في جميع أنحاء العالم. لم تسهّل العملات الحياة التّجاريّة فحسب؛ بل كان لديها أدوارٌ مهمةٌ في الحياة السّياسيّة والاقتصاديّة، إذ أسهمت في ظهور إمبراطوريّات أو سقوطها، ودعمت تمويل الحروب، وغيّرت مجرى التّاريخ.

---

[١] جلين، ديفز. "تاريخ النقود"، دار نشر جامعة ويلز كارديف، ٢٠١٦، ص ٩-١١.

على سبيل المثال، ساعد إدخال العملات المعدنيّة الموحّدة في اليونان القديمة في فتح طرق تجاريّة ما بين أثينا وإسبرطة، وخلق لغة مشتركة للتجارة، كما أنّ التّبني واسع النّطاق للعملة الورقيّة في الصين خلال عهد سلالة "سونغ" أسهم في القوّة الاقتصاديّة والسّياسيّة للبلاد.[١] في العصر الحديث، أصبحت العملات معقدّة ومتطوّرة أكثر، لا سيّما مع ظهور العملات الرّقميّة والمشفّرة التي حوّلت المشهد المالي العالمي، إلّا أنّنا سوف نتناول تلك العملات في مباحث ومطالب لاحقة. وبالتالي، فإنّ دراسة تاريخ العملات ليست مجرّد مسألة فهمٍ للماضي؛ بل أيضًا محاولةً لتفسير المستقبل، حيث نواصل استكشاف الديناميكيّات المتغيّرة للاقتصاد والتّمويل العالميّين.

المطلب الأوّل: تطوّر النّقود: رحلة تاريخيّة عن النّقد وأهمّيّته

لم يكن النقد قبل آلاف السنين في الشكل الذي نعرفه اليوم. لم يكن المجتمع البسيط الذي لا يستهلك سوى أنواع معدودة من أصناف الطّعام والمواد بحاجة إلى نظام تجاري معقّد، وبالتّالي لم يكن بحاجة إلى وسيطٍ للتبادل. مع تطوّر الإنسان وتطوّر المجتمعات، نشأ الطّلب على نظام تجاري أكثر تعقيدًا، فكان نظام المقايضة والتّبادل المباشر. من بعدها، تمّ استخدام المنتجات المرغوبة ذات القيمة المستمرّة نسبيًّا، مثل الماشية واللحوم المجفّفة، كوسيلة للدفع. على الرغم من أنّ هذا النّظام أصبح قديمًا، وحلّ مكانه أنظمة نقديّة أكثر تعقيدًا، إلّا أنّه يظهر كل فترةٍ وأخرى حتى يومنا هذا، لا سيّما في أوقات الأزمات. على سبيل المثال، قرب نهاية الحرب العالميّة الثّانية، كانت السجائر وسيلة مستخدمة بكثرة للمقايضة في القارّة الأوروبيّة

---

[١] ليو، ويليام جوانجلين. "تكوين الدولة المالية في عصر سلالة سونغ-الصين:٩٦٠- ١٢٧٩م" مجلة مراجعة التاريخ الاقتصادي، العدد ٦٨، دار نشر وايلي، ٢٠١٥، ص ٤٨-٧٨.

المدمّرة.[1] أمّا في الأرجنتين عام ٢٠٠١، عندما رفضت القوى الأجنبيّة إقراض المال للبلد الذي انهار فيه النّظام المالي، ظهرت المقايضة خلال ٢٤ ساعة. في غضون أيامٍ قليلة وصل رقم الأشخاص الذين لجأوا إلى المقايضة في الأرجنتين الى ٥٠٠ ألف نسمة، وذلك لسدّ الفراغ الحاصل بسبب شحّ المال وضرورة تأمين الحاجات الأساسيّة للعيش.[2] أما مؤخّرًا، وفي عام ٢٠١٣، وبعد سنتين من قرار الرئيس السّابق للولايات المتّحد "باراك أوباما" الذي قضى بإخراج المصارف الإيرانيّة من نظام SWIFT، سلّمت إيران النّفط إلى الصين والهند مقابل الذّهب بتبادل مباشر ما بين المواد. أُجبرت إيران على المقايضة بسبب المقاطعة الاقتصاديّة من قبل الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي، ورأت الحلّ الأمثل في اللجوء الى المقايضة.[3]

بعد سنواتٍ عديدة من استخدام المقايضة كوسيلة تجاريّة، بدأت المشاكل تظهر شيئًا فشيئًا. فالنّظام غير قادر على تلبية جميع حاجات الإنسان التّجاريّة، وبات واضحًا أنّ ثمّة أشياء يمكن أن تستخدم كوسيط معتمد وثابت للتبادلات، شرط أن تتمتّع ببعض الصّفات الضّروريّة. وأبرز الصّفات كانت: قابليّة التّقسيم بسهولة – أي القدرة على تقسيم العملة على أصناف متعدّدة، لكلّ منها قيمة مختلفة – القدرة على حملها والاحتفاظ بها – أي أنها خفيفة وسهلة الاستخدام – غير سهلة التّلف، نادرة ومن الصّعب تقليدها.

لذلك، وجدت شعوب العالم القديم كحضارات المايا، والإنكا، واليونانيّين، والرومان، والبيزنطيّين، والعثمانيّين، الذّهب والفضّة وسيلة قيّمة للتبادل. وبسبب خصائصها الفريدة وندرتها وجاذبيّتها، فقد شكّلت هذه المعادن الثّمينة أساس الأنظمة النّقدية حول العالم لآلاف السّنين. بالإضافة إلى الخصائص المذكورة آنفًا، تبيّن منذ

[1] سين، بيتر. "السجائر كعملة". المجلة المالية، العدد ٦، دار نشر وايلي، ١٩٥١.
[2] بيرسون، روت. "شبكة المقايضة في الأرجنتين: عملة جديدة في الأوقات الجديدة؟" نشرة أبحاث أمريكا اللاتينية، العدد ٢، ٢٠٠٣.
[3] مقال في مجلّة فايننشال تايمز الإلكترونية، كاتب ضيف، العدد الصادر بتاريخ الأولى آذار ٢٠٢٢. الرابط:
https://www.ft.com/content/e٨٧٠٥d٤٨-bfea-٤f٩٥-af٣b-af١٣c١e٤٣٠٥d

زمنٍ طويل أنّ المعادن الثّمينة هي مخازن مثاليّة للقيمة؛ أي أنّ هذه المعادن تحافظ على قيمتها، إن لم تزدد قيمةً، وذلك على المدى البعيد طبعًا. يمكن إثبات قدرة محافظة الذّهب على قيمته بإجراء دراسات تاريخيّة، ومقارنة قدرتها الشّرائيّة في السابق مع قدرتها الشّرائيّة الآن، إلّا أنّ علم الاقتصاد والنّقد استطاع إثبات ذلك عبر دراسة نسبة المخزون مقابل التّدفّق (Stock to Flow).

المخزون مقابل التّدفّق مفهوم يستخدم لقياس ندرة أصل معين من خلال مقارنة المبلغ الإجمالي للأصل الجاري تداوله حاليًّا ("المخزون") مع كمية الإنتاج الجديد سنويًّا ("التّدفّق") التي يتمّ إضافتها إلى المخزون الموجود كل عام.

عندما يتعلّق الأمر بالذّهب، فإنّ نسبة المخزون إلى التّدفّق مرتفعة جدًّا. هذا لأنّه معدن نادر نسبيًّا ويصعب تعدينه، والكمّيّة الإجماليّة التي يتمّ تعدينها سنويًّا صغيرة نسبيًّا مقارنة بالكمّيّة المتداولة حاليًّا.

عادةً ما تكون نسبة المخزون إلى التّدفق العائد للذهب حوالي ٦٠، ما يعني أنّه سيستغرق حوالي ٦٠ عامًا من الإنتاج بالوتيرة الحاليّة لمعادلة المخزون الحالي. تُعدُّ هذه النّسبة العالية، بل الأعلى مقارنةً بأصولٍ أخرى، (راجع الملحق رقم ٢) أحد الأسباب التي جعلت الذّهب يُستخدم تاريخيًّا كمخزن للقيمة ووسيلة للتبادل، حيث إنّه مقاوم نسبيًّا للتضخم وتقلّبات العملة.[١]

تُعدُّ نسبة المخزون إلى تدفّق الذّهب عاملاً مهمًّا في تحديد سعر السّوق أيضًا. عندما تكون نسبة المخزون إلى التّدفق عالية، فهذا يشير عادةً إلى أنّ الأصل أكثر قيمة؛ لأنّه نادر نسبيًّا ويصعب إنتاجه. على العكس،

---

[١] جيمس، ريكارد. "قضية للذهب". دار نشر بينجوين، ٢٠١٦.

عندما تكون نسبة المخزون إلى التّدفق منخفضة، فقد يشير ذلك إلى أنّ الأصل أقلّ قيمة؛ لأنّه متوفر بكثرة ويسهل إنتاجه.

بعد الإذعان بأهمّيّة الذّهب، ثمّ الفضّة وملائمتهما كوسيط تبادلي، ظهرت النّقود المعدنيّة. استخدم بعضها الذّهب أو الفضّة أو مزيجٍ ما بينهما ومعادن أخرى وذلك لصكّ فئات مختلفة ذات قيمة مغايرة. نسب المؤرّخ الإغريقي "هيرودوت"، أوّل عملةٍ نقديّة في التّاريخ إلى الليديّين بقوله، "أوّل من استخدم عملات معدنيّة من الذّهب والفضّة هم الليديّون".[١] وبالفعل، فعلى الرغم من بعض التّكهنات المغايرة، إلّا أنّ معظم الباحثين أجمعوا على نسب العملة النّقدية الأولى إلى الحضارة الليديّة.

مصنوعة قبل أكثر من ٢٧٠٠ عام، تعدُّ عملة أسد الليديّين، (راجع الملحق رقم ٣) الموجودة الآن في المتحف البريطاني في لندن، أقدم عملةٍ معدنيّة في العالم. إنّه تصميم أحادي الجانب يتميّز بأسد يزأر، والذي كان شعار الملوك الليديّين. تمّ العثور عليه في مناطق تقع في غرب تركيا اليوم. قطره ١٠ ملم ووزنه ٦,٢غ،[٢] ويقدّر أنّها كانت تساوي أجر شهر واحد تقريبًا للعامل آنذاك.

بعد حوالي ألف سنة من استخدام النّقد المعدني، وألف سنةٍ من صكّ أوّل عملةٍ نقديّة معدنيّة، ظهرت أولى بوادر التّخلّي عن المعدن واستخدام العملة الورقيّة. مع توسّع حركة التّجارة العالميّة وانفتاح العالم على بعضه أكثر فأكثر، ومع إزالة الحواجز التّجارية وتطوّر تقنيّات الانتقال والنقل وكسر الحواجز الجغرافيّة، ازداد حجم التّبادلات التّجاريّة العالميّة بشكلٍ واسع. هذا التّطوّر أسهم باستبدال المعدن بالورق؛ إذ إنّ حمل كمّيّات كبيرة

---

[١] ، روبرت مانويل، كووك. "التكهنات على أصول العملات" هيستوريا: مجلة التاريخ القديم، العدد٧، ١٩٥٨، ص ٢٥٨

[٢] الموقع الرسمي للمتحف البريطاني، الرابط: https://www.britishmuseum.org/collection/object/C_١٨٧٧-٠٢٠١-١

من النّقد المعدني بات مزعجً وغير عملي.[1] أسهمت خفّة الورق وقدرة تحمّله الجيّدة وسهولة حمله لدى التّجّار في تبنّي فكرة الاعتماد على الورق، وذلك بفترة حكم سلالة تانغ في الصّين.[2] الفكرة التي بدأت في عصر سلاسة تانغ استمرّت وازدهرت في عصر سلالة سونغ، الأمر الذي أسهم في ازدهار الصّين اقتصاديًّا.[3]

أسهمت العملة الورقيّة في ازدهار الصّين، وهو ما حفّز المغول على القيام بحملةٍ عسكريّة ذات أطماع اقتصاديّة لاحتلال الصّين. نجح "قوبلاي خان"، في العام ١٢٧٩، بإنهاء ما بدأه جدّه "جنكيز خان" واحتلال الصين بأكملها ليؤسّس لحكم سلالة يوان.[4] لا نعرف الكثير حول المطابع التي استخدمت في صناعة العملة الورقيّة آنذاك، والتي عُرفت باسم "جياو تشاو"، (راجع الملحق رقم ٤) إلّا من خلال كتابات المستكشف والتّاجر الإيطالي "ماركو بولو" الذي كان من أوّل الغربيّين الذين سلكوا طريق الحرير وكتب في هذا الصّدد: "يصنع الإمبراطور أمواله من لحاء شجرة معينة، شجرة التوت، أوراقها غذاء لديدان القز، وهذه الأشجار كثيرة لدرجة أنّه ثمّة مناطق بأسرها مليئة بها. ما يأخذونه هو لحاء ناعم يقع بين خشب الشّجرة واللحاء الخارجي السّميك، ويحولونها إلى شيء يشبه الأوراق، لكنّه أسود. عندما يتمّ تحضير هذه الأوراق يتمّ تقطيعها إلى قطع بأحجام مختلفة. ويتم إصدار كلّ هذه القطع من الورق بقدر من الجدّية والحذر، كما لو كانت من الذّهب الخالص أو الفضّة"[5]

إنّ هذه العملات الورقيّة، وعلى الرّغم من إيجابيّاتها العديدة، إلّا أنّها تضمّنت بعض النّقاط السّلبيّة أيضًا، من أبرز هذه النّقاط، القدرةُ على التّزوير. خلال تلك الفترة، استخدمت أختام متعدّدة لضمان سلامة العملة، إلّا

---

[1] جاك، جيرنيت. "الحياة اليومية في الصين عشية الغزو المغولي، ١٢٥٠-١٢٧٦". مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٦٢.
جون س، بومان. "كرونولوجيات كولومبيا للتاريخ والثقافة الآسيوية". مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠٠٠.

[2] فيليم، ميدلكوب. "تاريخ المال"، مطبعة جامعة أمستردام، ٢٠١٦، ص ١٧.

[3] ليو، ويليام جوانجلين. "تكوين الدولة المالية في عصر سلالة سونغ-الصين:٩٦٠- ١٢٧٩" مجلة مراجعة التاريخ الاقتصادي، المجلد. ٦٨، دار نشر وايلي، ٢٠١٥، ص ٤٨-٧٨. (مرجع سابق)

[4] بيتر، سانت اونج. "كيف أدت النقود الورقية إلى الفتح المغولي: المال وانهيار سلالة سونغ" دار نشر الاندبندنت، ٢٠١٧.

[5] ماركو، بولو. "رحلات ماركو بولو"، دار نشر المكتبة الحديثة، ١٩٥٣.

أنّ أساس حماية العملة الجديدة لم تكن تلك الأختام، بل العقوبة التي فرضها الخان آنذاك لكلّ مزوّر، وهي الإعدام.

تأثّر عديد من الإمبراطوريّات بالعملة الورقيّة، وظهرت محاولات عديدة من أجل تبنّيها، إلّا أنّ معظم المحاولات باءت بالفشل، وذلك لصعوبة إقناع الإنسان بقيمة الورقة. لم تكن هذه الأوراق آنذاك لديها أيّ دعمٍ من احتياطاتٍ ذهبيّة، بل كانت تعتمد الثّقة بالخان وقوّة سلالة يوان. هذه الثّقة كانت كافية في جنوب شرق آسيا، إلّا أنّها لم تكن كافية في إمبراطوريّات أخرى، كالفارسيّة، الأمر الذي أعاد الاعتماد على العملات المعدنيّة.

تمّت طباعة أوّل عملة أوروبيّة على يد "يوهان بالمستروش"، مؤسّس بنك ستوكهولم الذي كان أوّل من أصدر أوراقًا نقديّة في أوروبا عام ١٦٦١، إلّا أنّ هذه التّجربة لاقت المصير نفسه، كنظيرتها العملة الفارسيّة، ولم تكلّل التّجربة بالنجاح، وذلك بعد زيادة أعداد هذه الأوراق وطباعة المزيد منها، الأمر الذي أثّر سلبًا في قيمتها. هذه الظاهرة تُعرف في يومنا هذا "بالتّضخّم". التّضخّم الذي كان سببًا في إفلاس بنك ستوكهولم آنذاك، واندثار العملة بشكلٍ كامل.[١]

لم تكن هذه المشكلات لتنحلّ أبدًا لولا اختراع "قاعدة الذّهب". ما بين مشكلات حمل النّقود المعدنيّة الثّقيلة وغير العمليّة، وضعف الثّقة بالأوراق النّقدية عديمة القيمة بحدّ ذاتها، جاءت قاعدة الذّهب لتحلّ جميع المشكلات التي كانت تعاني منها العملات الورقيّة والمعدنيّة، وذلك بالاحتفاظ بكمٍّ محدّدٍ من الذّهب مقابل كلّ

[١] موقع ريسك بانك، الرابط: https://www.riksbank.se/en-gb/about-the-riksbank/history/historical-timeline/١٦٠٠-١٦٩٩/first-banknotes-in-europe/

ورقةٍ نقديّة يتمّ طباعتها، لتمثّل تلك الورقة الكمّ من الذّهب، والتي يتمّ الاحتفاظ بها في المصارف المركزيّة لكلّ دولة.

إنّ الاعتماد على معيار الذّهب أتى بالعديد من الحلول والميّزات. الميّزة الأكثر أهمية كانت إجبار الحكومات على الانضباط وضبط النفس في سياستها الماليّة، لا سيما من حيث الإنفاق والاستثمار، كونها لم تعد تستطيع تشغيل المطبعة لدى مصرفها المركزي بشكلٍ عشوائي لتمويل عجز الميزانيّة. وفّر الذّهب أمانًا نقديًّا، وأصبح السّلاح الأهمّ ضدّ مشكلة انخفاض قيمة العملات والتّضخّم. منح معيار الذّهب المواطنين الحرّيّة الاقتصاديّة، لأنّ أموالهم أصبحت قابلة للاستبدال بالذّهب بشكلٍ دائمٍ ومستمر. أصبح للمواطن العادي الحقّ، في أيّ وقتٍ، استبدال أمواله بالذّهب، وذلك لأنّ القوانين حرّمت طباعة أيّ ورقةٍ نقديّة من دون ضمان سندٍ ذهبي لها. فضلاً عن ذلك، كان الذّهب ولا يزال معترفًا به في جميع أنحاء العالم، كوسيط للتبادل بحسبانه مادّة ذات قيمة ثابتة، لا بل متزايدة على المدى الطويل. ولهذا السبب، لا خوف لدى المواطنين من القرارات الماليّة التي تتّخذها السّلطات، إذ إنّ عملاتهم تبقى محميّة.

اتّسمت فترة اعتماد هذا المعيار بالازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي في أوروبا، إذ لم تحدث خلالها حروب كبرى.

تبنّت المملكة المتّحدة معيار الذّهب في العام ١٨١٦. وسرعان ما تبعتها كندا (١٨٥٣) والولايات المتّحدة (١٨٧٣)، وألمانيا في العام (١٨٧٢). خلال القرن التّاسع عشر، أصبح المعيار أكثر شيوعًا، وأصبح من المؤكّد ارتباط استقرار الأسعار على مدّة طويلة من الزمن بالقوّة التّأديبيّة لمعيار الذّهب.

تمّ التّخلي عن معيار الذّهب شيئًا فشيئًا إبّان الحرب العالميّة الأولى، وذلك لضرورات تمويل الحرب المكلفة. لم يكن فكّ الارتباط نهائيًّا، إذ علّقت الحكومات تحويل عملاتها إلى ذهب "مؤقّتًا" من أجل تمويل الإنفاق العسكري المتصاعد بسرعة. أعيد المعيار لمدّة وجيزة في بعض البلدان بعد الحرب، بما في ذلك المملكة المتّحدة من ١٩٢٥–١٩٣١، لكنّ النّظام انهار مرّة أخرى خلال أزمة الكساد الكبير (The Great Depression).[١] بدأت الّدول بطابعة المزيد من العملات الورقيّة من دون تأمين الذّهب بكمّيّات موازية. بعد انتهاء الحرب العالميّة الثّانية اجتمع مندوبو ٤٤ دولة، وتمّ التّفاوض على اتّفاقيّة جديدة، وذلك خلال "مؤتمر الأمم المتّحدة النّقدي والمالي" والذي عُقد في منطقة بريتون وودز في ولاية نيو هامشاير الأميركيّة. (راجع الملحق رقم ٥) من هنا، أي من تسمية المنطقة الجغرافيّة، جاء اسم اتّفاقيّة "بريتون وودز"؛ الاتّفاقيّة التي أسهمت في تهديم قاعدة الذّهب، وأكّدت متابعة الاستمرار في سياسة فكّ ارتباط النّقد الورقي بالذّهب.[٢]

في ظل نظام بريتون وودز، بات الذّهب مرتبطًا بالدولار الأمريكي فقط، وأصبحت العملات الأخرى مرتبطة بدورها بقيمة الدولار الأمريكي. لم يكن بإمكان الأفراد استبدال دولاراتهم مباشرة بالذّهب طبعًا، بل سُمِحَ للمصارف المركزيّة والحكومات فقط باستبدال دولاراتها الأمريكية مقابل الذّهب، وذلك من خلال وزارة الخزانة الأمريكيّة، أو بنك الاحتياط الفيدرالي. وثُبِّتَ سعر الأونصة الواحدة لتساوي مبلغًا وقدره ٣٥ دولارًا أميركيًّا. هكذا بات الدولار الأميركي أساس العملات الأخرى ومرجعها، وهذا لم يدم مدّة طويلة، بل أُستُبدِلَ بنظامٍ آخر، وذلك بعد حدثٍ عُرف "بصدمة نيكسون". في أوائل سبعينيّات القرن الماضي، وتحديدًا في اليوم الثالث

---

١ موقع البرلمان البريطاني الرسمي، الرابط: https://www.parliament.uk/business/publications/research/olympic-britain/the-economy/small-change/

٢ الموقع الرسمي للاحتياط الفدرالي، الرابط: https://www.federalreservehistory.org/essays/bretton-woods-created

عشر من أغسطس، عام ١٩٧١، أعلن الرّئيس "ريتشارد نيكسون" أنّ الولايات المتّحدة لن تستبدل الذّهب بالدولار الأميركي.

لن نغوص كثيرًا في هذا الفصل في كلّ هذه التّطورات، اذ إنّها ستكون موضوع بحثنا في الفصل التّالي، إلّا أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ المال والنّقد لطالما كانا ذا أهمية كبرى في العلاقات الدوليّة والنّظام العالمي، وتحديد مصير الدول والإمبراطوريّات.

ثمّة العديد من الأمثلة عن صعود إمبراطوريات وسقوطها لأسباب اقتصاديّة – نقديّة. هناك مؤشّرات وأدلّة قويّة على سقوط الإمبراطوريّة الرومانيّة لأسباب عائدة لتراجع العملة الرومانيّة من حيث القيمة. فبعد زوال مصادر الدّخل المهمّة، انخفضت قيمة العملة الرومانيّة بشكل كبير بين عامي ٢٣٨ م و٢٧٤ م وتراجعت نسبة الفضّة المستخدمة فيها. كان الجنود يتقاضون شهريًّا أجورًا منتظمة بالذّهب وعملات مصنوعة من الفضّة، ولم يكن هذا التّراجع أمرًا محبّذًا لديهم، الأمر الذي أسهم في تراخي القوى العسكريّة الرومانيّة وخسارة معارك تلو الأخرى. أثبت التّاريخ أنّه كلّما تراجعت قيمة العملة، تعرّضت الإمبراطوريّات للضغط واحتماليّة السّقوط.[١] (راجع الملحق رقم ٦)

المطلب الثّاني: سيطرة الدولار: حقيقة إمبرياليّة الدولار وتأثيرها العالمي

ممّا لا شكّ فيه أن الدولار الأميركي هو من أقوى، لا بل أقوى عملات العالم اليوم. وواهمٌ من يظنّ أنّ ثمّة عملة يتمّ التّداول فيها حاليًّا، في العالم بأسره، أهمّ من الدولار الأميركي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ معيار القوّة ليست القيمة السوقية مقابل عملات أخرى؛ فاستعمال المعيار ذلك فقط يضع الدولار في المرتبة العاشرة

---

[١] فيليم، ميدلكوب. "تاريخ المال"، مطبعة جامعة أمستردام، ٢٠١٦، ص ١٨.

(حتى تاريخ ٩/٥/٢٠٢٣) ما بعد الدّينار الكويتي والبحريني، ثمّ الريال العمّاني والدّينار الأردني والجنيه الإسترليني وجزر كايمان وجبل طارق واليورو مع الفرانك السويسري. إنّ قوّة عملةٍ ما، بالإضافة إلى قيمتها وقدرتها الشّرائيّة، تُقاس بمعايير أخرى أبرزها حجم التّداول والثّقة التي تحظى بها.

بالنّسبة إلى حجم التّداول العالمي، يقع الدولار في المركز الأوّل من دون أيّ منافس، وذلك بمتوسط حجم تداول يومي بلغ ٢,٩ تريليون دولار في العام ٢٠١٩، لتشكّل ٤٤,١٥% من حجم التّداول العالمي متفوّقًا على اليورو الذي يشكلّ ١٦,١٤% فقط[١] (راجع الملحق رقم ٧).

أمّا بالنّسبة إلى الثّقة، فتشير الدّراسات إلى أنّ الدولار الأميركي أحد أهمّ العملات، من حيث ثقة النّاس بها. يشعر الانسان بالأمان عندما يتملّك عملةً قويّة تستمدّ قوتها من الدّولة التي تقوم بطباعتها. بالطّبع هذه القوّة مستمدّة من الاستقرار السّياسي والقوّة الاقتصاديّة للولايات المتّحدة الأميركيّة، والطّلب المرتفع على الدولار عالميًّا، وحقيقة تحوّل الدولار إلى "عملة الاحتياط العالمي"، حيث تحتفظ المصارف المركزيّة في معظم دول العالم بالدولار كملجأ آمن واحتياطي الزاميّ لاقتصاداتها. تشير أرقام صندوق النّقد الدولي إلى أنّ الدولار الأميركي شكّل ٦٣% من احتياطي المصارف المركزيّة في العالم.[٢] وسوف نغوص لاحقًا، في هذا المطلب، في دراسة أسباب قوّة الدولار، لكن لا بدّ من التّطرق بإيجاز لتاريخ العملة الخضراء، وكيف هيمنت على العالم.

قبل طباعة العملة الورقيّة، كان النّقد المعدني أساس العملة المستخدمة في الولايات المتّحدة. صدر قانون العملات لعام ١٧٩٢ وبموجبه تمّ صكّ الدولار الأمريكي وحسبانه عملة الولايات المتّحدة الرّسميّة. تمّ تحديد

---

[١] موقع منصة IG العالمي للتداول، الرابط: https://www.ig.com/en/trading-strategies/what-are-the-top-١٠-most-traded-currencies-in-the-world-٢٠٠١١٥#:~:text=US%٢٠dollar%٢٠(USD),-text=T&.Issued%٢٠by%٢٠the&text=It%٢٠is%٢٠the%٢٠number%٢٠one,volume%٢٠of%٢٠US%٢٤٢,٩٪٢٠trillion here%٢٠are%٢٠several%٢٠reasons%٢٠for,a%٢٠powerhouse%٢٠in%٢٠international%٢٠trade.

[٢] موقع صندوق النقد الدولي الرسمي، الرابط: https://data.imf.org/regular.aspx?key=٤١١٧٥

المواصفات لمختلف فئات العملات المعدنيّة التي تمّ إصدارها في مدينة فيلاديلفيا الأميركيّة، مثل الدايم (١٠ سنت) والكوارتر (٢٥ سنت) ونصف الدولار.[١] مع نمو الاقتصاد الأمريكي وتحوّله إلى اقتصاد أكثر تعقيدًا، ظهرت الحاجة إلى عملات أكثر مرونة يمكن تبادلها واستخدامها بسهولة أكبر وذات قيمة أكبر.

خلال الحرب الأهليّة، واجهت حكومة الاتّحاديّين تحدّيات ماليّة كبيرةٍ في سعيها لتمويل المجهود الحربي. كان أحد الحلول هو إصدار العملة الورقيّة، والتي ستكون مدعومة بائتمان حكومي بدلاً من الذّهب أو الفضة. تمّ إصدار العملة الورقيّة الأولى، والتي عُرِفَتْ باسم "الأوراق النّقديّة تحت الطلب" في عام ١٨٦١. ومع ذلك، لم يتمّ استخدام هذه الأوراق النّقدية إلا لمدّة قصيرة، وتمّ استبدالها لاحقاً بالدولارات الأمريكيّة الورقيّة، والتي تمّ إصدارها بداية من عام ١٨٦٢.

كان تصميم العملة الخضراء بسيطًا نسبيًّا، تضمّنت صورًا "لألكسندر هاملتون"، "جورج واشنطن"، "بنجامين فرانكلن"، أو أحد الآباء المؤّسسين للولايات المتّحدة الأميركيّة. تمّ تسمية العملة باسم "غرين باكس"، أي "ذوي الظهور الخضراء"، لأنّ الوجه العكسي للورقة كان مطبوعًا بالحبر الأخضر، والذي كان اختيارًا غير عاديّ في ذلك الوقت. تمّ اختيار الحبر الأخضر، لأنّه كان من الصعب تزويره، وتمّ إصدار العملة الأمريكيّة بفئات تتراوح من ١ دولار إلى ١٠٠ دولار، مع أكثر الفئات شيوعًا، وهي ١ دولار و٢ دولار و٥ دولارات و١٠ دولارات و٢٠ دولارًا.

أمّا بالنّسبة إلى صعود الدولار على عرش العملات العالميّة، ظهرت فرصة الدولار الأولى في ظلّ ضعف الجنيه الإسترليني، والتي كانت العملة العالميّة الأقوى قبيل الحرب العالميّة الأولى. بعد التّخلي عن معيار

[١] روبرت ج، كلاسون. "كيف بدأت نقودنا العشرية" مجلة مدرّس الحساب، العدد ٣٣، ١٩٨٦، ص ٣٠ - ٣٣.

الذّهب والتّغطية الذّهبية لعملتها في عام ١٩١٤، بات الجنيه مكشوفًا. رأى "بنيامين سترونج" الذي شغل منصب رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك فرصةً سانحة لإسقاط الجنيه الإسترليني من موقعه، بوصفه العملة الأهمّ في العالم، واستبداله بالدولار. تزايدت أهمّيّة الدولار الأميركي شيئًا فشيئًا مع انتصارات الولايات المتّحدة الأميركيّة سياسيًّا وعسكريًّا في الحروب. كانت الولايات المتّحدة تحقّق انتصارات كبيرة في معظم المعارك التي تخوضها خلال الحرب العالميّة الأولى والثّانية، ومع انتصارها في الحروب أرادت الولايات المتّحدة ترجمة الانتصارات العسكريّة لانتصارات سياسيّة، فاقتصاديّة ونقديّة.

ازدادت أهمية الدولار بشكل متزايد خارج الولايات المتّحدة، وقرّرت في أوائل عام ١٩٤٤ أنّه حان الوقت للتربع على عرش العالم النّقدي.

بدأ تطبيق خطّة "سترونغ" في الفترة الممتدة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، واقتضت بزيادة مخزون الولايات المتّحدة من الذّهب، إذ كان يعلم أنّ الكلفة المرتفعة لإعادة الإعمار الأوروبي سوف يتمّ تسديدها بالذّهب. فضلاً عن ذلك، تمكّنت الولايات المتّحدة من "نهب" قدرٍ كبيرٍ من الذّهب خلال حروبها، ما أسهم في دعم المخزون الموجود أصلاً. كان الأمر التّنفيذي الذي أصدره الرئيس "روزفلت" في نيسان عام ١٩٣٣، والذي منع تصدير الذّهب إلى الخارج، إلّا آخر خطوات خطّة سترونغ، والتي مكّنت الولايات المتّحدة من تملّك ثلاث أرباع احتياط الذّهب العالمي آنذاك.[1]

هذا داخليًّا، أمّا دوليًّا، فقد تكامل مشروع "سترونغ" مع نظرة "هاري ديكستر وايت"، كبير ممثلي الولايات المتّحدة الأميركيّة في مؤتمر بريتون وودز، والذي كان قد شغل مناصب عديدة في وزارة الخزانة الأميركيّة.

---

[1] موقع تاريخ الاحتياط الفدرالي الالكتروني، الرابط: www.federalreservehistory.org/essays/roosevelts-gold-program

على جدول أعمال المؤتمر، برز اقتراحان أساسيّان، دعا الاقتصادي "جون ماينارد كينز" ممثّل الوفد البريطاني إلى إنشاء عملة دوليّة جديدة تُسمى "بانكور" (Bancor). أيّدت الحكومة البريطانية هذا الاقتراح، لأنّها علمت بخطورة تحوّل العملة الاحتياطيّة العالميّة للدولار، الأمر الذي وُصف لاحقًا، بعد سريانه، "بالضربة الأقصى لبريطانيا إلى جانب دمار الحرب"[١]. تضمّنت الخطة اقتراحًا لطباعة العملة الجديدة من قبل صندوق النّقد الدولي المزمع إنشاؤه، وهكذا سيُمنع على أيّ دولة بمفردها التّمتّع بميزة تملّك عملة الاحتياط العالمي.

أمّا المشروع الثّاني، والذي ترأسه الأميركي "هاري وايت"، فكان مخطّطًا ضمنيًّا لتحويل الدولار إلى عملة الاحتياط العالمي، تنفيذًا لإرادة الولايات المتّحدة تولّي منصب القوّة الاقتصاديّة الأعظم في العالم، وترجمة الانتصار العسكري لانتصار اقتصادي–نقدي.[٢] بموجب الاقتراح الأمريكي، يصبح الدولار أساس عملات العالم والعملة المرجع، الأمر الذي يُلزم جميع دول العالم الحصول على دولارات بغية تخزينها كاحتياط. مع وجود المطبعة تحت تصرفها، يصبح لدى الولايات المتّحدة القدرة على تلبية الطلب الذي لا ينتهي على الدولارات من دون عناء.

إنّ الميزة الأساسيّة لامتلاك العملة الاحتياطيّة العالميّة هي أنّ الولايات المتّحدة يمكن أن تموّل عجزها التّجاري بشكل دائم عن طريق طباعة المزيد من الدولارات. أعربت الدول الأوروبيّة عن قلقها بشأن هذا الاقتراح، وأصرّت على إضافة بند يسمح بتبديل الدولار بالذّهب، كون الولايات المتحدة تعهّدت بدعم عملتها

[١] جيديون، راشمان. "سيفشل مسلسل بريتون وودز"، صحيفة فايننشال تايمز، ١١ نوفمبر ٢٠٠٨.
[٢] جايمس، بوتون. "لماذا وايت وليس كينز؟"، ورقة عمل الصندوق النقد الدولي، ٢٠٠٢.

باحتياط ذهبي. تمّ الاتّفاق على السّماح للدول بتبديل الدولارات وتحويلها إلى ذهب بسعر صرف ثابت قدره ٣٥ دولارًا للأونصة، الأمر الذي لم يدم طويلاً، وانهار في العام ١٩٧١ ليبدأ عصر أسعار الصّرف العائمة.[١]

هكذا تحوّل الدولار إلى عملة الاحتياط العالمي، وأساس التّجارة العالميّة. بالإضافة إلى هاتين النّقطتين اللتين تُعطيان قوّةً كبرى للدولار، الذي يستقي قوّته من عاملين إضافيّين، وهما الثّبات السّياسي–الاقتصادي أولاً، والتّنوّع الاقتصادي ثانيًا.

بالنّسبة إلى الثّبات السّياسي والاقتصادي، فإنّ قوّة الولايات المتّحدة تمثّلت في إبعاد المعارك عن أراضيها. مع نهاية الحرب العالميّة الثّانية، باتت أوروبا وآسيا وأجزاء من إفريقيا في حالة دمارٍ شامل. أدّى القتال إلى تدمير المدن والبلدات والمصانع والمعامل وحرق الأراضي الزّراعيّة، فضلاً عن تدمير الجّسور والسّكك الحديديّة والبنى التّحتيّة. قارب الإنتاج الصّناعي والزّراعي في أوروبا الصّفر في المئة في نهاية الحرب العالميّة الثّانية، وتحوّلت أوروبا إلى قارةٍ تستورد حاجاتها جميعها، الأمر الذي زاد من حاجتها إلى الذّهب؛ الذّهب الذي كان معدومًا (إذ سبق وذكرنا أنّ ثلثي احتياطي العالم بات بخزائن الولايات المتّحدة) أو الدولار، والتي تقوم الولايات المتّحدة بطباعتها.

أمّا في المقلب الآخر، ما وراء المحيط الأطلسي، فإنّ آخر معركة خيضت على الأراضي الأميركيّة تعود إلى سنة ١٨٩٠ مع معركة "الركبة الجّريحة" ما بين الجيش الأميركي وهنود لاكوتا.[٢] أمّا آخر الهجمات

---

[١] الموقع الرسمي لمكتب التاريخ في وزارة الخارجية الأميركية، "نيكسون ونهاية نظام بريتون وودز" الرابط:
https://history.state.gov/milestones/١٩٦٩-١٩٧٦/nixon-shock

[٢] موقع شبكة روسيا اليوم، مقال بنعوان: ""الركبة الجريحة": ذاب الثلج وظهرت ٣٠٠ جثة لأصحاب الأرض"، ٢٠٢٢.

العسكريّة، فتعود إلى سنة ١٩٤١ والهجوم على ميناء هاربور في هاواي من قبل الجيش الياباني، والذي شكّل ضربةً عسكريّة سياسيّة أكثر من ضربة اقتصاديّة.[١]

قلّة هذه المعارك والحروب على أراضيها أسهمت في الحفاظ على الاستقرار السّياسي– الاقتصادي عقودًا عديدة في زمنٍ كان العالم بأسره يرزح تحت مآسي الحروب. كما أسهم موقع الولايات المتّحدة الأميركيّة الجيوسياسي، وبُعده عن العالم القديم ومناطق الصّراع التّاريخيّة، بدعم سياسة النأي بالنّفس وإبعاد المشاكل عن أراضيها، الأمر الذي ساعد في المحافظة على الاستقرار الضّروري للازدهار.

أمّا بالنّسبة إلى التّنوّع الاقتصادي، فتحتلُّ الولايات المتّحدة، بحسب مؤشر "التّنوّع الاقتصادي العالمي" المركز الأوّل عالميًّا.[٢] إنّ التّنوّع الاقتصادي أحد أهم خطط التّنمية المستدامة، وأهم العوامل التي تسهم في ازدهار الدول. فنقص التّنوّع يؤدّي، في كثير من الأحيان، إلى زيادة خطورة التّعرّض للصدمات الاقتصاديّة، ما قد يعوق إمكانيّة التّوسّع والثّبات والاستقرار الاقتصادي. إنّ الدول التي تعتمد مصدرًا واحدًا وأساسيًّا للدخل القومي معرّضةٌ لصدمات بسبب تغيّرات خارجة عن سيطرتها، كسوء الأحوال الجوّيّة للدول الزراعيّة، أو التّقلبات غير المتوقّعة في الأسعار للدول المصدّرة للنفط أو المعادن.[٣]

هكذا، وبفضل تحوّل الدولار إلى عملة الاحتياط العالمي، وأساس التّجارة العالميّة، بالإضافة إلى الثّبات السّياسي– الاقتصادي والتّنوّع الاقتصادي، باتت الولايات المتّحدة ودولارها أساس التّعاملات التّجاريّة

---

[١] ديفيد سي، جومبيرت، وآخرون. "هجوم اليابان على بيرل هاربور، ١٩٤١ - الغمامات والأخطاء والحروب: ما يمكن لأمريكا والصين تعلمه"، مؤسسة راند للنشر، ٢٠١٤، ص ٩٣-١٠٦.

[٢] موقع القمة العالمية للحكومات، الرابط: https://www.worldgovernmentsummit.org/ar/observer/reports/٢٠٢٣/detail/global-economic-diversification-index-ar

[٣] كتاب منظمة التجارة العالمية، "المعونة التجارية في لمحة: التنويع والتمكين الاقتصادي"، الفصل الخامس، ٢٠١٩.

العالميّة. من خلال ذلك، يمكن ربط كلّ ما تمّ ذكره في هذا المبحث بمضمون المبحث الأوّل. فقوّة الدولار الأميركي وصعوده للتربّع على عرش النّظام النّقدي العالمي أسهم في تحقيق مشاريع الولايات المتّحدة الإمبرياليّة وتعزيز نفوذها العالمي. وكما سبق وذكرنا، لم تكن الولايات المتّحدة تستخدم أسلوبًا واحدًا للتوسّع، أي الحرب، بل ترسانتها التّوسعيّة تتضمّن أيضًا إستراتيجيّات دبلوماسيّة كان أبرزها إمبرياليّة الدولار. لم تكن هذه السّياسة لتكن مجدية لولا أهمية الدولار، والطلب المرتفع عليه كونه عملة الاحتياط العالمي.

وهناك ترابط كبير ما بين السّياسة والاقتصاد والدّبلوماسيّة والخطط النّقديّة الأميركيّة، لكن جميعها تتكامل مع بعضها في إطار إستراتيجيّة متكاملة تهدف إلى هدف واحد، وهو استمرار الأحاديّة، وإضافة الإمبراطوريّة الأميركيّة قوّةً وصلابة.

الفصل الثّاني: العلاقات الدوليّة والنّظام العالمي: قبل الحرب العالميّة الثّانية وبعدها

بحسب قاموس بريتانيكا الشّهير، فإنّ العلاقات الدوليّة، المعروفة أيضًا باسم الشّؤون الدوليّة أو السّياسة العالميّة في بعض الثّقافات واللغات، هي دراسة التّفاعلات بين الدول، المنظّمات الدوليّة، المنظّمات غير الحكوميّة، الشّركات متعدّدة الجّنسيّات والجهات الفاعلة الأخرى في النّظام الدولي.[١]

[١] تشارلز، ماكليلاند. وروبرت، فالتزجراف. "علاقات دولية". موسوعة بريتانيكا، ٩ نوفمبر ٢٠٢٢.

التّركيز الأساسي للعلاقات الدوليّة هو تحليل كيفيّة تفاعل الدول والجهات الفاعلة الأخرى مع بعضها على المسرح العالمي. يشمل ذلك فهم المبادئ والنّظريّات التي توجّه سلوك الجهات الفاعلة، دراسة أسباب ونتائج النزاعات والتّعاون، ودراسة المؤسّسات التي تسهم في السّياسة الدوليّة.

تشمل العلاقات الدوليّة مجموعة واسعة من القضايا، مثل الدّبلوماسيّة، القانون الدولي، الحوكمة العالميّة، حقوق الإنسان، الأمن، التّجارة، التّنمية والاستدامة على غير الأصعدة. مبنيّ على ديناميكيّات القوّة، وتوزيع الموارد، السّعي وراء المصالح الوطنيّة، تشكيل التّحالفات والائتلافات، ويستخدم العلماء في هذا المجال الأطر النّظريّة المختلفة، وأساليب بحث متعدّدة لفهم تعقيدات العلاقات الدولية وشرحها.

كمدافع بارز عن النّظرية الانفصاليّة، التي تشجّع الشّعوب على الانفصال عن الكيانات الكبرى الحاكمة وتحديد مصيرها، يقول الباحث السّياسي "كوينسي رايت"، في كتابه "دراسة العلاقات الدوليّة"، أنّ الجغرافيا، الديموغرافيا، التّكنولوجيا، علم الاجتماع، علم النّفس، الأخلاق، التّاريخ والفلسفة العامّة دراسات ضمن مجال دراسة العلاقات الدوليّة.[1] أمّا العالم السّياسي الشّهير "ألفريد زيمرن"، فقد قال في إحدى محاضراته أنّ تلميذ العلاقات الدوليّة هو التّلميذ الذي "يبقى نادمًا على عدم معرفته المزيد في مجالات أخرى مثل علم النّفس، الاقتصاد، التّاريخ الدّبلوماسي، علم الاجتماع، الجغرافيا، والمنظّمات الدّستوريّة المختلفة في البلدان والقائمة تستمر..."[2]

---

[1]كوينسي، رايت. "دراسة العلاقات الدولية"، دار نشر أبلتون كروفت سينتوري، ١٩٥٥.
[2] محاضرة جامعية بالعلاقات الدولية، كما اقتبس من قبل فريد سوندرمن، "التغييرات في دراسة العلاقات الدولية، مسودة مخطوطة، ١٩٦٧.

لا تقتصر دراسة العلاقات الدوليّة على تصرّفات الدّول وحدها. وهي تدرك أهمّيّة الجهات الفاعلة غير الحكوميّة، بما في ذلك المنظّمات الدوليّة، مثل الأمم المتّحدة والمنظّمات الإقليميّة، مثل الاتّحاد الأوروبي والشركات متعدّدة الجّنسيّة ومنظّمات المجتمع المدني. يعدُّ التّفاعل بين الجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة جانبًا أساسيًّا من جوانب تحليل وتشكيل سياسة العالم.[١]

بشكلٍ عام، تسعى العلاقات الدوليّة إلى توفير رؤى حول كيفيّة تفاعل البلدان والجهات الفاعلة الأخرى، والعوامل التي تشكّل سلوكهم، والآثار المترتّبة على أفعالهم على المسرح العالمي. دراستها ضروريّة لفهم التّحديات العالميّة والتّصدي لها وتعزيز السّلام والأمن والتّعاون بين الدول.

أمّا النّظام العالمي، فهو ترجمة لإرهاصات العلاقات الدوليّة ولنتائجها، وما توصّلت إليه الدول ما بعد إقامة التّحالفات وفرض الإرادات وبسط النّفوذ. يشير مصطلح "النّظام العالمي" إلى الطريقة التي يتمّ بها تنظيم العالم من النّاحية السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. هو تمثيلٌ واقعيّ لتوزيع السّلطة والنّفوذ العالمي وتجسيد للمعايير والقواعد التي تدير لعبة الأمم، وكيفيّة تصرّف المؤسّسات، الدول، المنظّمات الدوليّة والجهات الفاعلة الأخرى، وتحدّد دور كلّ منها في النّظام الدولي.[٢]

النّظام العالمي مفهوم تطوّر بمرور الوقت، وهو انعكاسٌ للمبادئ والتّرتيبات السّائدة في فترات تاريخيّة مختلفة. حدثت تحوّلات كبيرة في النّظام العالمي بعد أحداثٍ مهمّة، مثل الحروب، ظهور قوى جديدة،

[١] ريموند، آرون. "ما هي نظرية العلاقات الدولية؟" مجلة الشؤون الدولية، العدد ٢١، ١٩٦٧، ص ١٨٥ - ٢٠٦.
[٢] هانس، مول. "صعود وانحدار النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة" دار نشر أكسفورد، ٢٠١٨.

التّغيرات في النّظم الاقتصاديّة، وتطوير المؤسّسات الدوليّة. مرّ النّظام الدولي بعدة مراحل تاريخيّة، كان أبرزها نظام وستفاليا والثّنائيّة القطبيّة والأحاديّة ونظام تعدّد الأقطاب.

المبحث الأوّل: السّياسة والعلاقات الدوليّة: نظريًّا وتطبيقيًّا

ثمّة ترابط كبير ما بين ديناميكيّات السّياسة الدوليّة السّائدة والنّظام العالمي السّائد. كذلك، فثّمة ترابط كبير ما بين النّظام العالمي السّائد وحالة الاقتصاد والنّقد العالمي. ولمّا كان عنوان بحثنا يتمحور حول الإمبرياليّة، لا سيّما ذراعها النّقدي، وحول الهيمنة الأميركيّة الماليّة/النّقديّة على العالم؛ فلا بدّ من أن نقوم أوّلاً بدراسة العلاقات الدوليّة السّائدة وهيمنة الولايات المتّحدة الأميركيّة سياسيًّا. ولفهم هذه الهيمنة لا بدّ من دراسة أبرز نظريّات العلاقات الدوليّة.

المطلب الأوّل: نظريّات العلاقات الدوليّة

قبل الدّخول في بحثٍ حول النّظام العالمي السّائد حاليًّا (موضوع المطلب التّالي) وفهم ديناميكيّات العلاقات السّائدة ما بين دول العالم، لا بد أوّلاً من فهم أبرز نظريّات العلاقات الدوليّة ومدراسها، وتحديد مدى نجاح كلّ منها في تفسير عالمنا السّياسي اليوم. إنّ إجراء هذا التّحليل مهمٌ للغاية، وهو مدخلٌ أساسيٌّ لفهم النّظام العالمي السّائد حاليًّا، وبالتالي فهم سيطرة طرفٍ ما، أم اثنين، أم أكثر (حسب النّتيجة التي نصل لها) على العالم سياسيًّا، وبالتالي اقتصاديًّا وماليًّا.

ثمّة نظريّات ومدارس عديدة في العلاقات الدوليّة تسعى إلى شرح وتحليل سلوك الدول والجهات الفاعلة

الأخرى (إن اعترفت النّظريّة بدور جهات ليست بدول في العلاقات الدوليّة) في النّظام الدولي. أبرز هذه المدارس هي المدرسة الواقعيّة (والتّطويرات التي جرت عليها) والمثاليّة (وتفرّعاتها).

نبدأ بالمدرسة المثاليّة، فالمثاليّة نظريّة بارزة في مجال العلاقات الدوليّة. فوفقًا "لآن ماري سلوتر"، الباحثة في مجال العلاقات الدوليّة والأكاديميّة، والتي شغلت مناصب مهمّة في أرقى جامعات العالم (بريستون وهارفارد)، والتي توَّجت مسيرتها بنيلها منصب مدير التّخطيط السّياسي في عهد الرّئيس "باراك أوباما"؛ فإنّ المثالية "فكرة مبنيّة على الإيمان أنّ الأخلاق الوطنيّة وتصرّفات الدول والشّعوب الحسنة تسهم في تشكيل العلاقات بين الدول والكيانات الفاعلة في العالم، ورسم الصّورة النهائيّة للعلاقات الدوليّة".[١]

إنّ الدول لا تسعى وراء المصالح الذاتية فقط، بل تتأثر بالأعراف والعادات والقوانين والمنطق والثّقافة الدّاخلية. يعتقد المثاليّون أنّ الطّبيعة البشريّة ليست سلبيّة بأساسها، فهم ينتقدون أفكار "هوبس" وأمثاله "السلبيّة"، والتي تحسب الإنسان مغرورًا وشرّيرًا بطبيعته، حيث يسعى دائمًا إلى السّيطرة على الآخرين وفرض احترامهم له بالقوّة.[٢] على غرار ما يؤكّده "هوبس" من أنّ العالم في حالة حربٍ دائمة بين الكلّ ضدّ الكلّ[٣]، فالمثاليّون يرون أنّه يمكن للدول أن تتعاون، حتى بالتّضحية بمصالحها الخاصّة في بعض الأحيان، لتحقيق أهداف مشتركة سامية. تشمل المبادئ الأساسيّة لمثالي الأخلاق، والمعاملة بالمثل، وتشكيل المنظّمات الدوليّة الهادفة لتعزيز التّعاون والتّرابط بين الدول.

---

[١] آن ماري، سلوتر. "العلاقات الدولية، النظريات الرئيسية"، موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي، ٢٠١١.

[٢] توماس، هوبز، "عناصر القانون، الطبيعية والسياسية: الجزء الأول، الطبيعة البشرية، الجزء الثاني De Corpore Politico"، دار نشر جامعة أكسفورد، ١٩٩٤.

[٣] جريجوري، كافكا. "حرب هوبز الكل ضد الكل" دار نشر شيكاغو بريس، العدد ٩٣، ١٩٨٣، ص ٢٩١ – ٣١٠.

بحسب "غولدشتاين وبيفهاوس"، تركّز المثاليّة على القانون الدولي والأخلاق والمنظّمات الدوليّة بحسبانها عوامل حاسمة في رسم مجرى الأحداث العالمية، بدلاً من القوّة وحدها.[١] يُنظر إلى الأخلاق على أنّها عامل حيويّ في التّفاعلات الدوليّة، إذ يؤدّي دورًا كبيرًا، ولا ينبغي الاستخفاف به، كما يقوم بعض المنظّرين الذين يؤكّدون أنّ لا مكان للأخلاق في السّياسة. إنّ الهدف الرئيس للمثاليّة، هو إقامة عالم ديمقراطي وسلمي، حيث يتمّ الاعتراف بأصوات جميع الجهات الفاعلة، وجميع الدول السّيّدة والمستقلّة الموجودة، من دون التّمييز بين دولةٍ وأخرى لأسبابٍ متعلّقة بالقوّة والنّفوذ، إذ تشكّل كلّ منها فردًا من أفراد العائلة الدوليّة.

غالبًا ما يُنظر إلى القرن الحادي والعشرين على أنّه أحد أكثر الفترات سلامًا في التّاريخ، ليس بسبب انعدام الحروب والمعارك فيها، بل بسبب قلّتها نسبيًّا مقارنةً بالقرون السّابقة. فعلى الرغم من اندلاع عشرات الحروب، إلّا أنّ حجم التّداعيات العالميّة الناتجة عن هذه الصّراعات لا يقارن بالعصور الماضية، لا سيّما الحربين العالميّتين. يذهب البعض إلى أنّ ذلك يعود لما تمّ تأسيسه من مبادئ في أواسط القرن السّابق، ومنظّمات تم إنشاؤها من أجل إرساء السّلام العالمي؛ فظهرت نتائجها بعد بضعة عقودٍ من الزمن.

اقترح "إيمانويل كانت"، أحد أبرز دُعاة المثاليّة، ثلاثة حلول لتحقيق التّعاون الكامل والسّلام العالمي الشّامل. أولاً، دعا إلى حكم ديمقراطي داخل كل دولة، يتّسم بضوابط وتوازنات محدّدة. ثانيًا، اقترح قانونًا للمواطنة العالميّة كأساسٍ لتعزيز التّعاون بين الدول. وأخيرًا، اقترح أن يشكّل اتّحاد الدول الحرّة التي تضع أساس القانون الدولي.[٢]

---

[١] جوشوا، غولدشتاين، وبيفهاوس، جون سي. "علاقات دولية"، دار نشر بيرسون الطبعة العاشرة، ٢٠١٣-٢٠١٤، ٢٠١٤.
[٢] كانت، إيمانويل. "السلام الدائم"، دار نشر سونشاين، ١٧٩٥.

لعلّ أبرز تطبيقات المثاليّة على أرض الواقع كان من خلال النّقاط الأربعة عشرة "لوودرو ويلسون"، الرّئيس الأميركي السّابق وأبرز المدافعين عن الأفكار المثاليّة في العلاقات الدوليّة. كانت هذه النّقاط عبارة عن مجموعة من المبادئ تمّ تحديدها في خطابٍ ألقاه في العام ١٩١٨. وضع الخطاب الشّهير إطار لمفاوضات السّلام وإنهاء الحرب العالميّة الأولى، وإنشاء نظام عالمي عادل ودائم. تمثّلت هذه النّقاط بإرساء الدّبلوماسيّة المفتوحة، تأمين حرّيّة البّحار، التّجارة الحرّة، الحدّ من التّسلّح، الحلّ العادل للمطالبات الاستعماريّة، حقّ تقرير المصير لجميع الدول، المعاملة العادلة لروسيا، استعادة بلجيكا، إجراء التّعديلات الإقليميّة اللازمة ما بعد الحرب، تأمين الحكم الذاتي للنمسا والمجر والبلقان، إنشاء دولة بولندا المستقلّة، وإنشاء عصبة الأمم.
من أبرز الظّواهر التي تساند أفكار المثاليّين هي "نظريّة السّلام الدّيمقراطي"، وهو مفهوم طوّره عالم السّياسة "مايكل دويل". يجادل "دويل" من خلال نظريّته أنّ إمكانيّة اندلاع الحروب ما بين الدول الدّيمقراطيّة أقلّ بكثير من اندلاع حروبٍ ما بين دولٍ فاشيّة/شيوعيّة/نازيّة/دكتاتوريّة. وفقًا "لدويل"، تشترك الحكومات الدّيمقراطيّة في الخضوع لمؤسسات متشابهة، وسُبل صناعة قرار متقاربة، الأمر الذي يسهم في تقاربها. تميل الدّيمقراطيّات إلى الاعتماد على التّفاوض والتّسوية والمساءلة الدّيمقراطيّة لمعالجة النّزاعات، وهو ما يجعل الحرب أقلّ احتماليّة. تشير هذه النّظريّة إلى أنّ انتشار الدّيمقراطيّة يمكن أن يسهم في نظام عالمي أكثر سلامًا، حيث تميل الدول الدّيمقراطيّة إلى إقامة علاقات سلميّة أكثر مع بعضها مقارنة بالدول غير الدّيمقراطيّة.[١]

لا توجد أيّ دراساتٍ تثبت مدى صحة هذه الأفكار، إلّا أنّه تاريخيًّا لم نرَ أيّ حروبٍ ما بين دولٍ ديمقراطيّة إن كان تعريف الأنظمة الدّيمقراطيّة، هي "الأنظمة التي تدور في فلك الولايات المتّحدة." بناءً على ذلك، لقد

[١] مايكل، دويل، - سامبانيس، نيكولاس. "صنع الحرب وبناء السلام. عمليات الأمم المتحدة للسلام." مطبعة جامعة برينستون، ٢٠٠٦.

طبّقت الولايات المتّحدة سياسة "إحلال الدّيمقراطيّة" من أجل ضمان السّلام العالمي وأدّت دورًا بارزًا في فرض أنظمة تابعةً لها تحت مسمى "نشر الدّيمقراطيّة".

في خطابه في الأكاديميّة العسكريّة الأمريكيّة "ويست بوينت" عام ٢٠١٤، أدلى الرّئيس أوباما بتصريحات تتماشى بشكلٍ مباشر مع نظريّة المثاليّة بقوله أنّ "الدّيمقراطيّات هي أقرب أصدقائنا، ومن غير المرجّح أن نخوض حروبًا ضدّها. تؤدي الاقتصادات الحرّة والمفتوحة أداءً جيّدًا في عالمنا، ما يسهم في السّلام، وإنّ الدّيمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان هو ترياق ضدّ عدم الاستقرار والظلم الذي يغذّي العنف".[١]

أمّا بالنّسبة إلى النّظريّة الواقعيّة في العلاقات الدوليّة، ومرّةً أخرى وبحسب قاموس بريتانيكا، فإنّ الواقعيّة "مجموعة من النّظريات ذات الصلة بالعلاقات الدوليّة التي تشدّد على دور الدولة، والمصلحة الوطنيّة، والقوّة في رسم صورة السّياسة العالميّة."[٢]

تهدف الواقعيّة، وهي المدرسة الأبرز في العلاقات الدوليّة، إلى تفسير ديناميكيّات العلاقات الدوليّة الناتجة عن التّفكير البراغماتي للدولة. ظهرت بقوّة في أوروبا النّهضويّة خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، حيث يسند أنصار هذه النّظرية أفكارهم إلى المؤرخ "ثوقيديدس"، الذي كان أوّل من نظّر أنّ العلاقات ما بين الدول مبنيّة على دعامتين، الخوف والمصلحة (أي مصلحة الدولة العليا).[٣]

بالإضافة إلى "ثوقيديدس"، ثمّة أسماء بارزة جدًّا كانت من أنصار المدرسة الواقعيّة، وأسهموا في تطوّرها، من أبرز هذه الأسماء "نيكولو مكيافيلي" (١٤٦٩–١٥٢٧) الذي أكّد في عمله "الأمير" أهمّيّة الواقعيّة السّياسيّة،

[١] أرشيف البيت الأبيض، حقبة أوباما، خطاب الرئيس أوباما خلال حفل تخريج في الأكاديمية العسكرية الأميركية، الرابط:
https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/٢٠١٤/٠٥/٢٨/remarks-president-united-states-military-academy-commencement-ceremony

[٢] دنكان، بيل. "الواقعية". موسوعة بريتانيكا ١٧ مايو. ٢٠٢٣، https://www.britannica.com/topic/realism-political-and-social-science

[٣] ليو، ستراوس. " ثوقيديدس: معنى التاريخ السياسي"، عودة الحياة الى الواقعية السياسية الكلاسيكية، دار نشر شيكاغو بريس،١٩٨٩، ص٧٢-١٠٢

مسلّطًا الضّوء على سعي الإنسان الدّؤوب للوصول إلى السّلطة، وضرورة الاستخدام العملي للقوّة بقوله إنّ "القوّة هي المحور الذي يتوقّف عليه كلّ شيء. من لديه القوّة هو دائما على حق. الأضعف هو المخطئ دومًا".[1] "توماس هوبز" (١٥٨٨–١٦٧٩) الذي وصف في عمله " اللفياثان " الطّبيعة البشريّة الشّرّيرة، وهي الفكرة الأساس في الواقعيّة الكلاسيكيّة. "الكاردينال ريشيليو" (١٥٨٥–١٦٤٢): رئيس الوزراء في عهد لويس الثالث عشر، والمعروف بنهجه الواقعي، إذ كان أكثر من أعطى الأولويّة للمصالح الوطنيّة، وفرض الإرادة الفرنسيّة في السّياسة الخارجيّة خلال فترة تولّيه مراكز عسكريّة وسياسيّة.

ازداد رواج الواقعيّة السّياسيّة في الفترات المصيريّة من تاريخ العالم، فكلّما كان العالم أمام تغيّرات كبرى وتحوّلات مصيريّة، كانت الواقعيّة السّياسيّة تبرز لتطغى على النّظريّات الأخرى جميعها، من حيث الممارسة على أرض الواقع. لعلّ أبرز هذه الفترات كان أوائل القرن العشرين، حين كان العالم بأسره على أعتاب الحرب العالميّة الأولى. ظهرت أولى أفكار المفكّر البريطاني والمنظّر في العلاقات الدوليّة "إدوارد هاليت كار" في ذلك الوقت، وكانت أفكاره مناهضة للأفكار المثاليّة بشدّة، على الرغم من أنّه كان عضوًا بارزًا في الوفد البريطاني الذي شارك في مؤتمر باريس للسلام ١٩١٩. أدّى "كار" دورًا بارزًا في صوغ أجزاء من معاهدة فرساي والتّرويج لأفكار متعلّقة بإنشاء عصبة الأمم، إلّا أنّه أعرب بعد سنواتٍ قليلة عن ندمه في المشاركة مؤكّدًا أنّ الأفكار المثاليّة مجرّد واجهة مزيّفة لحقيقة العلاقات الدوليّة المبنيّة على القوّة.[2] المباحثات في باريس آنذاك أفضت إلى إنشاء عصبة الأمم، والتي كانت تجربةً فاشلة، لم تتمكن من إرساء السّلام العالمي بسبب عدم واقعيّة الأفكار التي بُنيت عليها من الذين "كانوا راضين بالدفاع عن حلول خياليّة."[3] بيّن

[1] نيكولو، مكيافيلي. "الأمير"، دار نشر البطريق، ١٩٨١. (مرجع سابق)
[2] جون، مرشماير. "كار مقابل المثالية: المعركة محتدمة"، محاضرة في جامعة شيكاغو، ٢٠٠٤.
[3] إدوارد، كار. "أزمة العشرين سنة، ١٩١٩-١٩٣٩: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية"، دار هاربر بيرنيال للنشر، ١٩٣٩.

"كار" أنّه لا إمكانيّة لاعتبار منظماتٍ دوليّة كلاعبة في العلاقات الدوليّة.[1] فبحسب نظريّته، إنّ اللاعب الوحيد في مضمار العلاقات الدوليّة هو الدولة.

بناءً على ما سبق من حقيقة تاريخيّة، أي سقوط عصبة الأمم وفشله الذّريع، يمكن استنتاج اثنتين من خصائص الفكر الواقعي في العلاقات الدوليّة، وهي مركزية الدولة كلاعب في العلاقات الدوليّة وفوضويّة النّظام العالمي، حيث لا يمكن لأيّ جهة غير حكوميّة أو منظّمةٍ بضبطها من خلال تشريعات أو قوانين دوليّة.

أمّا بالنسبة إلى المحرك الأساسي لديناميكيّات العلاقات الدوليّة، وبحسب النّظريّة الواقعيّة، فهي المصلحة الشّخصيّة للدولة. بالنّسبة إلى الواقعيّة الكلاسيكيّة، فإنّ العلاقات الدوليّة مرآةٌ للعلاقات الإنسانيّة؛ أي العلاقات ما بين البشر. ومن هنا، وبالاعتماد على أفكار "هوبز" و"مكيافيلي" و"نيتشه" حول طبيعة الإنسان، يستنتج الواقعيّون أنّ الإنسان يعمل دائمًا لتحقيق مصالحه الشّخصيّة بعيدًا من الأخلاق وحدود القوانين. كذلك الدول، شأنها شأن الأفراد، تسعى جميعها إلى تحقيق مصالحها الخاصّة بعيدًا من ضوابط القانون الدولي أو الأخلاق الدوليّة.

وصولاً الى النّقطة الأهمّ في النّظريّة الواقعيّة، وهي الوسيلة، فإنّ وسيلة تحقيق هذه الأطماع هي القوّة. هناك تعريفات مختلفة للقوّة في العلاقات الدوليّة. في المناقشات المعاصرة، غالبًا ما يكون التّركيز على قوّة الدولة

---

[1] ستيفن، ماكجلينتشي. "إدوارد كار وفشل عصبة الأمم"، دار نشر العلاقات الدولية، ٢٠١٠.

المتمثّلة بالقدرات السّياسيّة، الاقتصاديّة والعسكريّة. يقسّم الدول عادةً لقوى صغرى، أو وسطى، أو إقليمية، أو عظمى، أو مهيمنة. ومع ذلك، لا يوجد معيار متّفق عليه عالميًّا لتصنيف مدى قوّة الدولة.

"الصّراع على السّلطة عالمي، يختلف في الزّمان والمكان، وهو حقيقة لا يمكن إنكارها. لا يمكن إنكار أنّه عبر العصور التّاريخيّة، بغض النظر عن الظّروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة، التقت الدول مع بعضها في صراع على السّلطة. على الرغم من أنّ علماء الأنثروبولوجيا قد أظهروا أنّ بعض الشّعوب البدائيّة تبدو خالية من الرّغبة في السّلطة، إلّا أنّه لم يُظهر أحد، حتى الآن كيف يمكن إعادة خلق حالتهم العقليّة على نطاق عالمي من أجل القضاء على الصّراع على السّلطة من المشهد الدولي. ... السّياسة الدوليّة، مثلها مثل كلّ السّياسات، هي صراع على السّلطة. مهما كانت الأهداف النهائيّة للسّياسة الدوليّة، فإنّ تأمين القوّة دائمًا هو الهدف المباشر".[١]

لم تكن واقعيّة "مورجنثاو"، والتي عُرفت بالواقعيّة الكلاسيكيّة، الأنموذج الوحيد للنظريّة الواقعيّة في العلاقات الدوليّة، بل ظهر العديد من المفكّرين الذين طوّروا الأفكار التي أرساها "مورجنثاو" في كتابه "السّياسة بين الأمم".

أبرز المطوّرين كان المفكّر السّياسي الأميركي والمنظّر في مجال العلاقات الدوليّة، "كينيث والتز" الذي في كتابه "نظرية السّياسة الدوليّة"، طوّر أفكار أسلافه ليخرج بنظريّة جديدة عُرفت بالواقعيّة الجديدة (Neorealism) أو الواقعيّة البنيويّة (Structural Realism). رأى "والتز" أنّ الفوضى أساس النّظام

[١] هانز، مورغنثاو. "السياسة بين الأمم. النضال من أجل السلطة والسلام". دار نشر نيويورك كنوف، ١٩٤٨.

الدولي القائم[١]، ففي ظل عدم وجود جهةٍ واحدة، أكانت منظمة دولية، أم كيان قادر على ضبط الأمور بالقوّة، ستبقى الفوضى الدوليّة سائدة.

في ظلّ هذه الفوضى العارمة سوف تلجأ الدول حكمًا إلى زيادة قوّتها عبر التّسلّح الشّرس للحصول على الأمن. إنّ الفوارق الأساسيّة ما بين نظريّة "مورجنثاو" و"والتز" هي أنّ الواقعيّة الحديثة لا تُعدُّ المحرّك الأساسي للعلاقات الدوليّة هي طبيعة الإنسان الشّرّيرة، بل بنية النّظام العالمي الفوضوي، لذا عُرفت النّظريّة أيضًا بالواقعيّة البنيويّة.

يرى "مورجنثاو" أنّ الإنسان يحكمه غريزة حيوانيّة هادفة لتحقيق السّيطرة، وأطلق على ذلك تسمية (Animus Dominandi)[٢] تأثّر كثيرًا في أفكار "فريدريك نيتشه" حول الإنسان، وكتب في مذكّراته عن تعرّفه إلى كتب الأخير أنّه "اكتشافٌ رائع" باعتباره أحد أكثر الأحداث الإيجابيّة في حياته.[٣] هذه الغريزة الحيوانيّة هي الدّافع الأساسي للبحث عن القوّة.[٤] أمّا الواقعيّة الحديثة فهي لا تعترف بالطّبيعة البشريّة كالسّبب، بل بنيوية النّظام العالمي، إذ تبحث الدول عن الأمن (Security) وليس القوّة (Power).

إنّ نتيجة هذا السعي وراء القوّة وتحقيق الأمن هو المزيد من التّسلّح لكافة الأطراف، الأمر الذي يحقّق توازنًا في القوى، ويحدّ من الحروب.

وما لا شكّ فيه أنّ الواقعيّة كانت الأقرب في تفسير العلاقات الدوليّة السّائدة في معظم الحقبات التّاريخيّة. فهي تفسير "بسيط" يستطيع تبرير أهمّ الأحداث الحاصلة مهما كانت معقّدة.[٥]

---

[١] كينيث، والتز. "نظرية السياسة الدولية". دار نشر أديسون ويسلي، ١٩٧٩، ص ٨٨.

[٢] تاي، سليمان. "الطبيعة البشرية وحدود الذات: هانز مورجنتاو عن الحب والقوة." مراجعة الدراسات الدولية، المجلد.١٤، ٢٠١٢، ص ٢٤ - ٢٠١.

[٣] لورانس، مايكل. "نيتشه ومورجنثاو وجذور الواقعية"، مجلة العلاقات الدولية، ٢٠١٥.

[٤] مايكل، بيرازيك. " الطبيعة البشرية الشريرة باعتبارها افتراضًا ضرورياً لوجهة النظر الواقعية في السياسة الدولية"، مجلة العلاقات الدولية، ٢٠٠٨.

[٥] جون، ميرشايمر. "مأساة سياسة القوى العظمى"، دار نشر نيويورك، دار نشر نورتون، ٢٠٠١.

انطلاقًا مما سبق، وبعد فهم نظريّات العلاقات الدوليّة، يمكن الدّخول في دراسة النّظام العالمي والحقبات التي مرّ بها العالم وصولاً إلى ما نعيشه اليوم، كتدرّجٍ منطقيّ للدخول في دراسة الإمبرياليّة الماليّة الأميركيّة وهيمنتها السّياسيّة، الاقتصاديّة والنقدية.

المطلب الثّاني: النّظام العالمي ومراحل تطوّره

هكذا يمكن حسبان مصطلح "النّظام العالمي" عبارة عن مرادفٍ للقوّة وقدرة الدول على التّأثير، أي تأثير الدول في بعضها، وفرض إرادتها على الأخرى بمفردها، أو عبر تحالفات مبنيّة على أساس المصلحة المتبادلة.

بالتّالي من الممكن تعريف النّظام العالمي أنّه الإطار السّياسي، الدبلوماسي، والقانوني النّاظم في العلاقات الدوليّة خلال فترة تاريخيّة معيّنة. يُعدُّ تفاعل الوحدات السّياسيّة في هذا النّظام، أي تفاعل دول العالم، المحرّك الأساسي فيه، إضافة إلى كل إطار تنظيمي قادر على التّأثير في واقع العلاقات الدوليّة، لا سيما القوانين الدوليّة، المنظّمات والحركات السياسيّة والشركات الكبرى ذات النّفوذ العابر للحدود التي تفرض أحياناً قوانين مكتوبة، أو عُرفية تؤثر على ماهية النّظام العالمي.[١]

إنّ هدف بحثنا الأساسي في هذا المطلب هو فهم النّظام الدولي السّائد في يومنا هذا، بغية فهم كيفيّة تفاعل الوحدات السّياسيّة مع بعضها.

---

[١] موقع الجزيرة الإخبارية، الرابط: Aljazeera.net

لا يمكن فهم هيمنة أو استكبار أو سيطرة دولةٍ ما على أخرى سياسيًّا، اقتصاديًّا أم نقديًّا من دون فهم النّظام القائم دوليًّا أوّلاً. في بحثنا، ننطلق من حقيقة معروفة ومسلّمٌ بها، وهي أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة إمبراطوريّة قوّيّة، متينة ومهيمنة. لا يمكن إنكار تلك الحقيقة، إذ إنّ جيشها الأقوى عالميًّا، اقتصادها الأكبر عالميًّا، ودولارها أساس التّجارة والتّبادلات في مختلف أرجاء العالم.

ما سبق كلّه حقائق لا يمكن أن نشكّك بها، فهي حقائق معترفٌ بها من أشدّ المعارضين للكيان الأميركي قبل مناصريه. ففي ظلّ ما سبق وذكرنا، ما هو حال النّظام الدولي في يومنا هذا؟

ثمّة أسلوبان لقراءة النّظام العالمي ودراسته، الأسلوب الأوّل المعقّد/المتحوّل بسرعة، أي ذاك الذي يهتمّ بالتّفاصيل الصّغيرة والأحداث التّاريخيّة الآنية لتحديد هُويّة المشهد العالمي، وأسلوب آخر يعتمد دراسة فتراتٍ أطول من الزّمان ولا يَعدُّ التّغيرات الصّغيرة مؤثّرةً بما فيه الكفاية لإجراء تغييرٍ في النّظام الدولي.

يلجأ معظم الباحثين السّياسيّين ومفكّري العلاقات الدوليّة في يومنا هذا إلى دراسة النّظام العالمي وفقًا للتغيرات السّريعة، الأمر الذي أفضى إلى تعدّد النّظريّات حول النّظام السّائد والمهيمن على العالم، لا سيّما بعد العام ١٩٩٠ وانهيار الثّنائيّة القطبيّة. مع تسارع الأحداث ما بعد انهيار الاتّحاد السوفييتي والثّنائيّة القطبيّة تعدّدت الأنظمة العالميّة السّائدة حسب هؤلاء. كانت أوّل هذه النّظريّات هي نظريّة "اللحظة الليبراليّة" التي تكلّم عليها المفكّر الأميركي "تشارلز كيغلي" في العام ١٩٩٢، حيث أكّد أنّ العالم يعيش لحظةً ليبراليّة تكون فيها أُسس الدّيمقراطيّة هي التي تشكّل أُسس التّعامل ما بين الدول. لا يحتاج العالم، وفقًا لهذه النظرية، إلى وجود قطبٍ أو اثنين أو أكثر، بل يعيش لحظةً من الليبراليّة وتجسيدًا لأفكار النّظريّة المثاليّة بحسبان كلّ

الدول سواسية.[١] أيّد "كيغلي" مفكّرون، مثل "فرانسيس فوكوياما" و"روبرت لاثام"[٢]، ولكنّ النّظريّة لم تكن ذات وزن كافٍ للإطاحة بحقيقة الحقبة آنذاك (الأحاديّة الأميركيّة) التي كانت تفرض نفسها بقوّة بعد خلو السّاحة السّياسيّة والعسكريّة لها.

نظريّة أخرى نالت أهمّيّة أكبر لتفسير النّظام الجديد ظهرت في العامين ١٩٩٢[٣] و٢٠٠٢[٤] مع "كينيث والتز"، والذي تكلّم على التّعدديّة القطبيّة **المرتقبة.** هنا ينبغي ألّا ينزلق إلى الخطأ المعتاد، وهي حسبان أفكار "والتز" في العامين ١٩٩٢ و٢٠٠٢ تجسّد نهاية الأحاديّة الأميركيّة، بل ينبغي التّأكيد أنّ "والتز" نظّر إلى تعدّدية قطبيّة مرتقبة ونظام (آنذاك) يسهم في تحضير الأرضيّة لإرساء التّعدديّة القطبيّة. أمّا "صامويل هنتنغتون" فأكّد أنّ العالم كان وما زال في صراع ما بين الحضارات (١٩٩٦)، وأنّ هذا الصّراع هو أساس النّظام الدولي الموجود. وبيّن "بنيامين باربر" أنّ النّظام القادم هو نظام "الجهاد ضدّ عالم ماك"[٥] وأكّد "كابلان" بدوره أنّ النّظام القادم هو نظام الفوضى العارمة (٢٠٠٠).[٦]

هذا بالنّسبة إلى من اتّبع دراسة التّغيّرات الآنية، وحسبها قادرةً على إنشاء نظام عالمي جديد، أمّا بالنّسبة إلى من رأى أنّ النّظام الدولي أثبت وأشدّ، حيث لا يمكن للأحداث الآنية تغيير صورتها بشكلٍ مطلق، فهم يعترفون بمراحل معدودة مرّ بها العالم.

يقرّ أنصار هذا التّوجّه أنّ النّظام الدولي الأوّل كان ما بعد نجاح مؤتمر وستفاليا. قبل ذلك لم يكن هناك أيّ

[١] نيلز بيتر، جليديتش. "اللحظة الليبرالية بعد خمسة عشر عاماً". مجلة الدراسات الدولية الفصلية، العدد ٥٢، ٢٠٠٨، ص ٦٩١-٧١٢.
[٢] روبرت، لاثام. " اللحظة الليبرالية: الحداثة والأمن وصناعة النظام الدولي بعد الحرب"، دار نشر كولومبيا بريس، ١٩٩٧.
[٣] كينيث، والتز. " السياسة الخارجية والسياسة الديمقراطية"، دار نشر جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٢.
[٤] كينيث، والتز. " التقدم في نظرية العلاقات الدولية: تقييم المجال" دار نشر جامعة ماساتشوستس، ٢٠٠٣.
[٥] بنيامين، باربر. "الجهاد ضد عالم الماك"، دار نشر بالاتين، ١٩٩٥.
[٦] جورج، سورنسن. "أي نوع من النظام العالمي؟ النظام الدولي في الألفية الجديدة"، مجلة التعاون والصراع، العدد ٤١، ٢٠٠٦، ص ٦٣-٣٤٣.

نظام يحكم وينظّم الحياة ما بين الكيانات/الجماعات الموجودة. بسبب غياب النّظام بشكلٍ كلي آنذاك، كانت الغزوات والفتوحات شيئًا طبيعيًّا، داخلاً في ثقافة وعادات وتقاليد العديد من الشّعوب. على سبيل المثال، كان محاربو الفايكينغ الشرسين، ذوو الأصول الإسكندنافيّة، يقومون بغزوات موسميّة، خلال أشهر الصيف من كلّ سنة، عندما كان عبور البحر من موطنهم أكثر أمانًا وسهولةً باتجاه بريطانيا (مملكة وسيكس ونورثمبريا ومرسيا) وشبه الجزيرة الإيبيريّة.[١]

كان مؤتمر وستفاليا عام ١٦٤٨ حدثًا مهمًّا للغاية ذا وقعٍ تاريخيّ كبير تمكّن من إحداث تغييرٍ في النّظام الدولي، لدرجةٍ أنّ البعض يُسند ولادة العلاقات الدوليّة لذاك الحدث. في أكتوبر عام ١٦٤٨ وبعد ٣٠ سنةٍ من الحروب ما بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا، والتي أسهمت في تدمير القارّة ووفاة حوالي ٨ ملايين أوروبي وتراجع سكان ألمانيا إلى النصف[٢]، تمكّن الطّرفان من توقيع معاهدتي سلام إحداهما في منستر والثانية في أوسنا بروك.

غيّرت هاتان المعاهدتان العالم بأسره، ووضعت أوّل نظام أوروبي، والذي سرعان ما تحوّل إلى نظام عالمي. عُرف هذا النّظام باسم نظام وستفاليا أو نظام السّيادة الوستفاليّة، بحيث تمكّن المجتمعون "وبمفارقةٍ غريبة تحويل ذاك الإرهاق العام والكراهيّة والمعارك إلى إنهاءٍ لحربٍ طويلة عبر مفاهيم عامّة تحوّلت إلى نظام عالمي."[٣]

---

[١] موقع بي بي سي الرسمي، لماذا كان الفايكينغ يقومون بالغزوات، الرابط:
https://www.bbc.co.uk/bitesize/topics/z٩٣٩mp٣/articles/z٧jd٨xshttps://www.bbc.co.uk/bitesize/topics/z٩٣٩mp٣/articles/z٧jd٨xs

[٢] جوفري، باركر. "حرب الثلاثون سنة"، دار نشر روتديلاج، ١٩٩٧، ص ١٨٩.

[٣] هنري، كسينجر. "النظام العالمي"، دار نشر بينجوين، ٢٠١٤.

تلخّصت هذه المفاهيم العامّة بثلاث أفكار أساسيّة، كانت كافية لتثبيت السّلام في أوروبا أكثر من قرنين من الزّمان.

السّيادة: أكّد المجتمعون أهمّيّة مبدأ السّيادة والاستقلال الذاتي والحقّ في تقرير المصير. لكل دولة السّلطة الحصريّة لحكم أراضيها، واتّخاذ القرارات الدّاخليّة، وتحديد أنظمتها السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، واختيار ديانتها وطائفتها من دون تدخّل من الجهات الخارجيّة. وقد عدّت مصالحة وستفاليا الدولة أنّها الجهة الفاعلة الأساسيّة في الشّؤون الدوليّة، وأكّدت أنّ سيادة كلّ منها أساس للانتظام الدولي.

احترام الحدود الإقليميّة: نصّت المعاهدتان على وجوب احترام الحدود الإقليميّة للدول، وعدم تغييرها بالقوّة أو العدوان. كان العالم قبل هذا المؤتمر يعدّ الغزو وانتهاك الحدود شيئًا طبيعيًّا، ولم تكن حدود الدول تشكّل أيّ عائقٍ قانونيٍّ أو أخلاقيٍّ، الأمر الذي أسهم في زيادة المطامع التي تُرجمت إلى حروب ما بين الدول المجاورة. لذا ساعد هذا المبدأ في تحقيق الاستقرار في أوروبا من خلال الكبح من سهولة التّوسّع الإقليمي وخرق الحدود وعبر تعزيز التّعايش السّلمي بين الدول.

عدم التّدخل بشؤون الغير: ينصّ مبدأ عدم التّدخل، المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسّيادة، أنّه يجب على الدول الامتناع عن التّدخل في الشّؤون الدّاخلية للدول الأخرى. عدم التّدخل أسهم في زيادة احترام الأنظمة السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للدول الأخرى ذات السّيادة. تمكّن هذا المبدأ من الحفاظ على العلاقات السّلميّة بين

الدول، ومنع التّدخل الخارجي في الشّؤون الدّاخليّة للدول، ومكّن كلّ من حكّام الدول أن يُحكم سيطرته ويبسط نفوذه على كافة أراضي دولته.[١]

إنّ "عبقريّة هذا النّظام، والسبب في انتشاره في جميع أنحاء العالم، هو أنّ أحكامه عامّة وبسيطة، وليست موضعيّة. إذا قبلت دولة ما هذه الشّروط الأساسيّة، فيمكن الاعتراف بها كمواطن دولي قادر على الحفاظ على ثقافته وتوجّهاته السّياسيّة ودينه وتطبيق قوانينه الدّاخليّة، وتكون محميّة من النّظام الدولي من أيّ تدخّلات خارجيّة."[٢]

ظلّ نظام وستفاليا قائمًا لسنوات عديدة، إذ ساعد في استقرار كبير في أوروبا (على الرّغم من بعض الحروب). لا يمكن، كباحثين أن نتكلّم على يوم بات فيه النّظام بمبادئه غير موجودٍ، فمبادئ هذا النّظام ما زالت موجودة حتى يومنا هذا، مع بعض التّعديلات التي طرأت عليها، لا سيّما حول قدسيّة السّيادة وعدم التّدخّل. كان النّظام قائمًا على فكرة عدم التّدخّل في شؤون الآخر مهما كانت الأسباب الموجبة لذلك، إلّا أنّ تطوّر الفكر الإنساني أدّى إلى الاعتراف بضرورة التّدخّل في بعض الاستثناءات، وأهمّها حماية الشّعوب المظلومة.

أسهم نظام وستفاليا في إنشاء عالمٍ ذي أقطابٍ متعدّدة وقوى متساوية أو متقاربة، وظلّ العالم بنظام متعدّد الأقطاب حتى عشيّة انتهاء الحرب العالميّة الثّانية. فبعد انتهاء الحرب، وبعد الاجتماعات الثّلاث؛ أي طهران، يالطا وبوتسدام، بات العالم أمام نظامٍ جديد عُرف بالثّنائيّة القطبيّة. كان للحرب العالميّة الثّانية،

[١] ليو، جروس. "سلام وستفاليا، ١٦٤٨-١٩٤٨" المجلة الأمريكية للقانون الدولي، عدد ٤٢، دار نشر جامعة كامبريدج، ص ٢٠-٤١.
[٢] هنري، كسينجر. "النظام العالمي"، دار نشر بينجوين، ٢٠١٤. (مرجع سابق)

وكيف لا، كحدثٍ ضخمٍ نفس أثر حرب الثلاثين عامًا، إذ لا يمكن الانتقال من مرحلةٍ إلى أخرى من دون حدثٍ كبير يهزّ عرش النّظام السّابق، فكان لملايين القتلى والمهجّرين والمشرّدين مرّةً أخرى القدرةُ على الانتقال إلى نظامٍ جديد.

لن نتطرّق إلّا بإيجازٍ إلى هذه الحقبة، وذلك منعًا للتكرار، إذ تمّ تناولها في الفصل السّابق. فبحسب "كينيث والتز"، فإنّ الثّنائيّة القطبيّة نظام تتوزّع فيه القوّة بشكلٍ أساسي ما بين قطبين يدور في فلكهما دولٌ صغيرة موالية لتشكّل جبهتين متصارعتين.[1] في تاريخ العالم، مرّ الانسان، مرّةً واحدةً بهذا النّظام مع بروز الاتّحاد السوفييتي على رأس العالم الشّيوعي الشّرقي والولايات المتّحدة على رأس العالم الرأسمالي الغربي. ظلّ الصراع حوالي ٤٥ عامًا، حيث بلغ أوجَهُ في العقدين السّادس والسّابع من القرن المنصرم، إلّا أنّه لم يكن يوماً صراعًا عسكريًّا مباشرًا. هذا طبيعي بحسب "والتز"، إذ إنّ هذا النّظام يعدّ آمنًا يستقي هذه الصّفة من توازن القوى والرّعب ما بين الطرفين الموجودين، فيهاب كل منهما الآخر، الأمر الذي يفضي إلى حروبٍ بالوكالة كحدٍّ أقصى وسباق إلى التّسلح وعرضٍ للعضلات.

بعد سقوط الاتّحاد السّوفييتي خَلَت الساحة العالميّة كليًّا للولايات المتّحدة. مرّةً أخرى كان السّقوط مدوّيًا، وشكّل حدثًا عالميًّا كافيًا وقادرًا على تمزيق نسيج النّظام القائم، لنتحول إلى نظام أحادي بريادة الولايات المتّحدة منفردةً، ومن دون أيّ منازع. إنّ الأحاديّة القطبيّة هي حالة تتمتّع فيها دولة واحدة بغلبة وتفوّق لا تواجه من أيّ دولة منافسة.[2]

[1] كينيث، والتز. "استقرار عالم ثنائي الأقطاب." مجلّة ديدالوس، المجلد. ٩٣، دار نشر ماساتشوستس، ١٩٦٤، ص ٨٨١-٩٠٩.
[2] مونتير، نونو ب. "الاضطرابات مؤكدة: لماذا الأحادية القطبية ليست سلمية"، مجلّة الأمن الدولي ٢٠١٢.

بالنّسبة إلى النّظام الأمثل للحفاظ على السّلام العالمي، يختلف المفكّرون في مجال العلاقات الدوليّة ما بين نظريّتين؛ نظريّة توازن القوى ونظريّة الاستقرار الأحادي. يرى مفكّرون، أمثال "جون ميرشايمر" و"كينيث والتز" أنّ الثّنائيّة القطبيّة وتوازن القوى وحدها الكفيلة بإرساء توازن يردع الطّرفين المهيمنين. وبالتالي، وبسبب خشية كلّ من الطّرفين لا تنشب حروب مباشرة بينهما. أمّا "المفكّر ويليام وول فورث" فيذهب إلى أنّ الأحاديّة القطبيّة نظام سلميّ، لأنّه يقلّل من احتماليّة التّنافس على الهيمنة العالميّة، فلا توجد دولة قويّة بما يكفي لتحدّي القطب الواحد المهيمن. وهذا ما يقلّل من أخطار نشوب حروب بسبب عدم توازن الكفّة والنتائج المحسومة مسبقًا.[١]

أمّا بالنّسبة إلى النّظام الذي نعيشه اليوم، فهل نحن أمام ثنائيّة صينيّة – أميركيّة؟ عالم متعدّد الأقطاب مع ظهور دول BRICS والاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة؟ أم نحن أمام أحاديّة قطبيّة مستمرّة ومحاولة دول منافستها ومقارعتها؟

إنّ معرفة ماهية النّظام الذي نعيشه اليوم أساسيّ للمتابعة في بحثنا، فلا بدّ من فهم ماهية النّظام القائم لمعرفة أسباب ما نشهده على السّاحة الدوليّة اليوم.

اقتصاديًّا وبالأرقام، فإنّ الولايات المتّحدة ما زالت في المرتبة الأولى متفوّقةً على المنافس المباشر لها؛ أي الصّين في معظم المؤشّرات الأساسيّة. فبالنّسبة إلى النّاتج المحلّي، تحتلّ الولايات المتّحدة المرتبة الأولى عالميًّا ب٢٣ تريليون دولار أميركي مقابل ١٧.٧ تريليون للصين. أمّا الرّقم الأهمّ، وهو حصّة الفرد من

[١] سي، وليام. استقرار عالم أحادي القطب. مجلّة الأمن الدولي، ١٩٩٩.

النّاتج، فالفارق واسع، حيث بلغت حصّة الفرد في الولايات المتّحدة مبلغ ٦٩,٢٨٧ دولار للفرد سنويًّا مقابل ١٢,٥٥٦ دولار للفرد الصّيني. تعدُّ الولايات المتّحدة الأميركيّة الاقتصاد الأكبر في العالم، وذات الحصّة الأكبر في الاقتصاد والتّجارة العالميّة حتى العام ٢٠٢٣ (راجع الملحق رقم ٨) مع دراسات تقول إنّ الصّين سوف تتربّع على ذلك العرش في المستقبل القريب. [١]

أمّا عسكريًّا، فالمنافس الأقرب إلى الولايات المتّحدة، هي روسيا الاتّحادية. إلّا أنّه، وكما في الاقتصاد، يُعدُّ الفارق كبيرًا ما بين الولايات المتّحدة والوصيف الأوّل. فبحسب موقع Global Fire Power، والذي يستخدم في ترتيبه للدول من حيث قوّة النّار العالميّة أكثر من ٦٠ عاملاً لتحديد القوّة، وذلك عبر مؤشّر يُعرف بال"PowerIndex"، تقع الولايات المتّحدة الأميركيّة في المركز الأوّل عالميًّا متفوّقةً على روسيا والصّين بفارقٍ مريح.[٢] إنّ الموقع الإلكتروني المتعارف عليه عالميًّا أصبح مرجعًا في مقارنة القوّة العسكريّة، إذ إنّه لا يعتمد العواطف، بل عمليّات حسابيّة وفقًا لأرقام متعلّقة بالجغرافيا والقوى العسكريّة الجويّة، البحريّة، البرّيّة، والقدرات الماليّة + الانفاق العسكري والموارد الخام المتوفّرة والجغرافيا إلخ...[٣]

لم نستخدم في كلّ هذه المقارنات القراءات السّياسيّة والآراء الشّخصيّة، وتمّ غضّ النّظر عن الأحداث التي نشهدها يوميًّا بالعين المجرّدة، لعلّ أبرزها الإخفاقات العسكريّة الكبرى التي مُنيت بها روسيا في أوكرانيا، إذ إنّ كل ذلك يحتمل النّقاش واختلاف الآراء حولها. ونظرًا إلى حساسيّة الموضوع والاختلاف الكبير في الآراء، كان لا بدّ من الرجوع إلى الأرقام والمستندات التي لا جدال فيها. ومن كلّ ما تقدّم يمكن أن نستنتج أنّه، على

---

[١] موقع البنك الدولي الرسمي، الرابط: Worldbank.org

[٢] موقع غلوبال فاير باور، الرابط: https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php

[٣] موقع الجيوبوليتيك، الرابط: .https://thegeopolitics.com/global-firepower

الرّغم من تراجع الفارق ما بين سنتي ١٩٩٠، أي سنة انهيار الاتّحاد السّوفييتي وتفرّد الولايات المتّحدة الأميركيّة في قيادة العالم، وسنة ٢٠٢٣، إلّا أنّ الولايات المتّحدة ما زالت بمفردها تشكّل القوّة الأكبر على الصّعد كافة، وما زالت تفرض نظامًا دوليًّا مبنيًّا حولها على غير صعيد. نحن لا نزال نعيش في عصر الأحاديّة الأميركيّة.

المبحث الثّاني: ترجمة التّفوّق ماليًّا ونقديًّا: مأسسة الهيمنة

لقد تطرّقنا سابقًا، وتحديدًا في الفصل الأوّل من اتّفاقيّة بريتون وودز وصدمة نيكسون، نظرًا إلى ضرورة ذكرهما في بحثنا التّطور التّاريخي للمال وصعود الدولار ليصبح عملة الاحتياط العالمي. إلّا أنّه ذكرنا أيضًا أنّنا لن نغوص في بحثنا حول الحدثين إلّا في الفصل الثّاني نظرًا إلى أهمّيّة دراستهما بعد فهم العلاقات الدوليّة ونظريّاتها والنّظام الدولي ووضع العالم الحالي. كان لا بدّ من التّطرق إلى هذين الحدثين الأساسيّين في المكان المناسب في بحثنا، ولا بدّ من دراستها ليس فقط من منظور إسهامهما في صعود الدولار لتربع العرش العالمي فحسب، بل اسهامهما وتأثيرهما في العلاقات الدوليّة والنّظام العالمي.

يعتقد البعض أنّ الأحداث السّياسيّة – العسكريّة هي التي تُفضي إلى نتائج اقتصاديّة – ماليّة – نقديّة. أمّا البعض الآخر يولي أهمّيّة أكبر للاقتصاد والمال. ويرون في الحالة السّياسيّة السّائدة وليدة الواقع الاقتصادي. حقيقةً، للطرفان وجهة نظرٍ سديدة، إذ إنّ العوامل متداخلة ومتأثّرة ببعضها، فالعلاقة ديناميكيّة وليست ثابتة، بل متشابكة.

المطلب الأوّل: النّظام العالمي المهيمن ماليًّا ونقديًّا: مؤسّسات الهيمنة

لم تكن سيطرة الولايات المتّحدة على النّظام العالمي الاقتصادي، المالي، والنّقدي وليدة صدفةٍ أو خطّةٍ آنيّة قصيرة الأمد. كما ذكرنا سابقًا، كان مشروع الهيمنة مرسومًا قبل سنواتٍ عديدة ينتظر اللحظة السّياسيّة المناسبة ليتمّ تفعيله وقطف ثماره. كانت "اللحظة المناسبة" بالنّسبة إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة، هي أعتاب نهاية الحرب العالميّة الثّانية وحسمها لصالح الغرب والاتّحاد السّوفييتي. على أنقاض ألمانيا النّازيّة واليابان المدمّر، اجتمع ممثّلون من ٤٤ دولة في ولاية نيو هامشاير الأميركيّة، ورسموا ملامح مستقبل العالم الاقتصادي/النّقدي.

لن نعيد التّطرق إلى المؤتمر بشكلٍ عام، وكيفيّة سقوط جزءٍ أساسيّ من مشروع جون مايناردكينز؛ عرّاب الاتّفاق، وأفكاره بإنشاء العملة العالميّة "Bancor"، إذ إنّه بات معلومًا أنّ الولايات المتّحدة أصرّت على فرض الدولار كعملة الاحتياط العالمي، والأساس الذي ترتبط به سائر عملات دول العالم، بل سوف نتطرّق إلى كيفيّة مأسسة تلك الهيمنة النّاجمة عن قرارات المؤتمر.

لم يخرج المؤتمر بقرارات نظريّة فحسب، بل أنشأ مؤسّساتٍ أيضًا. اتُّخذ القرار لإنشاء مؤسّستين، هما صندوق النّقد الدولي (IMF) والبنك الدولي، كجزءٍ من مشروع الدول ال ٤٤ لإنشاء عالمٍ أكثر استقرارًا. يعتقد الكثيرون أنّ المؤسّستين المذكورتين متطابقتان، وكيف لا؟ فقد تمّ إنشاؤهما من خلال المؤتمر نفسه، ومن قبل ذات الأطراف المشاركة ولغايات متشابهة، ولا يفصل بين مقرّيهما الرئيسيّن في واشنطن إلّا مسافة ١٥٠ مترًا.

إنّ البنك الدولي منظّمةٌ دوليّةٌ تقدّم قروضًا ومنحًا للبلدان ذات الدّخل المنخفض والمتوسّط بغية إقامة مشاريع تنمويّة. تتألّف من خمس منظّمات فرعيّة، وهي البنك الدولي للإنشاء والتّعمير (IBRD) المؤسّسة الدوليّة للتنمية (IDA) مؤسّسة التّمويل الدوليّة (IFC) الوكالة الدوليّة لضمان الاستثمار (MIGA) والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).[١] تم منح أوّل قرضٍ من خلالها إلى فرنسا في عام ١٩٤٧ في إطار مشروعٍ للمساعدة في إعادة بناء الدولة التي دمّرتها الحرب. في البداية، كان تركيز البنك الدولي على إقراض البلدان النّامية والأكثر حاجةً للإنماء، لكن تغيّر نمط العمل في ثمانينيّات القرن الماضي عبر بدء البنك في دعم المنظّمات غير الحكوميّة والجماعات البيئيّة أيضًا. أمّا بالنسبة إلى آليّة اتّخاذ القرارات، فإنّ للولايات المتّحدة الكلمة النهائيّة في ذلك، تليها اليابان والصّين وألمانيا وبريطانيا، وذلك لأنّ النّظام الدّاخلي يفرض تناسب القوّة في اتّخاذ القرارات مع نسبة الاسهام في ميزانيّة المؤسّسة، والولايات المتّحدة هي أكبر المساهمين فيها.

كذلك هي آليّة اتّخاذ القرارات في صندوق النّقد الدولي.[٢] هذا الأسلوب الذي يُعرف بنظام التّصويت المرجّح (Weighted Voting) لم يكن مستخدمًا في المؤسّسات الدوليّة قبل حقبة الحرب العالميّة الثّانية. وبينما يجادل البعض أمثال "وليام جياناريس" أنّ هذا النّظام عادل[٣]، يرى البعض الآخر أنّه إرساء لمبدأ سيطرة القويّ على الضّعيف. فصندوق النّقد الدولي منظّمة دوليّة تعمل على الاسهام في الاستقرار المالي، وتتعامل

---

[١] الموقع الالكتروني الرسمي للبنك الدولي، الرابط: http://www.worldbank.org/en/about

[٢] موقع صندوق النقد الدولي الرسمي، صفحة حصة الدول الأعضاء في المساهمة والتصويت، الرابط: https://www.imf.org/en/About/executive-board/members-quotas

[٣] وليام، جياناريس. "التصويت المرجح في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، مجلّة فوردام للقانون الدولي، ١٩٩٠، ص ٥.

مع جميع القضايا التي تهمّ القطاع المالي والاقتصاد الكلّي من أجل تعزيز التّعاون النّقدي الدولي، وتشجيع التّوسع في التّجارة والنّمو الاقتصادي، ومكافحة السّياسات التي من شأنها الإضرار بالازدهار الاقتصادي العالمي[١] فأين الأهمّيّة في إيلاء الدول الكبرى مجالاً أوسع وقدرة أكبر في اتّخاذ القرارات؟ وما هي مبرّرات ذلك؟

إبّان تأسيس صندوق النّقد الدولي، كانت وظائف الصندوق الأساسيّة الثّلاث هي:

١. الإشراف على تطبيق شروط سعر الصّرف الثّابتة التي تمّ الاتّفاق عليها في مؤتمر بريتون وودز، ومساعدة الحكومات الوطنيّة في إدارة أسعار الصّرف.[٢]

٢. توفير رأس مال قصير الأجل للمساعدة في عجز ميزان المدفوعات ومنع انتشار الأزمات الاقتصاديّة الدوليّة.[٣]

٣. المساعدة في إصلاح الاقتصاد الدولي بعد أزمة الكساد الكبير والحرب العالميّة الثّانية.[٤]

لكن بعد سقوط نظام بريتون وودز وسياسة تثبيت أسعار العملات سنة ١٩٧١، لم يعد الصندوق حارس النّظام (أي نظام أسعار الصّرف الثّابت)، بمنزلة الملجأ الأخير[٥] للدول التي تحتاج إلى أموالٍ للخروج من أزماتها، وذلك إمّا عبر الاستفادة من حقوق السّحب الخاصّة (SDR) أو القروض المشروطة، والتي تتعلّق

---

[١] موقع صندوق النقد الدولي الرسمي، صفحة الأهداف، الرابط: https://www.imf.org/en/About/Factsheets

[٢] ناثان، جنسن. "الأزمة والشروط ورأس المال: تأثير صندوق النقد الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة حل النزاعات، العدد ٤٨، ٢٠٠٤، ص ١٩٤-٢١٠.

[٣] نستان، خوريف. "أزمة الليبرالية الجديدة ومستقبل المؤسسات الدولية: مقارنة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية"، مجلّة النظرية والمجتمع، العدد ٣٨، ٢٠٠٩، ص ٤٥٩-٤٨٤.

[٤] روزا ماريا، لاسترا. "صندوق النقد الدولي من منظور تاريخي." مجلّة القانون الاقتصادي. العدد ٣، ٢٠٠٠، ص ٥٠٧-٥٢٣.

[٥] ستروم س، ثاكر. "السياسة العليا لإقراض صندوق النقد الدولي." مجلّة السياسة العالمية، العدد. ٥٢، ١٩٩٩، ص ٣٨-٧٥.

من حيث الكم، مرّةً أخرى بنسبة إسهام الدولة في الصّندوق. ولكن هل الشّروط الكمّيّة والنّوعيّة مرتبطة فقط بعمليّات حسابيّة بحتة؟ أم ثمّة عامل سياسي يتماشى مع مصالح الدول المقرّرة؟

نحن لا نملك الكثير من المعطيات التي تفسّر لنا الأسباب ومعايير قَبول أم رفض طلبات الإقراض، والتي تظهر لنا أنّها استنسابية في الكثير من الأحيان. خير من تطرق لهذا لموضوع كان الباحثان "غراهام بيرد" و"سيباستيان إدواردز" اللذان درسا المعايير التي من خلالها تُتخذ القرارات العليا في الصّندوق.[1] يقرّ "بيرد" أنّ "ثمّة مجموعة من العوامل – غير الاقتصاديّة – لا بدّ من فهمها ودراستها لفهم كيفيّة اتّخاذ القرارات في صندوق النّقد."

في العلن، وعلى الورق، تُحظّر القوانين مرعية الإجراء، والتي تحدّد كيفيّة اتّخاذ القرارات في صندوق النّقد الدولي، الأخذ بالحسبان أيّ عامل من العوامل السّياسيّة. يتمّ الموافقة على تقديم القروض بناءً على قواعد ومؤشّرات وأسس اقتصاديّة بحتة، ووفقًا إلى مبدأ أساسيّ ومقدّس لدى الصّندوق يُعرف "بمبدأ الحياد الاقتصادي" الذي من شأنه أن يُعمي صنّاع القرار في الصّندوق عن عاملي السّياسة الدوليّة وطبيعة الأنظمة (السّياسيّة والاقتصاديّة) التي تقدّمت بطلبٍ الحصول على قروض.[2]

غالبًا ما يفرض صندوق النّقد الدولي شروطًا قاسية وصعبة على الدول الطّالبة للقروض، وذلك من أجل ضمان استرجاعها المبالغ التي سوف تُقرضها، وضمان كفّ حكومات الدول عن الممارسات التي تُفضي إلى

[1] جراهم، بيرد. "صندوق النقد الدولي والبلدان النامية: مراجعة للأدلة وخيارات السياسة." مجلّة المنظمة الدولية، العدد ٥٠، دار نشرMIT، ١٩٩٦، ص ٤٧٧-٥١١.

إدواردز، سيباستيا. "صندوق النقد الدولي والبلدان النامية: تقييم موضوعي"، ١٩٨٩.

[2] جاك، بولاك. "التحليل النقدي لمشاكل تكوين الدخل والمدفوعات" أوراق طاقم صندوق النقد الدولي، دار نشر بالجريف ماكميلان، العدد ٦، ١٩٥٧، ص ١-٥٠.

انهيار اقتصاداتها. غالبًا ما تختلف هذه الشّروط من دولةٍ إلى أخرى، ولا مانع في ذلك كونه لا يوجد حلٌّ واحدٌ ينطبق على جميع الدول تكون كفيلة بحلّ جميع المشكلات، شرط أن تكون الشّروط عادلة من حيث الضّرورة. إلّا أنّ الشّروط التي فُرضت في السّابق على بعض الدول كانت أشبه بشروطٍ تعجيزيّة، فاقت المعقول، الأمر الذي لطالما طرح تساؤلات عديدة حول استقلاليّة الصّندوق.

إنّ اجتماعات المجلس التّنفيذي لصندوق النّقد الدولي الذي يوافق على برامج الصّندوق جميعها، هي اجتماعات سرّيّة للغاية.[1] من الصّحيح أنّ مجلس المحافظين يُعدُّ أعلى هيئة لصنع القرار في صندوق النّقد الدولي، وهو يتألّف من محافظ لكلّ دولة عضو يتمّ تعيينه من الدولة (عادة ما يكون وزير الماليّة أو محافظ البنك المركزي). ومن الصّحيح أنّ مجلس المحافظين يتولّى سلطات صندوق النّقد الدولي الهامّة جميعها، إلّا أنّه يجوز لمجلس المحافظين تفويض المجلس التّنفيذي بجميع الصّلاحيات، باستثناء بعض الصّلاحيّات البسيطة المحفوظة[2] وهذا – أي التّفويض– ما يحصل عادةً في الممارسة (راجع الملحق رقم ٩).

إنّ اجتماعات المجلس التّنفيذي الذي تمّ تفويضه اجتماعات مغلقة، ويتباهى الصّندوق على صفحته الرّسميّة، أنّه من أجل "المحافظة على الشّفافيّة يتمّ عرض **تواريخ** اجتماعات المجلس التّنفيذي لأسبوع واحد فقط". بالتّالي، فإنّ الاعتبارات التي تحدّد عمليّة اتّخاذ القرار في المجلس التّنفيذي غير متاحة للجمهور وللعلن. كلّ ما يتمّ البوح به هو تواريخ الاجتماعات، لا ما يجري في داخل غرفها وأروقتها المظلمة. وبالتّالي، فإنّ عمليّة اتّخاذ القرارات سرّيّة للغاية.

---

[1] ريتشارد، إيكاوس. "كيف يعيش صندوق النقد الدولي بتمييزه" مجلّة العلوم السياسة، العدد ١٩، ١٩٨٦، ص ٢٣٧-٥٢.
[2] موقع صندوق النقد الدولي، الرابط: https://www.imf.org/en/About/executive-board/members-quotas

يدّعي الموظّفون في الصّندوق، وخاصة أعضاء المجلس التّنفيذي أنّ جميع القرارات تتّخذ على أساس الحياد، لكنّ البعض يعدُّ ذلك غير دقيق، والأسباب التي بنوا على أساسها اعتقادهم هذا كثيرة. ثمّة العديد من الأمثلة حول بلدان كان لديها نسبة امتثال منخفضة للشروط الموضوعة من صندوق النّقد الدولي، ومع ذلك استمر صندوق النّقد الدولي بإقراضهم "حتى بعد إخفاقهم في تلبية متطلّبات الصّندوق."[١]

يتألّف المجلس التّنفيذي من ممثّلين لكلّ دولة، تعيّنهم حكومة الدولة. لذلك ليس من المستغرب أن يكون لهؤلاء الممثّلين ارتباطاتٌ بأعضاء حكومات بلدانهم، وبالتّالي انتماءات سياسيّة وإرادة في تحقيق مصالح بلدانهم العليا. باقي موظفي صندوق النّقد الدولي أقلّ ارتباطًا بالحكومات، وتوظيفهم غير مبنيّ على اعتبارات الجنسيّة، اللون، الدّين، العرق... إلّا أنّ لهؤلاء الموظّفين نسبة تأثيرٍ هامشيّة على القرارات الهامّة. لا يمكن الشكّ في نزاهة هؤلاء الموظّفين، كما لا يمكن الشكّ في نزاهة موظّفي معظم المنظّمات الدوليّة، وعلى رأسها الأمم المتّحدة، إلّا أنّه، ووفقًا لنظام الصّندوق، على المجلس التّنفيذي الموافقة على جميع الطلبات والبرامج المقترحة، وبالتّالي، فإنّ المجلس التّنفيذي أساس كلّ قرارات الصّندوق.

بالعودة إلى موضوع نظام التّصويت المرجّح، تجدر الإشارة إلى أنه بدءًا من شهر أبريل ١٩٩٥، سيطرت الولايات المتّحدة وحدها على ١٧.٤٣٪ من قوّة التّصويت في صندوق النّقد الدولي، ويعود ذلك إلى كونها الدولة الأكثر مشاركةً في ميزانيّة الصّندوق، تليها اليابان بنسبة ٦.٥٧٪، ألمانيا بنسبة ٥.٥٩٪، وفرنسا متساوية مع المملكة المتّحدة بنسبة ٤.٢٣٪.[٢]

[١] جون، سبراوس. "تميز صندوق النقد الدولي: غير فعالة، عقيمة، استنسابية"، قسم التمويل الدولي، قسم الاقتصاد، جامعة برينستون، ١٩٨٦.
[٢] موقع صندوق النقد الدولي، (مرجع سابق)

إنّ القرارات الرّئيسة في صندوق النّقد الدولي تتطلّب أغلبيّة ٨٥٪، وبالتّالي، فإنّ الولايات المتّحدة وحدها، مع ١٧.٤٣٪ من نسبة القرار، لها حقّ النقض (الفيتو) على جميع القرارات المهمّة لصندوق النقد الدولي.

أخيرًا، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المديرة العامّة لصندوق النّقد الدولي حاليًّا هي "كريستالينا غورغييفا"، هذا المنصب لطالما كان من نصيب شخصيّات أوروبيّة منذ العام ١٩٤٦ مع المدير الأوّل البلجيكي آنذاك "كاميل غوت". إلّا أنّه نادرًا ما يتصرّف المدير العام لصندوق النّقد ضدّ التّفضيلات والتّوجهات الأمريكيّة. عادةً ما يتّخذ المدير العام قراراته بناءً على "إجماع الأفكار والأصوات" في صندوق النّقد الدولي. هذا الاجماع المبنيّ على ممثّلي الدول الذين بدورهم يبدون تردّدًا دائمًا في اتّخاذ قرارات ضدّ الولايات المتّحدة ومصالحها بسبب الخوف من تأثير ذلك سلبًا في أيّ مشاريع مستقبليّة تخصّ بلدانها[١]، كلّ هذا أدّى ببعض الاقتصاديّين وعلماء السّياسة إلى الإقرار أنّ "صندوق النّقد الدولي مؤسّسة سياسيّة يديرها أفرادٌ معيّنون سياسيًّا، لديهم مصالح سياسيّة، وقراراتهم مبنيّة على السّياسة."[٢]

يمكن الاستنتاج من كلّ ما سبق وذُكر أنّ صندوق النّقد الدولي هو أحد أبرز مؤسّسات الهيمنة، وجزءٌ لا يتجزأ من مشروع مأسسة الهيمنة الماليّة والنّقدية الأميركيّة. صحيحٌ أنّ جميع النّصوص في الظّاهر تسهم في تحقيق أكبر نسبةٍ من الشّفافيّة، وتحاول إبعاد الصّندوق من السّياسة، إلّا أنّ ذلك يبقى في العالم النّظري ولا يتعدّى ذاك العالم، إذ إنّ واقع الحال مختلفٌ بشكلٍ واضح لمراقبي عمل الصّندوق خلال السنوات السّبعين الماضية.

---

[١] ريتشارد، إيكاوس. (مرجع سابق)

[٢] شيريل، بايير. "مصيدة الديون: صندوق النقد الدولي والعالم الثالث"، دار نشر مونثلي ريفيو، ١٩٧٥

المطلب الثّاني: النّظام العالمي المهيمن ماليًّا ونقديًّا: هندسة نظام التّحويل المالي العالمي

لم يكن إنشاء المؤسّسات الماليّة المذكورة سابقًا هي الطّريقة الوحيدة التي استخدمتها الولايات المتّحدة الأميركيّة لترجمة وتثبيت تفوّقها المالي/النّقدي على العالم، بل تمكّنت أيضًا من تحويل كيفيّة إجراء الحوالات الماليّة لتخدم مصالحها السّياسيّة.

في خضّم الأزمات العالميّة الكبرى، لطالما استخدمت الولايات المتّحدة الأميركيّة نظام جمعيّة الاتّصالات الماليّة العالميّة بين البنوكSWIFT (Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication) كأحد الأسلحة النّاعمة المتوفّرة في ترسانتها. ففي أولى أشهر العام ٢٠١٢، قرّرت الولايات المتّحدة الأميركيّة ومن بعدها أوروبا، بإخراج مصارف الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران من نظام SWIFT العالمي.[١] أما في فبراير عام ٢٠٢٢، وبطلبٍ مباشر من وزير الخارجيّة الأوكراني، قامت الولايات المتّحدة وأوروبا بإخراج كلّ من مصرف "أوتكريتيه"، "نوفيكومبانك"، "برومسفيازبانك"، "مصرف روسيا"، "سوفكومبانك"، "المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتّنمية (في أي بي)"، "في تي بي"، والمصرف الأضخم في روسيا "سبيربانك" من نظام SWIFT، الأمر الذي دفع موسكو بتنشيط العمل مجددًّا بالنظام البديل، وهو نظام ال SPFS

---

١ موقع نظام SWIFT الالكتروني الرسمي، الرابط: https://www.swift.com/insights/press-releases/swift-instructed-to-disconnect-sanctioned-iranian-banks-following-eu-council-decision

(System for Transfer of Financial Messages) الذي أنشأه المصرف المركزي الروسي عام ٢٠١٤ إبّان تلويح الولايات المتّحدة بعقوبات ماليّة بعد غزوة القرم.[١]

فما هو نظام ال SWIFT؟ كيف تمّ هندستها وما هي أهمّيّتها؟ وهل يمكن استبدالها بنظام مثيل؟ وما دورها في السّياسة العالميّة، والإمبرياليّة الماليّة/النّقديّة؟

على غرار صندوق النّقد الدولي والبنك الدولي، لم يكن النّظام المذكور أميركيّ المنشأ، بل تمّ إنشاؤه من قبل جمعيّة بلجيكيّة، في الثّالث من مايو عام ١٩٧٣، بهدف استبدال نظام "تلكس" الذي كان يعتمد الكتابة اليدويّة، وقراءة الرّسائل عبر أجهزة خاصة صعبة الاستخدام.[٢] تمّ إنشاء نظام SWIFT من أجل تأمين "نظام مراسلة بديل يمكن أن يسرّع عمليّة الدّفع ويزيد من الشّفافيّة"[٣]

عندما تتعلّق العقوبات بالسّلع المتداولة، يكون من السهل نسبيًّا فهم كيفية عمل تلك العقوبات. فالعقوبة واضحة وهي تتمثّل في عدم السّماح لبضائع معينة بعبور الحدود الوطنيّة. أمّا العقوبات الماليّة فهي بسيطةٌ أيضًا إذا أردنا تبسيطها، وهي تتمثّل بحظرٍ على تدفّقات الأموال عوضًا عن البضائع، والتي تحدث من خلال شبكات البنوك والمؤسّسات الماليّة. عادةً ما تقيّد العقوبات الماليّة قدرة الكيانات المعاقبة – أكانت دولًا أم شركاتٍ أم حتّى أفرادًا – على شراء أو بيع الأصول الماليّة.

---

[١] توراك، ناتاشا، محافظ البنك المركزي الروسي يصف بديل موسكو لنظام تحويلات SWIFT على أنه حماية من العقوبات الأمريكية، موقع سي أن بي سي، الرابط: https://www.cnbc.com/٢٠١٨/٠٥/٢٣/russias-central-bank-governor-touts-moscow-alternative-to-swift-transfer-system-as-protection-from-us-sanctions.html

[٢] "خمسون عاما من التلكس"، مجلة الاتصالات العائدة للاتحاد الدولي للاتصالات التابعة للأمم المتحدة. العدد ٥١، ١٩٨٤.

[٣] نيومان هنري فاريل، أبراهام ل. "الترابط المسلح: كيف تشكل الشبكات الاقتصادية العالمية إكراه الدولة". مجلة الأمن الدولي. العدد ٤٤، ٢٠١٩، ص ٤٢-٧٩.

لقد تمّ استخدام مبدأ العقوبات الدوليّة على نطاقٍ واسع ولعقودٍ من الزمن. ونلاحظ زيادة واضحة في عددها مع مرور الوقت وتقدّم السنوات، فمن ٥٢ عقوبة في خمسينيّات القرن المنصرم إلى ٢٥٧ في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين. (راجع الملحق رقم ١٠)[١]. هذا الازدياد لم يكن على صعيد العقوبات الماليّة فحسب، إلّا أنّ العقوبات الماليّة لم تكن استثناءً، بل الأكثر ازديادًا.

في العقود القليلة الماضية، سطع نجم نوع معيّن من العقوبات الماليّة، وهي تلك التي تقيّد القدرة على الوصول إلى البنى التّحتيّة والمؤسّسات التي تنفّذ عمليّات تحويل الأموال دوليًّا. هذا النّوع من العقوبات الماليّة تسهم في تعطيل معظم الأنشطة الاقتصاديّة العابرة للحدود، والتي تتطلّب إمكانية إجراء تحويلات سريعة للأموالٍ، بما في ذلك السّياحة والتّحويلات الماليّة لعمليات الشّراء والبيع وتداول العملات الأجنبيّة وتمويل التّجارة الدوليّة.

إنّ السّواد الأعظم من الاتّصالات اللازمة لإجراء التّحويلات الماليّة الدوليّة تتمّ عبر الشّبكة التي تديرها جمعيّة الاتّصالات الماليّة العالميّة بين البنوك (SWIFT). ولأنّ لنظام SWIFT عددًا قليلًا من البدائل الفعّالة، فإنّ العقوبات الماليّة التي تحدّ من الوصول إلى هذه الشبكة أصبحت مكلفة جدًّا للكيانات المعاقبة.

في منتصف القرن العشرين، كانت البنوك تتواصل على المستويين الوطني والدولي من خلال تكنولوجيا التلكس (Telex). قد يكون بعض القرّاء الذين يبلغ سنّهم ثلاثة أضعاف سنّي قد سمعوا بتكنولوجيا التلكس،

---

[١] غابرييل، فيلبرماير. "قاعدة بيانات العقوبات العالمية، ٢٠٢٠.

والتي كانت عبارة عن شبكة تُستخدم لإرسال البرقيّات عبر شبكات التّلغراف والهاتف. تمّ تقديم التلكس في ثلاثينيّات القرن العشرين، وسرعان ما حلّ محل التّلغراف في الاستخدام التّجاري ونمت شعبيّته بسرعة. بحلول عام ١٩٥٧، كان هناك أكثر من ٣٠ ألف مستخدم للتلكس في جميع أنحاء العالم، وفي أواخر السبعينيّات، أكثر من مليون مستخدم. ومع ذلك، كانت رسائل التلكس مكلفة جدًّا، وليست عمليّة، وتنطوي على أخطار تشغيليّة عالية نظرًا إلى كونها غير مشفّرة.[١]

في عام ١٩٧٣، قامت شركة تكنولوجيا المعلومات التّابعة لسيتي بنك (Transaction Technology Inc) بتطوير نظام مراسلة خاص يسمى MARTI (الإدّخال البرقي المقروء آليًّا). حاول سيتي بنك فرض اعتماد MARTI على البنوك المراسلة الأخرى، في كل من الولايات المتّحدة وأوروبا، معلنًا أنّ الموعد النهائي للامتثال سيكون تاريخ ٣١ مارس ١٩٧٥. قاومت العديد من البنوك المراسلة، وخاصّة في أوروبا فكرة ملكيّة البنك الواحد.[٢] وهكذا، في عام ١٩٧٣، قام ٢٣٩ بنكًا من ١٥ دولة بتأسيس جمعيّة الاتّصالات الماليّة العالميّة بين البنوك، كمؤسّسة ماليّة غير ربحيّة هدفها إنشاء شبكة لمعالجة البيانات والرّسائل بين البنوك في جميع أنحاء العالم، مع معايير مصمّمة بشكلٍ جماعي.

يقع المقرّ الرّئيس لشركة SWIFT في بلجيكا، ويتمّ تنظيمها كجمعيّة تعاونيّة مملوكة لأعضائها؛ كانت العضوية مقتصرة في الأصل على البنوك، ولكنّها الآن مفتوحة لتجّار الوساطة ومؤسّسات إدارة الاستثمار.[٣]

---

[١] سوزان، سكوت، وماركوس، زكرياديس. "أصول وتطور ٢٠٠٩--١٩٧٣ ،SWIFT"، مجلة تاريخ الأعمال، العدد ٥٤، ٢٠١٢.

[٢] سوزان، سكوت، وماركوس، زكرياديس "جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT) الحوكمة التعاونية لابتكار الشبكات والمعايير والمجتمع"، ٢٠١٤.

[٣]موقع نظام SWIFT الالكتروني الرسمي، (مرجع سابق))

نما استخدام شبكة "SWIFT" بشكل كبير ومعها نمت أهمّيّتها، ففي عام ٢٠٢٠، تمّ ربط أكثر من ١١٠٠٠ مؤسّسة، تقع في أكثر من ٢٠٠ دولة مختلفة مع بعضها من خلال النّظام، وفي العام نفسه، تمّ إرسال أكثر من ٩.٥ مليار رسالة عبر الشّبكة، بمتوسط حجم يومي يبلغ ٣٧.٧ مليون رسالة. (راجع الملحق رقم ١١).

تتمّ تسوية المدفوعات داخل دولةٍ واحدة عادةً في دفاتر البنوك التّجاريّة أو عبر البنك المركزي. على سبيل المثال، إذا أراد الكيان/الإنسان "أ" إرسال أموال إلى الكيان/الإنسان "ب"، فسيقوم "أ" بإرشاد البنك الذي يتعامل معه، والذي سيقوم بدوره بالدفع إلى بنك "ب". إذا كان كل من "أ" و"ب" من عملاء البنك نفسه، فيمكن تسوية الدّفع في دفاتر البنك الخاصة. إذا كان "أ" و "ب" من عملاء بنوك مختلفة في البلد نفسه، فستتمّ التّسوية عادةً في دفاتر البنك المركزي.

أما التّحويلات العابرة الحدود فتتمّ تسويتها من خلال "الخدمات المصرفيّة المراسلة". تستخدم البنوك خدمات "البنوك المراسلة" من أجل تنفيذ المدفوعات العابرة للحدود. عادةً ما يكون البنك المراسل إمّا بنكًا كبيرًا أو فرعًا من فروع البنك الذي يبدأ عمليّة الدّفع، ويقع في الدولة الأجنبيّة، حيث يجب إرسال الدّفعة. يجوز أن يكون لدى البنوك أكثر من بنك مراسل في بلدٍ معيّن.

في هذه الحالة، إذا أراد الكيان "أ" إرسال أموال إلى الكيان "ب" الذي يقيم في بلد آخر، فسيقوم البنك الذي يتعامل معه الكيان "أ" بإرشاد مصرفه المراسل في البلد الذي يقيم فيه الكيان "ب" لإرسال أموال إلى البنك الذي يتعامل معه الكيان"ب" من خلال نظام الدفع المحلّي للبلد "ب". (راجع الملحق رقم ١٢)

٣٧.٧ مليون رسالة يوميًّا تمرُّ عبر ثلاثة مراكز بياناتٍ في العالم. الأولى في بلجيكا والثّانية في سويسرا. أمّا الثّالثة، وهي الأكبر والأكثر استيعابًا، والتي تقوم بتغطية الرّسائل في سائر دول العالم باستثناء أوروبّا، فهي موجودة في الولايات المتّحدة. هذا فضلًا عن أنّ أكبر البنوك المراسلة في العالم هي البنوك الأميركيّة، وعلى رأسها مصرف جي.بي مورغان.[١]

قانونًا تخضع الجمعيّة إلى القوانين المحلّيّة البلجيكيّة، وبالتالي، فهي ملزمة بالقوانين والقرارات الأوروبيّة حصرًا. أمّا في الممارسة، فالرّجوع إلى تاريخ قرارات الجمعيّة أمرٌ مهمٌّ لفهم المزيد عن الجمعيّة وكيفيّة تأثّرها بالعوامل الخارجية.[٢] في بعض الأحيان، قاومت "SWIFT" الضّغوط السّياسيّة المطالبة بفصل مصارف دول محدّدة. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٤، قاومت ورفضت "SWIFT" دعوات جمعيّات حماية حقوق الإنسان التي طالبت إزالة مصارف دولة الميانمار من شبكتها، وعلى الرّغم من فرض الولايات المتّحدة عقوبات على الدولة الآسيويّة. وفي عام ٢٠١٤، قاومت ورفضت "SWIFT" الضّغوطات من الجماعات المؤيّدة للقضية الفلسطينيّة، والذين طالبوا بفصل المؤسّسات الماليّة الإسرائيليّة عن الشّبكة. ومن خلال هذه القرارات، أرادت "SWIFT" إظهار التزامها بالعمل كمزوّد محايد للخدمات الماليّة. ولكن في فبراير ٢٠١٢، أصدرت الولايات المتّحدة عقوبات على الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران. بعد فترة وجيزة وفي ١٥ مارس ٢٠١٢ خطى الأوروبيون الخطوة نفسها، حيث أصدر الاتّحاد الأوروبّي القرار رقم ٢٠١٢/٢٦٧، الذي يمنع SWIFT من تقديم خدمات المراسلة الماليّة لبعض البنوك الإيرانيّة الخاضعة للعقوبات، بما في ذلك البنك المركزي الإيراني. امتثلت "SWIFT" لهذا القرار وقامت بفصل البنوك الإيرانيّة الخاضعة لعقوبات الاتّحاد

---

[١] موقع The business professor، الرابط: https://thebusinessprofessor.com/en_US/banking-lending-credit-industry/society-for-worldwide-interbank-financial-telecommunications-swift-definition.

[٢] صفحة على موقع SWIFT الرسمي، الرابط: https://www.swift.com/about-us/legal/compliance-٠/ swift-and-sanctions.

الأوروبي عن نظامها. في عام ٢٠١٦، تمّت إعادة ربط البنوك الإيرانيّة بنظام "SWIFT"، وذلك بعد التّوافق على خطّة العمل الشّاملة المشتركة – المعروفة أيضًا باسم الاتّفاق النّووي الإيراني للعام ٢٠١٥. عندما انسحبت الولايات المتّحدة من الصّفقة في عام ٢٠١٨ (مع الرئيس ترامب)، مُنحت "SWIFT" فترة ستّة أشهر لفصل المؤسّسات الماليّة الإيرانيّة لإعادة الحظر، أو مواجهة عقوبات أمريكيّة. ولأنّ الاتّحاد الأوروبي لم ينسحب من المعاهدة، فإنّ تنظيمات الاتّحاد الأوروبي لم تُجبر SWIFT، وبقوّة القانون الذي تخضع الجمعيّة له، على فصل المؤسّسات الماليّة الإيرانيّة عن النّظام. ولكن، بعد انتهاء مدّة السّتة أشهر، قرّرت "SWIFT" فصل البنوك الإيرانيّة عن نظامها "لمصلحة استقرار النّظام المالي العالمي الأوسع وسلامته".

القسم الثّاني: تكنولوجيا البلوكتشاين: اللامركزيّة وقدرتها على كسر الإمبرياليّة النّقديّة

بالعودة مجددًا إلى قاموس بريتانيكا، نتبيّن أنّ تكنولوجيا البلوكتشاين، هي تقنيّة تسجيل مشفّر ولامركزيّة للمعلومات، تُمكّن الانسان من تسجيل البيانات بشكلٍ آمنٍ وشفاف وغير قابل للتلاعب أو الرجوع إلى الوراء لإلغاء عمليّة مسجّلة. إحدى أبرز تطبيقاتها واستعمالاتها، وعلى غرار ما يظنّ الكثيرون أنّها الوحيدة، هي دعم العمليّات الماليّة والتّحويلات بطرق مبتكرة ولامركزيّة باستخدام تكنولوجيا المعلومات. تعمل هذه التّقنيّة من خلال شبكة موزّعة من الأجهزة، تُعرف باسم العُقَد، والتي تتعاون مع بعضها للتحقّق من صحّة المعلومات وتسجيلها في سلسلة من الكتل المتّصلة، وهذا ما يخلق تأمينًا قويًّا وثقةً في البيانات المسجّلة.[1] بالطبع، فإنّ كلّ ما ذُكر هنا يبدو معقّدًا، وهو كذلك؛ لأنّ تكنولوجيا البلوكتشاين يحتاج إلى الشّرح والتّبسيط، وهو ما سنتطرّق إليه في مطالب قادمة من هذا البحث.

من خلال أبرز خصائصه وهي اللامركزيّة في إدارتها، وعدم سيطرة أيّ طرفٍ عليها، والخصائص الأمنية، من الممكن أن تغيّر هذه التّقنيّة مستقبل النّظم الماليّة الموجودة حاليًّا، وتكسر بعض جوانب الإمبرياليّة النّقديّة من خلال الخصائص الآتية:

١. اللامركزيّة:

تكنولوجيا البلوكتشاين تعمل بشكلٍ لامركزي، ما يعني أنّها لا تحتاج إلى جهة وسيطة مركزيّة (مصارف) لتقوم بتشغيلها، أو للتحقّق من المعاملات وإجراء الحوالات ونقل المعلومات. يعمل البلوكتشاين بالاعتماد

[1] موقع قاموس بريتانيكا الرسمي، الرابط: https://www.britannica.com/money/what-is-blockchain

على عقد منتشرة في كلّ أصقاع الأرض، غير مملوكة من دول أو حكومات أو مؤسّسات، بل من أشخاص عاديّين. هذا يُقلّل من الاعتماد على هيمنة مؤسّسات ماليّة مركزيّة وقدرتها على فرض رسوم، أو قيود، أو إنزال عقوباتٍ على العمليات الماليّة.

٢. التّحويلات الدوليّة السّريعة:

بفضل اللامركزيّة وقدرة تكنولوجيا البلوكتشاين المتطوّرة، يمكن تنفيذ التّحويلات الماليّة عبر الحدود بشكلٍ أسرع وبتكلفة أقل. وهذا يقلّل من الحاجة إلى التّحويلات التّقليديّة التي تعتمد البنوك المركزيّة، وبالتّالي، إلى الحاجة للعملات المستخدمة حاليًّا، وعلى رأسها الدولار ليتمّ تعويضها ببدائل رقميّة مشفّرة كالبيتكوين.

٣. الشّفافيّة وعدم القابليّة للتلاعب:

يوفّر تكنولوجيا البلوكتشاين إمكانيّة التّدقيق في جميع التّحويلات التي أُجريت على سلسلة كتل منذ نشأتها. وهذا يقلّل من فرص التّلاعب بالمعلومات والبيانات، بل يجعلها شبه معدومة، ويزيد من الشّفافيّة والنزاهة في العمليّات الماليّة.

٤. الوصول العالمي:

أخيرًا، إنّ تكنولوجيا البلوكتشاين تسمح بإجراء العمليّات الماليّة والتّحويلات من دون الحاجة إلى حسابات بنكيّة تقليديّة. هذا يمكّن الشّرائح التي لا تمتلك حسابات مصرفيّة من المشاركة في النّظام المالي، ويسهم في إرساء العدالة الماليّة من خلال إعطاء فرصٍ متساوية للجميع للحصول على أبسط حقوقهم الماليّة.

الفصل الأوّل: المصارف والمركزيّة – سلسلة الكتل واللامركزيّة: نقلة نوعيّة

في هذا الفصل، سوف نتطرّق في المبحث الأوّل منه، إلى فكرة المركزيّة الماليّة والنّظام المبنيّ على المصارف من جهة، واللامركزيّة الماليّة والنّظام المبنيّ على سلسلة الكتل من جهةٍ أخرى، وذلك من خلال دراسة تاريخيّة. أمّا في المبحث الثّاني سوف نُبقي على موضوع البحث نفسه مع تغييرٍ في المنهجيّة لإجراء دراسةٍ مقارنة ما بين النّظامين، علّنا نصل إلى استنتاجٍ يسهم في استشراف مستقبل النّظم الماليّة العالميّة.

المبحث الأوّل: المصارف والمركزيّة وسلسلة الكتل اللامركزيّة: دراسة تاريخيّة

إنّ المصارف عبارة عن مؤسّسات ماليّة يفوق عمرها آلاف السنوات تعمل من أجل تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الماليّة ضمن إطارٍ مركزيّ، وعبر الاعتماد على أساساتٍ قويّة تتلخّص في الثّقة (أي ثقة المودعين) والتّنظيم (أي تنظيمها من جهة ثالثة، غالبًا ما تكون الدولة عبر المصارف المركزيّة) والدّقّة في العمل. في المقابل، فإنّ تكنولوجيا البلوكتشاين، هي تكنولوجيا لامركزيّة توفر حفظ السّجلّات والحوالات بشكلٍ آمن وشفّاف من خلال نظامٍ قائمٍ على الإجماع (Consensus)، ما يلغي الحاجة إلى وسطاء، مثل البنوك ومعها قدرة أيّ جهة من معرفة خصوصيّات الأفراد الماليّة. وفي حين أنها تُستخدم في العديد من المجالات المختلفة، فإنّ البعض يرى أنّ قوّة تكنولوجيا البلوكتشاين تتمثّل في قدرتها على تحسين جوانب معيّنة من الخدمات المصرفيّة والماليّة لتكن أكثر شفافيّة وكفاءة.

المطلب الأوّل: تاريخ المصارف وتطوّر دورها

إنّ المصارف التي تمثّل الأنظمة الماليّة المركزيّة، وسلسلة الكتل التي تمثّل الأنظمة الماليّة اللامركزيّة، يمثّلان نهجين مختلفين لتنظيم وتشغيل العجلة الماليّة ونظام المدفوعات العالمي. منذ سنواتٍ عديدة والعالم يعتمد المصارف المركزيّة لتسيير الأمور الماليّة. بدءًا من القيام بالتّحويلات الماليّة[١]، الإدّخار[٢]، والاستثمار[٣]، للحصول على الفوائد مقابل الأموال المودعة، كانت المصارف شريك الإنسان في جميع احتياجاته الماليّة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى النّظام المالي المركزي المبني على المصارف وتاريخ المصارف، كمدخلٍ للمطلب التّالي الذي سنتناول فيه سلسلة الكتل بدراسة تاريخيّة أيضًا، لعلّ هذه المقارنة تسهم في فهم الفرق في نشأة الاثنين، وبالتّالي، تسهم في فهم إمكانيّة حصول تبدّلٍ؛ من نظام يعتمد المصارف إلى نظام يعتمد سلسلة الكتل.

تاريخيًّا، أولى الأعمال المصرفيّة، والتي تعدُّ ممارسة قديمة جدًّا (يُشار إليها بعض الأحيان باسم "الأعمال شبه المصرفيّة" لاختلافها عمّا هو عليه اليوم)،[٤] نشأت في الجزء الأخير من الألفيّة الرابعة قبل الميلاد.[٥]

في مملكة بابل، بدأ الأفراد، لأوّل مرّة، بإيداع الذّهب جهةٍ محايدة، إلى طرفٍ ثالث في زمنٍ كان إيداع النّقد أمرًا غير مألوفٍ. كان لا بدّ أن يكون ذاك الطرف الثّالث قادرًا على حماية الذّهب المودع لديه، وكانت

---

[١] موقع ميركوريو، الرابط: https://mercuryo.io/explore/article/swift-to-crypto

[٢] دونوهو، أشلي، موقع بالانس، ٢٠٢٣، الرابط: https://www.thebalancemoney.com/what-is-a-cryptocurrency-savings-account-٥٤٩٨٧١١

[٣] موقع فوربس الرسمي، الرابط: https://www.forbes.com/advisor/investing/cryptocurrency/

[٤] مارت، ستيفنز. "المعابد والعشور والضرائب: المعبد والحياة الاقتصادية لإسرائيل القديمة"، دار نشر هندريكسون باب، ٢٠٠٦.
ما، شاهين. "مملكة أرمينيا: تاريخ"، دار نشر رودتيليج، ١٩٨٧، ص ١١١-١١٣.

[٥] ديفيز، جلين. "تاريخ المال: من العصور القديمة إلى يومنا هذا"، دار نشر جامعة ويلز، ١٩٩٦.

السّلطة الحاكمة الوحيدة القادرة على أن تتعهّد بحماية الذّهب بقوّتها العسكريّة مقابل دفع رسوم يمكن أن تصل إلى سدس إجمالي الوديعة. كانت القصور والمعابد والمخازن الخاصّة تعمل في مجال المحافظة على المدّخرات مقابل نسبٍ تقتطعها مقابل خدماتها. هكذا ظهرت أولى وظائف المصارف، وهي توفير خدمات الإيداع والتّأمين على الثّروات. هذه الوظيفة ما زالت موجودة حتّى يومنا هذا، فهي أساس نشأة المصارف، ولا إمكانيّة لإلغائها، لأنّ ذلك يلغي أساس سبب وجودها. توفّر البنوك مكانًا آمنًا للأفراد والشّركات والمؤسّسات لإيداع أموالهم. ويتمّ ذلك عادةً من خلال حسابات التّوفير والحسابات الجارية وشهادات الإيداع.
استمرّت ممارسة إسناد الثّروة والحفاظ عليها داخل المعابد مدّة طويلة، ما جعل هذه المعابد صيدًا ثمينًا للأعداء، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك كان نهب مملكة أنطاكيا معابد إكباتانا الواقعة في منطقة ميديا (غرب إيران حالياً)، والتي تمّ من خلالها مصادرة كمّيّات هائلة من الذّهب والفضّة.

شهدت الأعمال المصرفيّة تطوّرها الأساسي والأكبر في العصور الوسطى وأوائل عصر النّهضة الأوروبيّة، وتحديدًا في الشّمال الإيطالي الذي كانت مدنه مهد عصر النّهضة ونواتها. أسهمت المدن الإيطاليّة، كجنوى وفلورانس وفينيسا، بتطوير دور المصارف من مخازن عملاتٍ، إلى شريكٍ في الاستثمار والتّجارة وتأمين رأس المال وتنشيط الاقتصاد، وهو ما أسهم في بلورة مفهوم ودور المصارف نظريًّا وعلى أرض الواقع.

كانت المصارف التي تأسّست في عصر النّهضة ذات أساسٍ تجاري. فالتجارة سيطرت على مناطق شمالي إيطاليا آنذاك، والتي برز دورها التّجاري أكثر ما بعد ازدياد العداوة بين السّلطنة العثمانيّة والممالك الإيطاليّ، وقطع إمدادات طريق الحرير على حاجز القسطنطينيّة المحتلّة. لم يكن أمام الإيطاليّين إلّا اللجوء

إلى شمالهم الموصول بأوروبا. استفاد التّجار آنذاك من المصارف التي سهّلت تبادل الأموال ما بينهم، وكسبت المصارف دورًا إضافيًّا، عُرف بتأمين خدمات الدفع.

أمّا اليوم، تسهّل البنوك عمليات الدّفع والتّحويلات الماليّة من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك الشيكات وتحويل الرّصيد إلكترونيًّا والتّحويلات البنكيّة المباشرة ومنصّات الخدمات المصرفيّة عبر الإنترنت، فضلاً عن بطاقات الخصم والائتمان التي تسمح للعملاء بإجراء عمليّات الشّراء والوصول إلى أموالهم أينما كانوا. بالطّبع، كلّ هذه التسهيلات لم تكن موجودة آنذاك، إلّا أنّ أساس هذه الخدمة يعود نظريًّا إلى المصارف الإيطاليّة الأولى. كانت حاجة الإنسان إلى شريك يسهم في تسهيل العمليات التّجارية ونقل الأموال والدّفع بغية تسهيل عمليّات البيع والشّراء، أساس تطوير المصارف لتصبح قادرة على القيام بهذا الدور الذي بات من أبرز مهامها في يومنا هذا.

من أهم الأدوار التي تؤدّيها المصارف اليوم، إضافةً إلى كلّ ما تمّ ذكره، هو الإقراض والائتمان.

إحدى الوظائف الأساسيّة للبنوك، هي تقديم القروض للأفراد والشّركات الرّاغبين والمستوفين للشروط. وهذا يشمل القروض الشّخصيّة، والرهون العقاريّة، وقروض السّيارات، والقروض التّجاريّة.

تقوم البنوك بتقييم الجدارة الائتمانيّة للمقترضين، وتحديد شروط وأسعار الفائدة وفقاً لاستراتيجيّتها الماليّة ودفتر شروطٍ موجود مسبقًا لديها مبنيّ على دراسات يقوم بها متخصّصون في مجال المال والمصارف لضمان استمراريّة المصارف، والاستحصال على أكبر قدرٍ من الأرباح من دون تعريض المصرف للانهيار أو الإفلاس. إنّ هذا الدّور بالغ الأهمّيّة، ولكن، وعلى الرّغم من تطوّر مفهوم الإقراض والدّراسات حولها، والتي تسعى دائمًا إلى زيادة الأرباح وتقليل المخاطر، يبقى الإقراض من أخطر وظائف المصارف.

استطرادًا، آخر النتائج السّلبيّة النّاتجة عن الإقراض المفرط – غير المدروس – كان في العام ٢٠٠٨.

كانت الأزمة المصرفيّة في عام ٢٠٠٨ ناجمة عن مجموعة من العوامل التي أدّت إلى سلسلة من ردود الفعل المدمّرة على الصعيد المصرفي. لقد نشأت الأزمة في جوهرها بسبب فقاعة سوق الإسكان في الولايات المتّحدة التي كانت تغذّيها ممارسات الإقراض المتهوّرة غير المدروسة والهادفة إلى تحصيل أكبر كمٍّ من الأرباح. منحت المؤسّسات الماليّة، قروضًا عقاريّة لمقترضين من ذوي التّاريخ الائتماني الضّعيف (قدرة ضعيفة على إرجاع المبالغ المقترضة، وذلك في أغلب الأحيان لكونهم من ذوي الدّخل المحدود)، فضلاً عن شروطٍ سهلة للغاية لإرجاع الأموال على فترات طويلة، وتقسيمها إلى مبالغ زهيدة نسبةً إلى حجم القرض. للخروج من أزمة قلّة السّيولة، تمّ تجميع هذه القروض العقاريّة عالية المخاطر معًا في منتجات ماليّة معقّدة تُعرف باسم الأوراق الماليّة المدعومة بالرّهن العقاري (MBS) وبيعها للمستثمرين على مستوى العالم. وفي الوقت نفسه، أعطت وكالات التّصنيف الائتماني تصنيفات مفرطة في التّفاؤل (من خلال دراسات مشبوهة) لهذه الأوراق الماليّة، الأمر الذي أدّى إلى إخفاء المخاطر الحقيقيّة التي تنطوي عليها. وعندما بدأت أسعار المساكن في الانخفاض، وتخلّف المقترضون عن سداد قروضهم العقاريّة، أدّى ذلك إلى انهيار قيمة الأوراق المدعومة بالرّهن العقاري بشكلٍ حاد. واجهت المؤسّسات الماليّة التي احتفظت بهذه الأصول خسائر فادحة، ما أدى إلى تآكل احتياطاتها من رأس المال، وإثارة أزمة ثقة في القطاع المصرفي. كان التّرابط بين النّظام المالي العالمي سببًا في تضخيم التّأثير، مع انتشار الأزمة بسرعة عبر شبكات ماليّة معقّدة ووصول الأزمة في ساعات إلى القارة الأوروبيّة والعالم بأسره.[١]

---

[١]دوجلاس دبليو، أرثر. "أزمة الائتمان العالمية لعام ٢٠٠٨: الأسباب والعواقب"، مجلّة المحامي الدولي، العدد. ٤٣، ٢٠٠٩، ص ٩١-١٣٦.

أمّا بالنّسبة إلى دور المصارف في الإقراض، فقد بدأ هذا الدور في أوروبا، ولأسباب دينيّة وماليّة متشابكة. آنذاك، لم يكن لليهود الأوروبيّين الحقّ في استملاك أراضٍ في معظم أرجاء أوروبا، ولا سيّما في إيطاليا، إلّا أنّه كان لديهم، ومقابل حرمانهم من الحقّ في التّملّك، أفضليّة على السكّان المحلّيين تمثّلت في قدرتهم على الإقراض والاستحصال على الفائدة.

لم يكن يُسمح للمسيحيّين بإقراض المال بفائدة، كون الكنيسة آنذاك كانت تعدُّ تلك الممارسة خطيئة شأنها شأن الإسلام الذي يُدين هذه الممارسة أيضًا، كونها ربحًا غير مشروع. لم يكن لدى اليهود هذه القيود، وكانوا الوحيدين القادرين على تقديم قروضٍ محفوفة بالمخاطر للمزارعين، وذلك باستخدام محاصيلهم كضمان. هذا فضلاً عن أنّهم استحصلوا على حقوق بيع المحاصيل عند حصادها كشرطٍ من شروط تقديم القروض، مستغلّين حاجة المزارعين إلى الأموال في مواسم الزّراعة.

وكان للتّجار اليهود دورٌ مزدوجٌ في التّمويل والتّأمين. وقدموا القروض للمزارعين في بداية موسم النّمو، ما ساعد على تغطية تكاليف الزّراعة وحصدوا الأرباح، ليس من خلال الفوائد فحسب؛ بل أيضًا من خلال تملّك حقوق حصريّة بالمنتوج الزّراعي أثناء مواسم الحصاد. بعد فترة زمنيّة وجيزة، ومع ازدياد المطالبات بكسر القيود التي تسمح بقدرات متوازنة في كسب الأرباح، بدأ المسيحيّون أيضًا بإقراض المزارعين لتتحول شيئًا فشيئًا إلى أمرٍ عاديّ وطبيعيّ، إلى حين تحوّل الممارسة من الصّعيد الفردي إلى الصّعيد المؤسّساتي مع دخول المصارف على خط الإقراض، وجعلها إحدى أهم أدوارها في الاقتصاد. [١]

[١] روبرت، كوكس. "قوانين السبت وواجبات السبت: النظر فيها فيما يتعلق بأسسها الطبيعية والكتابية، ومبادئ الحرية الدينية." دار نشر ماكلاشلان وستيوارت. ١٨٥٣ ص. ١٨٠.

أخيرًا، يمكن استخلاص عدّة وظائف للمصارف في يومنا هذا، وما لا شكّ فيه أنّ هذه الوظائف تزداد يومًا بعد يوم مع تطوّر العالم وحياة الإنسان وحاجاته الماليّة في عصر العولمة والسّرعة. فالمصارف شريكة الانسان في كل أعماله التّجارية والاستثمارية والحياتيّة/المعيشيّة، وبات المصرف من خلال بطاقات محمولة أو تطبيقات على الأجهزة الخليوية مرافقًا دائمًا للإنسان.

هذه المصارف جميعها تابعة لمصارف مركزيّة وقوانين وأنظمة دول منشئها. هذه التّبعيّة لمرجعيّات ثابتة خوّلت الجهات المركزيّة بالحصول على معلومات شخصيّة عن كل انسان ومدى ثروته وتفاصيل استخدامه الأموال، ما شكّل قلقًا لدى دُعاة الحرّيّة وحماية الخصوصيّات. فهل من بديل يقوم بالأدوار نفسها من دون وجود أيّ مرجعيّة رسميّة؟

المطلب الثّاني: تاريخ تأسيس سلسلة الكتل

إنّ تكنولوجيا البلوكتشاين أو سلسلة الكتل تعود أساسًا إلى علمٍ يُعرف في عالم تكنولوجيا المعلومات بعلم "التّشفير الرّقمي"، والذي يمكن تعريفه بأنّه "علم تشفير وفك تشفير البيانات"[١]. بدأت الفكرة أساسًا بهدف إضافة ختمٍ زمنيّ غير قابلٍ للتغير أو التّعديل على الملفات الإلكترونيّة توضح تاريخ وساعة إنشاء الملف. في العام ١٩٩١، تمكّن العالِمان في مجال التّشفير الإلكتروني، "ستوارت هابر" و"سكوت ستورنيتا"، من إنشاء نظام مبنيّ على كتلٍ متتالية من المعلومات تقوم بتسجيل المعلومات حول الملفّات بطريقة "إلحاق الوضع فقط"،(Append only mode) أي من دون القدرة على الرجوع، أو التّعديل، أو إلغاء ما تمّ بناؤه. كانت تلك السلسلة مبنيّة على فكرة الاعتماد على خوادم مركزيّة موجودة في مكانٍ محدّد وتحت سلطة أو

[١] ليو، دايل. "تنفيذ الجيل التالي من SSH٢ لتأمين البيانات أثناء الحركة"، دار نشر علوم السيفير، ٢٠١١.

سيطرة جهة تدّعي الحياديّة. بتاريخ ٣١ أكتوبر عام ٢٠٠٨، وعلى أعقاب إحدى أكبر أزمات العالم الاقتصاديّة، ظهرت فكرة أولى سلاسل الكتل اللامركزيّة من قبل إنسانٍ أو مجموعةٍ من البشر عُرف باسم "ساتوشي ناكاموتو"، وذلك من خلال بيانٍ أوّلي عُرف بورقة البيتكوين البيضاء (Bitcoin Whitepaper) وحمل عنوان: "البيتكوين: نظام نقد إلكتروني قائم على مبدأ النّد للند".

في مقدّمة الورقة البيضاء جاء النّص الآتي:

"نسخة ندّ إلى ند (Peer to Peer) على نحو محض من النّقد الإلكتروني سوف يسمح للمدفوعات عبر الإنترنت أن تُرسل مباشرة من طرفٍ إلى آخر من دون المرور عبر مؤسّسةٍ ماليّة. التّوقيعات الرّقميّة توفّر جزءًا من الحلّ، ولكن يتمّ فقدان الفوائد الرّئيسة إذا كان لا يزال مطلوبًا طرف ثالث موثوق به لمنع الإنفاق المزدوج. نقترح حلّاً لمشكلة الإنفاق المزدوج باستخدام شبكة الّند للند. تقوم هذه الشّبكة بعمل ختومات زمنيّة لكل معاملة عن طريق دمجها في سلسلة مستمرة من إثبات العمل القائم على هاش، مشكّلاً بذلك سجّلاً لا يمكن تغييره من دون إعادة عمل إثبات العمل (Proof of Work). لا تعمل أطول سلسلة كدليل على تسلسل الأحداث التي شهدتها فحسب؛ بل إنّها دليل على أنّها جاءت من أكبر تجمّع لقوة وحدة المعالجة المركزيّة. طالما يتمّ التّحكم في معظم قوّة وحدة المعالجة المركزيّة من خلال العُقَد الصّادقة (Trusted Nodes)، فإنّها سوف تولد أطول سلسلة وتتفوّق على المهاجمين. الشّبكة نفسها تتطلّب حدًّا أدنى من البنية. كما يتمّ بث الرّسائل على أساس أفضل جهد، ويمكن للعقد أن تغادر وتعيد الانضمام إلى الشبكة متى شاءت، وبقبول أطول سلسلة إثبات للعمل يعدُّ كدليل على ما حدث أثناء اختفائها."

لنبسّط الأمور: لنأخذ كتلة واحدة من سلسلة الكتل، كل كتلةٍ تحمل معلومات، والهاش الخاص بالكتلة، والهاش التّابع للكتلة التي تسبقها في السّلسلة. (الهاش هو نتيجة عمليّة تشفير للمعلومات، حيث يتمّ إدخال مجموعة من المعلومات الرقميّة في نظام تشفير لنحصل من خلاله على شيفرة فريدة من نوعها)[1]

إنّ المعلومات الموجودة ضمن الكتلة تعتمد ماهية سلسلة الكتل والمجال التي تُستخدم من أجله. على سبيل المثال، إنّ الكتلة في سلسلة الكتل العائدة للبيتكوين تحتفظ بمعلومات عن المرسل والمرسل إليه والكمّيّة المرسلة من العملة.

كلّ كتلة، لدى إنشائها تستحصل على شيفرة هاش خاصّة بها وفقًا للمعلومات الموجودة على الكتلة، وأبسط تغيير في المعلومات يغيّر جذريًّا في الهاش. بعبارةٍ أخرى، إنّ الهاش بمنزلة بصمة أصبع إنسان، يتغيّر مع أبسط تغيّرٍ في الحمض النّووي، وهي ضروريّة جدًّا لكشف أيّ محاولة في تغيير المعلومات على الكتلة.

العنصر الثّالث في الكتلة، هو هاش الكتلة السابقة (راجع الملحق رقم ١٣). هذا العنصر هو الذي يخلق السلسة، أما الكتلة الأولى، فهي تحمل هاش ٠٠٠٠ وتعرف "بكتلة التكوين"[2](Genesis Block) . في حال حاول أيّ شخص تعديل معلومات كتلة محدّدة، فإنّ هذا سوف يغيّر الهاش الخاص بالكتلة، وكون جميع الكتل اللاحقة متّصلة ببعضها، فهذا سيجعل جميع الكتل اللاحقة غير صحيحة، وبالتّالي، ستكون عمليّة التّغيير غير مقبولة.

مع تطوّر أجهزة الكمبيوتر، لم يعد موضوع هاش الكتل المتّصلة ببعضها كافيًا لحماية سلسلة الكتل، وذلك لإمكانيّة احتساب الهاش الجديد وتعديل الهاش كلّ الكتل اللاحقة في غضون ثوانٍ. لذا، أدخل "ساتوشي

---

[1] موقع أكاديمية البيتكوين، الرابط: btcacademy.online

[2] موقع رؤية، الرابط: roya.dev

ناكاموتو" فكرة "إثبات العمل". تتطلّب سلسلة كتل بيتكوين إثباتًا لكل عملٍ قائمٍ على السلسلة. هذا الاثبات يحتاج إلى عمليّة تقنيّة تطلّب حوالي ١٠ دقائق (وفقًا لقدرات الحواسيب سنة ٢٠٢٣) وهذا الرّقم قابل للانخفاض مع تطوّر القدرات في المستقبل). يتمّ تقديم "إثبات العمل" إلى آلاف العقد اللامركزيّة التي بدورها تضيف العمليّة إلى السّلسلة بعد أن "تُجمع" على صحّتها(Consensus) وبالتّالي، تشكّل هذه المدّة الزّمنيّة المُستغرقة لتقديم "إثبات العمل" درعًا واقيًا للسلسلة.

إذًا؛ ليتمكّن أيّ إنسان أو جهة من السّيطرة أو تخريب سلسلة الكتل، عليه أوّلاً أن يغيّر معلومات وهاش جميع الكتل اللاحقة، ثم يثبّت العمل بكل تغييرٍ حاصل، وأخيرًا أن يسيطر على أكثر من ٥٠٪ من العقد. أمرٌ مستحيل لأيّ جهة أكان انسانًا، أم منظّمةً، أم دولة.

لقد تجاوزت تكنولوجيا البلوكتشين، التي يظنُّ الكثيرون أنّ دورها يقتصر على تشغيل العملات المشفّرة، أساس سبب اختراعها، أي إجراء حوالات باستخدام العملات الرّقميّة، لتقدّم مجموعة متنوّعة من الاستخدامات في مختلف المجالات. في حين أنّ العملات المشفّرة تبقى الاستخدام الأكثر شهرة لسلسلة الكتل، فقد أثبتت هذه التّكنولوجيا المبتكرة أنّها قوّة تحويليّة قادرة أن تتجاوز النطاق المالي المحصور. فمن تعزيز شفافيّة سلاسل التّوريد إلى إحداث ثورة في أنظمة التّصويت، ومن تأمين الهويات الرّقميّة إلى تبسيط المعاملات العقاريّة، فتحت طبيعة سلسلة الكتل الآمنة واللامركزيّة والشّفّافة الأبواب أمام العديد من الاحتمالات.

يمكن تلخيص أبرز استخدامات سلاسل الكتل بالنقاط الآتية:

١. العملات المشفّرة: لا شكّ في أنّ أشهر استخدامات سلسلة الكتل، هي تسيير وتسجيل التّبادلات الحاصلة ما بين الأطراف التي تستخدم العملات المشفّرة، مثل البيتكوين والإثيريوم وغيرها، وذلك من خلال التّسجيل الآمن للعمليّات من دون الحاجة إلى وسيط كالبنوك، أي عبر عمليّات الند للند.[١]

٢. العقود الذّكيّة (Smart Contracts): كان عالم تكنولوجيا المعلومات والتّشفير "نيك سابو" أوّل من استخدم مصطلح العقود الذّكيّة سنة ١٩٩٧ قبل اكتشاف واختراع سلسلة الكتل.[٢] كان "سابو" يريد أن يحوّل عقود العمل العاديّة إلى عقود ذكيّة إلكترونيّة. أحد الأهداف الرّئيسة للعقد الذكي، هو تقديم خدمات الضّمان الآلي المبرمج مسبقًا. على سبيل المثال، فإنّ الإنسان "أ" تعهّد بالقيام بعملٍ ما لصالح الانسان "ب" الموجود في دولةٍ أخرى. لدى تسليم العمل يمكن للإنسان "أ" ألّا يحوّل بدل الأتعاب أو الإنسان "ب" ألّا يرسل العمل الذي قام به (لسببٍ أو لآخر). الميزة الرّئيسة للعقود الذّكيّة هي أنّها لا تحتاج إلى طرف ثالث موثوق به ليكون وسيطًا عادلاً بين الكيانات المتعاقدة، حيث تقوم سلسلة الكتل التي تمّ برمجتها بتنفيذ العقد من تلقاء نفسها لدى الاستحقاق.

٣. إدارة سلسلة التّوريد: يمكن استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل لتتبّع والتّحقق من أصل وحركة البضائع في سلاسل التّوريد. تساعد هذه الشّفافيّة على تقليل عمليات الغشّ والاحتيال، وتحسين إمكانيّة التّتبع وتعزيز الكفاءة العامة لسلاسل التّوريد. قامت شركة مرسيدس بنز وشريكتها إكيرتيس بتطوير أنموذج أوّلي لتكنولوجيا سلسلة كتل يُستخدم لتسهيل التّوثيق على طول سلسلة التوريد، حيث يمكن نقل المعايير الأخلاقيّة والالتزامات التّعاقديّة المطلوبة من مورّديها المباشرين إلى مورّدي الدّرجة الثّانية.[٣]

[١] أديتي، كومار وإريك، روزنباخ. "هل يمكن للعملة الرقمية الصينية أن تزيح الدولار؟: القوة الاقتصادية والجيوسياسية الأمريكية على المحك". دار نشر العلاقات الدولية ٢٠٢٠.

[٢] بيدرو، فرانكو. "فهم البيتكوين: التشفير والهندسة والاقتصاد"، دار نشر وايلي، ٢٠١٤.

[٣] موقع مرسيدس بنز الرسمي، صفحة مشروع Once Around the Block, Please! الرابط: " https://group.mercedes-benz.com/innovation/blockchain-٢.html"

٤. أنظمة التّصويت: يمكن استخدام تكنولوجيا البلوكشين في أنظمة تصويت إلكترونيّة آمنة وشفّافة، ما يقلّل من أخطار التّزوير ويضمن نزاهة العمليّة الانتخابيّة. يعتقد العديد من الخبراء أنّ الاقتراع الورقي، هو الطريقة الوحيدة المناسبة لضمان حقّ الجميع في التّصويت. لكن هذه الطريقة عُرضة للأخطاء وسوء الاستخدام، والأمثلة عديدة. تستخدم العديد من الدول أساليب التّصويت الرّقمي لحلّ صعوبات الاقتراع الورقي، إلّا أنّه لا توجد أي دولةٍ في العالم استخدمت تكنولوجيا البلوكتشاين في عمليّة التّصويت. أولاً، تسهم ميزات الخصوصيّة لتقنية سلسلة الكتل في إخفاء هويّة وصوت المواطن، الأمر الذي يسّهم في اقتراعات أكثر نزاهة في دول تعاني من نقصٍ في الدّيمقراطيّة، وذلك عن طريق تحويل المعلومات الشّخصيّة للمواطن إلى هاش خاص به وقدرته وحده بالإدلاء بالصّوت من خلاله. ثانيًا، توفّر التّقنيّة العدالة من خلال الحفاظ على تشفير الأصوات المُدلى بها حتى وقت انتهاء الانتخابات. بعد انتهاء الوقت، يمكن للناخب التّحقق من صوته، ما يضمن إمكانيّة التّحقق، الأمر الذي يعدُّ غير متاحٍ في التّصويت الورقي أو التّصويت الإلكتروني.[١]

٥. الرعاية الصّحيّة: يمكن أن توفّر السّجلات الصّحيّة الإلكترونيّة (EHRs) المخزّنة على سلسلة الكتل طريقة آمنة لتخزين بيانات المرضى، ومشاركتها بين مقدّمي الرّعاية الصّحيّة، مع الحفاظ على خصوصيّة المريض.[٢]

٦. الملكيّة الفكريّة وحقوق الطّبع والنّشر: يمكن استخدام سلسلة الكتل لإثبات الملكيّة وحماية حقوق الملكيّة الفكريّة عن طريق وضع الطابع الزّمني والتّحقق من إنشاء المحتوى الرقمي وملكيّته، لا سيّما في مجال الفنون.

[١] سيادة تسمية علوي، محمد ناصر الدين، لينتا إسلام، ساجيب أحمد. "اختبار التحقق من صحة التصميم: آلية لامركزية قائمة على سلسلة الكتل لضمان أمن نظام التصويت الرقمي"، مجلة جامعة الملك سعود - علوم الحاسب والمعلومات، العدد ٣٤، ٢٠٢٢، ص ٦٨٥٥-٦٨٧١.
[٢] موهانتي، ديباجاني. "عالم البلوكشين." مجلة مركز الهند الدولي الفصلي، العدد ٤٥. ٢٠١٨، ص ١٩٦-٢٠٣

٧. خدمات كاتب العدل: يمكن أن تكون تكنولوجيا سلسلة الكتل بمنزلة كاتب عدل رقمي، حيث توفّر خدمات الطّوابع الزّمنيّة والتّحقق من المستندات والعقود القانونيّة، وتحفظ كلّ المستندات على الكتل غير القابلة للتبدل أو التلاعب به بضمانة التكنولوجيا.

٨. التّعليم: يمكن استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل للتحقق من صحّة أوراق الاعتماد الأكاديميّة والشّهادات والدّبلومات، ما يقلّل من أخطار الاحتيال في بيانات الاعتماد.

٩. تجارة الطّاقة: يمكن لتقنية البلوكتشاين تمكين تجارة الطّاقة بين نظير إلى نظير، ما يسمح للأفراد والشّركات بشراء وبيع إنتاج الطاقة الزائد مباشرة، الأمر الذي يقلّل الاعتماد على مزوّدي الطّاقة التّقليديّين.[١]

١٠. سلامة الأغذية: في صناعة الأغذية، يمكن لتكنولوجيا سلسلة الكتل تتبّع مصدر المنتجات الغذائيّة من المزرعة إلى المائدة، ما يساعد في تحديد المنتجات الملوّثة واسترجاعها بسرعة في حال وجود مشكلة تتعلّق بسلامة الأغذية. بدءًا من عام ٢٠١٨، كانت شركتي والمارت (Walmart) وأي بي ام (IBM) تجريان تجربة لاستخدام نظام مدعوم من سلسلة الكتل لمراقبة سلسلة توريد الخسّ والسّبانخ – كانت جميع عقد سلسلة الكتل تُدار بواسطة والمارت وموجودة على سُحابة أي بي ام.[٢]

١١. التّمويل والخدمات المصرفيّة: إلى جانب العملات المشفّرة، يمكن استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل للمدفوعات الدّاخلية، أو العابرة للحدود والتّحويلات المالية وتمويل التّجارة، إذ إنّها طريقة سريعة ذات تكاليف زهيدة. أيضًا يمكن استخدامها لحفظ الثّروات والأموال بطريقة آمنة، وذلك عبر محافظ شخصيّة

---

[١] ديفيد، ليفينغستون، وآخرون. "تطبيق تكنولوجيا البلوكشين على أنظمة الطاقة الكهربائية"، مجلة مجلس العلاقات الخارجية، ٢٠١٨.
[٢] مايكل، كوركيري، وناثانيال، بوبر. "من المزرعة إلى سلسلة الكتل: والمارت تتعقب الخس". صحيفة نيويورك تايمز. ٢٠١٨

تتّسم بالسّرية والخصوصيّة. أخيرًا، تسمح خدمات موجودة على الإنترنت بالحصول على قروض، كما هي الحال في البنوك أو إيداع الأموال للحصول على نسبةٍ من الفائدة.

باختصار، تستطيع سلسلة الكتل القيام بكلّ ما تقوم به المصارف اليوم.

المبحث الثّاني: المصارف والمركزيّة وسلسلة الكتل اللامركزيّة: دراسة مقارنة

بعد دراسة سلسلة الكتل والمصارف دراسة تاريخيّة، لا بدّ من إجراء دراسةٍ باستخدام منهجٍ آخر من منهجيّات البحث العلمي، وهو المنهج المقارن. فلمعرفة مدى إمكانية حلول سلسلة الكتل وإرهاصاتها كبديلٍ فعّال للمصارف ودورها، لا بدّ من إجراء مقارنةٍ ما بينهما من مختلف الجوانب التي تدور في فلكها.

المطلب الأوّل: التّحويل على سلسلة الكتل والتّحويل عبر نظام SWIFT: دراسة مقارنة

كما سبق وذكرنا، إنّ جمعيّة الاتّصالات الماليّة العالميّة بين البنوك (SWIFT) هي شبكة معقّدة من المنظّمات العالميّة التي تعمل في مجال التّبادلات النّقديّة. بعبارةٍ أبسط، إن SWIFT عبارة عن مجتمع تعاوني من البنوك العالميّة، تأسست عام ١٩٧٣، تغطّي كل القارات، وتعمل في أكثر من ٢٠٠ دولة. تتمثّل مهامها في توفير أرضيّة مشتركة لجميع البنوك والمؤسّسات الماليّة في جميع أنحاء العالم لإجراء تبادلات ماليّة فيما بينها.

يبلغ عدد المعاملات الدوليّة والدول المشاركة في SWIFT عددًا هائلاً، ففي حين كان عدد البلدان التي تعاملت معها حوالي أل ٢٢ دولة في العام ١٩٧٣، لدى المنظّمة اليوم أكثر من ١١٠٠٠ مؤسّسة ماليّة مسجّلة في ٢٠٠ دولة مختلفة تتعامل معها، ما يمنح المنصّة احتكارًا شبه كليّ على الحوالات الماليّة في العالم.[١]

أمّا بالنّسبة إلى إيجابيّات وسلبيّات النّظام، فلا بدّ من دراستها لمعرفة الميادين التي تتغلّب فيها على غيرها من الأنظمة مقابل العيوب التي تشيبها.

بدءًا بالإيجابيّات، فإنّ أولى إيجابيّات النّظام، هي الوصول العالمي، أو بعبارة أخرى وجود النّظام في جميع أرجاء العالم. توفّر SWIFT منصّة موحّدة للاتصالات والمعاملات بين المؤسّسات الماليّة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يسهّل التّجارة والتّمويل الدوليّين.

بالإضافة الى ذلك، يتميّز النّظام بالموثوقيّة. يعمل النّظام على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، ويحتوي على آليّات تكرار آلي في حال فشل الحوالة، وآليّات تجاوز الفشل لضمان الاتّصال من دون انقطاع. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ النّظام لم ينقطع عن الخدمة إلّا في مناسباتٍ معدودة خلال مدةٍ زمنيّة طويلة، أي منذ العام ١٩٧٣ حتى اليوم.

[١] باري، آيكنجرين. "العقوبات، سويفت، ونظام المدفوعات عبر الحدود بين البنوك في الصين"، حرره جود بلانشيت وهال براندز، مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ٢٠٢٢ ، (CSIS).

يتميّز النظام أيضًا بالتّوحيد القياسي، أي توحيد أسلوب الإرسال، وتوحيد خانات المعلومات المطلوبة، إذ تطبّق SWIFT معايير وتنسيقات المراسلة نفسها في جميع أرجاء العالم، ما يضمن تقليل الأخطاء في المعاملات الماليّة. يعمل هذا التّوحيد على تبسيط عمليّة تبادل المعلومات بين البنوك والمؤسّسات الماليّة المختلفة، وتسهيل عمليّة إدخال معلومات المرسل إليهم لضمان نسبةٍ منخفضة من الحوالات الخاطئة.

أخيرًا، يوفّر النّظام مسارًا للتدقيق، إذ تحتفظ SWIFT بمعلومات حول مسار الرّسائل والمعاملات جميعها. يساعد مسار التّدقيق البنوك على تتبّع أنشطتها الماليّة وتوثيقها والإبقاء على أرشيفٍ للمعاملات والحوالات. أمّا بالنّسبة إلى السّلبيّات، فهناك عيوب أمنيّة وثغرات سيبرانيّة تفسح المجال لاحتمالات خطيرة، كالسّرقة أو تعرّض بيانات المستخدمين الشّخصيّة للخطر. إنّ هذه العيوب كفيلة بفتح المجال أمام كوارث ماليّة فادحة، كما حصل في بنغلاديش وسرقة البنك المركزي في العام ٢٠١٦.

في أوائل شهر فبراير عام ٢٠١٦ تمكّن قراصنة مجهولو الهويّة من سرقة ٨١ مليون دولارًا من المصرف المركزي في بنغلاديش مستغلّين ثغراتٍ موجودة في نظام سويفت، وكيفيّة اتّصال النّظام بحواسيب المصرف المركزي. في الحقائق، أشارت الشّركة الاستشاريّة بي أيه إي سيستمز (BAE Systems) للذكاء التّطبيقي، والتي تمّ الاستعانة بها لكشف حقيقة الخطأ الحاصل آنذاك، إلى أنّها عثرت على "برامج ضارّة مخصّصة" تمّ تطويرها بواسطة أفراد مجهولين، "ذوي قدرات متطوّرة للتفاعل مع برنامج SWIFT Alliance Access المحلّي الذي يعمل في البنية التّحتيّة للضّحيّة" (أي المصرف المركزي ونظامها المربوط بنظام SWIFT).[١]

[١]نيكول، بيرلروث، ومايكل، كوركيري. "ظهور تفاصيل عن عمليات السطو على البنوك العالمية من قبل المتسللين"، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٠١٦.

هذا الهجوم الناجح شكّل صدمةً للعالم بأسره، إذ لم يكن مبنيًّا على خطأ مباشر قام به موظّفون في المصرف المركزي، بل عيبٍ في النّظام، الأمر الذي فتح الباب حول تساؤلات عن مدى قدرة النّظام على حماية نفسه من الهجمات. بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٦، طلب القراصنة ثلاثين حوالة ماليّة عبر SWIFT، وذلك باستخدام رمز سويفت الخاص بالبنك، في محاولة لتحويل مليار دولار من حساب البنك المركزي في الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك. خمس عمليات تحويل فقط تكلّلت بالنجاح، بإجمالي ٨١ مليون دولارًا أميركيًّا أحدثت زلزالاً على صعيد النّظام المالي العالمي.

كانت البرمجيّات الخبيثة التي استهدفت بنك بنغلادش "مصمّمة خصّيصًا لهذه المهمّة، وتُظهر مستوىً كبيراً من المعرفة ببرنامج SWIFT Alliance Access، بالإضافة إلى مهارات جيّدة في تشفير البرامج الضّارّة للتمكن من الولوج وخرق النّظام، كما يقول الباحث الأمني في شركة بي أيه إي سيستمز(BAE Systems) للذكاء التّطبيقي، "سيرجي شيفتشينكو". إلّا أنّ ذلك لا يبرّر ضعف النّظام في مواجهة الهجمات.

بالإضافة إلى العيوب الأمنيّة، ثمّة عيوبٌ تشغيليّة تتمثّل في بطء العمليّات الماليّة نسبةً ومقارنةً بتقنيّات حديثة. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا العيب نسبيّ. فالوقت قد يبدو جيدًّا، لا بل ممتازًا للبعض، لا سيّما هؤلاء الذين يعملون في مجالات لا تحتاج إلى سرعةٍ فائقة في العمليّات النّقديّة.

على عكس ما يوحي به اسم العلامة التّجاريّة باللغة الإنكليزيّة، حيث تعني كلمة SWIFT "السّرعة"، فإنّ الشّبكة المذكورة بطيئة جدًّا بالنّسبة إلى عالمنا اليوم. وعلى الرغم من المطالبات العديدة لإحداث تطويرات ضروريّة في هذا المجال، رفضت SWIFT الابتكار كثيرًا والاستثمار في المجال، مشدّدةً على ضرورة البقاء

وفيًّا لجذورها التي أسّست لنجاحها. هذا العناد أحدث فجوةً ما بين حاجات اليوم وقدرات النّظام. هذا البطء هو ما دفع مصارف عملاقة، مثل جي بي مورغان، إلى التّعمق في البحث عن البدائل، والتّوصل في نهاية المطاف إلى الاعتماد على نظام أونيكس (Onyx).[١]

وفقًا للموقع الرّسمي لمصرف Wise الإلكتروني الشّهير، فإنّ أيّ حوالة على نظام SWIFT سيستغرق حوالي ثلاثة إلى خمسة أيام بحسب عدد المصارف المراسلة وأيام العمل.[٢] إنّ النّظام يعتمد مصارف وسيطة مراسلة، كما سبق وذكرنا، وبالتّالي، تتأثّر بالأعطال الرّسميّة وعطلة نهاية الأسبوع، حيث تكون الخدمة أبطأ. هنا تجدر الإشارة إلى أنّ النّظام يعمل على مدار السّاعة من دون توقّف، إلّا أنّ العيب يكمن في ساعات عمل المصارف التي تحتاج إلى القيام بالعمليّات والموافقة على الإرسال أو الاستقبال.

أمّا على المقلب الآخر، وبالنّسبة إلى تكنولوجيا البلوكتشاين، فهي بدورها تتمثّل ببعض الإيجابيّات والسّلبيّات. بدءًا بالنّقاط الإيجابيّة، وكون المقارنة تتمحور حول المصارف والتّحويلات عبر SWIFT، سوف نخصّ بالدّراسة المقارنة سلسلة الكتل الخاصّة بشركة Ripple والتي تعتمد عملة XRP كعملتها المشفّرة.
لقد اخترنا شركة Ripple وعملة ال XRP كون هذه الشّركة تهدف عبر خدماتها إلى أن "تأخذ مكان المصارف التّقليديّة عبر خدماتٍ متقدّمة توفّرها للأفراد والشّركات باستخدام التّكنولوجيا الحديثة."

---

[١] موقع جي بي مورغان الرسمي، الرابط: https://www.jpmorgan.com/onyx/index
[٢] موقع مصرف wise الرسمي، الرابط: https://wise.com/us/blog/how-long-does-swift-take

إنّ عملة الXRP، حتّى لو لم تكن الأكثر شهرةً ورواجًا مقارنةً بعملة البيتكوين، إلّا أنّها ستكون موضوع بحثنا في النّصف الثّاني من هذا المطلب، لأنّ هدفها النّهائي، هو استبدال المصارف[1]، على غرار البيتكوين التي أُنشئت لتكون بديلاً إلكترونيًّا للذهب، وحاميًا لخصوصيّات البشر ومعلوماتهم.

تقنيًّا وبالأرقام، فعندما تستغرق الحوالات الماليّة عبر نظام SWIFT بضعة أيام عمل، فإنّ الدّراسات تشير إلى أنّه يمكن القيام بسبع حوالات ناجحة من محفظةٍ إلى أخرى على سلسلة كتل البيتكوين في **ثانية واحدة.** عشرون على سلسلة الإثيريوم، ثماني وأربعون على سلسلة داش، ستّون على سلسلة بيتكوين كاش، مئة وثلاث وتسعون باستخدام تطبيق PayPal الشّهير، **وألف وخمس مئة حوالة في الثّانية** باستخدام سلسلة كتل ريبل (Ripple) (راجع الملحق رقم ١٤)[2]

أمنيًّا، لا تختلف سلاسل الكتل عن بعضها في الجوهر والأساس، إذ إنّ جميع السّلاسل تعتمد الخطوات المانعة لأي خرقٍ أو تلاعبٍ مقصود أم غير مقصود. فالكتل جميعها مشفّرة وتحتوي على معلومات لا يمكن تغييرها كونها كتلًا قد حصلت مسبقًا على هاش خاص بها، وعلى موافقة أكثريّة العُقد عليها، بالإضافة إلى إثبات العمل التي تستغرق الوقت الكافي لعدم السّماح بأيّ متلاعبٍ أن يغيّر المعلومات الموجودة على الكتلة.

---

[1] موقع الأوراق البيضاء، الرابط: https://whitepaper.io/document/١/ripple-whitepaper

[2] موقع كريبتو الرسمي للتداول، الرابط https://crypto.com/university/blockchain-scalability#:~:text=Why%٢٠Scalability%٢٠Matters%٣A%٢٠Cryptocurrency%٢٠Transaction,handle%٢٠٢٠٪٢٠to%٢٠٣٠٪٢٠TPS.

أمّا بالنّسبة إلى سلبيّات استخدام سلاسل الكتل والتّقنيات التي تدور في فلكها في الحياة الماليّة والمصرفيّة، فهي تتمثّل أوّلاً بكون عمليّاتها غير قابلة للاسترداد. إنّ الأمر الذي يجعل سلسلة الكتل آمنًا، أي عدم قدرة تغيير المعلومات المبنيّة على كتلةٍ تمّ إنشاؤها، تجعلها أيضًا عرضةً للنقد، كون الأخطاء البشرية أمرًا طبيعيًّا، ومن الوارد حصولها في أيّ لحظة. إنّ المحافظ الرّقميّة عبارة عن أرقام وأحرف تتراوح ما بين ال ٣٢ إلى ٦٢ حرفًا ورقمًا[١]. (هذه محفظتي على سلسلة كتل ترون "Tron –TRX" إن أراد فاعل خيرٍ إرسال أموالٍ من دون أيّ سبب وجيه TQi٤edi٥٢Z٣weeUvoCKb٨va٦١M٨cdq٥t٩u). إنّ طباعة رقمٍ أو حرفٍ واحد فقط عن طريق الخطأ قد يؤدّي إلى وصول الأموال إلى محفظةٍ أخرى من دون وجود أيّ قدرةٍ على استرجاعها، أو أيّ سلطة، أو جهةٍ معنيّة لمراجعتها من أجل المطالبة بالأموال. فالتقنيّة تتّصف، كما سبق وذكرنا باللامركزيّة، أي أنّه ليس لها أيّ مشغّل يمكن مراجعته في حال حدوث أخطاء غير مقصودة. لا تقتصر الصّعوبات على ما تمّ ذكره فحسب، بل أضف إلى كلّ ما تقدّم أنّه لا يمكنك معرفة الشّخص الذي أرسلت الأموال إليه لمحاولة مطالبته بإرجاعها (إن كان حَسَن النيّة)، كون المعلومات مشفّرة، وأصحاب المحافظ وهويّتاهم مكتومة.[٢]

أخيرًا، إنّ سلسلة الكتل، وعلى الرّغم من أنّها تُحدث ثورة في المعاملات الماليّة، إلّا أنّها أدّت أيضًا إلى ظهور عدد كبير من الأنشطة الاحتياليّة.[٣] تشمل مخطّطات الاحتيال في عالم العملات المشفّرة مجموعة متنوعة من التّكتيكات المصمّمة لخداع الضحايا وتحقيق أحد الأهداف الأساسيّة الثلاثة: نقل العملة المشفّرة

---

[١] موقع دوبلوين الالكتروني، الرابط: https://www.doubloin.com/learn/how-long-are-bitcoin-addresses

[٢] موقع نوتا بيني، الرابط: https://notabene.id/crypto-travel-rule-١٠١/kyc-crypto

[٣]غريغوري، بيسشوبينج. "مقاضاة سرقة العملات المشفرة بموجب قانون الدفاع عن الأسرار التجارية لعام ٢٠١٦." مراجعة قانون جامعة بنسلفانيا، العدد ١٦٧، ٢٠١٨، ص ٢٣٩-٥٩.

عبر المخادعة، أو الحصول على بيانات الوصول إلى محافظ العملات المشفّرة، أو إعطاء وعود كاذبة بأرباحٍ من خلال استثمارات بالعملات المشفّرة.

هنا تجدر الإشارة إلى أنّ سلسلة الكتل والعملات المشفّرة ليست سبب الاحتيال. بعبارةٍ أدق، إنّ سلسلة الكتل ليست المحرّك الذي يكوّن الرّكن المعنويّ، والذي يبني في ذهن المجرم فكرة القيام بمناورات احتياليّة. إنّه عبارة عن مسهّل للعمليّة عبر إعطاء حلٍّ سريع وفعّال لإتمام الشّطر الأخير والأهم في عمليّة الاحتيال، وهو الحصول على الأموال بسرّيّة وتحفّظ، إذ من الصّعب معرفة هويّة المجرم إذا ما كان يفقه أساسيّات التّكنولوجيا.

المطلب الثّاني: استخدام البيتكوين واستخدام الدولار، إمكانيّة الاستبدال: دراسة مقارنة

منذ إنشائها في عام ٢٠٠٨، أشعلت عملة البيتكوين جدلاً محتدمًا ومستمرًّا حول قدرتها على استبدال العملات الورقيّة، مع التّركيز بشكل خاص على قدرتها في تحدّي سيادة الدولار الأمريكي وقوّة الأوراق الخضراء التي جعلتها عملة الاحتياط العالمي، كما سبق وذكرنا في دراستنا. مع ذلك، وعلى الرّغم من عبقريّة الفكرة والنّظام الذي يعمل عليه البيتكوين (أي سلسلة الكتل)، لم يكن الجدال متوازنًا في بداياته (من العام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣)، إذ إنّ فكرة العملات الرّقميّة لم تكن مقبولة لدى الإنسان الذي بطبعه يكون رافضًا للتغير في بداية الأحداث.

كانت فكرة الاعتماد على عملةٍ وهميّة، غير ملموسة أو مرئيّة أمرًا أثار سخرية الكثيرين الذين عدّوها ضربًا من ضروب الاحتيال، وفرصةً لجني أموالٍ من جهةٍ مجهولة تستغل غباء البعض.

في عام ٢٠١٣ اكتسب هذا النّقاش قوّة جذبٍ كبيرة، واستحوذ على اهتمام المجتمع المالي العالمي بأسره. أصبح صعود البيتكوين والعملات المشفّرة الأخرى، كبديلٍ عملي للعملات التّقليديّة، موضوعًا مقبولاً مع ازدياد أعداد مستخدميها بشكلٍ كبيرٍ وملحوظ.

جادل أنصار البيتكوين أنّ طبيعتها اللامركزية، ومحدوديّة العرض، وميزات الأمان جعلتها مرشّحًا جذّابًا لإزاحة الدولار كعملة احتياطيّة مهيمنة في العالم. أشار هؤلاء إلى قدرة التّكنولوجيا على خفض تكاليف المعاملات، والقضاء على الحاجة إلى الوسطاء، وتوفير الخدمات الماليّة لأولئك الذين لا قدرة لهم على الوصول إلى الخدمات المصرفيّة (To Bank the Unbanked).[١]

من ناحية أخرى، أثار المشكّكون مخاوف بشأن تقلّب أسعار العملة المشفّرة، والتّحدّيات التّنظيميّة، والمكانة الرّاسخة للدولار الأمريكي داخل النّظام المالي العالمي. لقد جعل هذا النّقاش المستمر والمتكافئ حول قدرة البيتكوين في أن تحلّ محل العملات الورقيّة، وخاصة الدولار الأمريكي، واحدة من أكثر المواضيع إثارةً للاهتمام والأهمّيّة في عالم المال والاقتصاد.

---

[١] غريغوري، لي. "العمود الفقري المفيد للبيتكوين: تكنولوجيا البلوكتشاين تكتسب استخداما في الأعمال التجارية والتمويل والعقود." مجلة ABA، العدد ١٠٢، ٢٠١٦، ص ٣١-٣١.

في هذا المطلب سنتناول موضوع قدرة استبدال البيتكوين العملات الورقيّة. إشارةً إلى أنّ إيجابيّات وسلبيّات العملة، هو موضوع بحثنا في المبحث الأوّل لفصلنا الآتي، إلّا أنّه، ولتشابك الموضوعات، لا بدّ من التّطرق إلى إيجابيّات وسلبيّات البيتكوين في هذا المطلب في بعض المقاطع.

لتأخذ العملة الرّقميّة مكانة الدولار لا بدّ أوّلاً من كسبها الاعتراف العالمي. إن توقف الزّمان في العام ٢٠٢٣، فمن المؤكّد أنّ وجهة نظر المعارضين لإمكانيّة استبدال البيتكوين للدولار، هي الأصح والأقرب إلى الواقع. يكتب "جورج سيلغين" في كتابه "البيتكوين: المشاكل والآفاق" الصادر سنة ٢٠١٤ أنّ "البيتكوين فكرة جيّدة ليتمّ البناء عليها، إلّا أنّها ليست قادرة على التّقدم أكثر"[١]

لا ينكر "جورج" أهمّيّة سلسلة الكتل، بل يقدّر ويثني على إسهامها ومسعاها في تطوير العديد من القطاعات الأساسيّة، كالمال، الاقتصاد، الاستشفاء، سلامة الأغذية وتجارة الطّاقة... إلّا أنّه يبني موقفه المعارض على أنّ المال والعملات الورقيّة، هي "سلعة أو غرض شبكي" (Network Good)، ولا بدّ من وجود شبكةٍ من المستخدمين لتكسب أهمّيّتها.

بحسب قاموس بالجريف للمصطلحات الاقتصاديّة، فإنّ السّلعة الشّبكيّة، هي سلعة (منتج أو خدمة) ذات قيمة متبدّلة (متصاعدة أو منخفضة) وفقًا لعدد مستخدميها المُعترفين أنّها سلعة أو خدمة فعّالة.[٢] فكلما زاد عدد العملاء الذين يستخدمون السلعة ويعترفون بأهمّيّتها؛ زادت أهمّيّتها.

---

[١] جورج، سيلجين. "البيتكوين: المشاكل والآفاق" مركز البدائل النقدية والمالية، ٢٠١٤

[٢] ني، غاندال. "السلع الشبكية (دراسات تجريبية) في: قاموس بالجريف الجديد للاقتصاد"، دار نشر بالجريف ماكميلان،٢٠٠٨.

على سبيل المثال لا الحصر، فلنتّخذ فرضيّة غير واقعيّة، ولكنّها قادرة على تفسير المصطلح موضوع البحث بأبسطِ طريقةٍ ممكنة. فلنفترض أنّ شخصًا واحدًا في العالم بأسره لديه هاتف جوّال، ولنفترض وجود شبكة اتّصالاتٍ فعّالة لا تقلّ عن قدرات الشّبكة العالمية الموجودة حاليًّا، فإنّه على الرّغم من وجود البنى التّحتيّة اللازمة لتشغيل الهاتف، إلّا أنّ هذا الهاتف الجوّال الوحيد في العالم لديه قيمة منخفضة جدًا، لا بل معدومة، وذلك لانعدام الشّبكة، أي شبكة المستخدمين، وليس شبكة التّشغيل.

في المقابل، إذا كان لدى مليارات من الأشخاص هواتف محمولة، فإنّ القيمة الشّبكية التّابعة للهاتف الخليوي تزيد بشكل كبير، ومعها قيمة الهاتف (مع الأخذ بالحسبان أنّ هذا المتغيّر ليس الوحيد في تحديد السّعر الغرض).

المنطق والتفسير نفسهما ينطبقان على العملة الورقيّة والمال، إذ إنّ اعتراف الجميع بأهمّيّتها كسلعة تعطيها أهمّيّة وقيمة. على سبيل المثال لا الحصر، إنّ استخدام الليرة اللبنانيّة في لبنان أمرٌ طبيعيٌّ، أمّا استخدامها في الهند، فأمرٌ غير عاديٌّ، وعلى الأرجح لن يقبل أيّ بائع في الهند أوراق نقديّة لبنانيّة، على الرّغم من معرفته أنّ لدى هذه الورقة قيمة في بلدها الأم، ومردّ ذلك أنّ المال سلعة شبكيّة، وعدم توفّر شبكة مستخدمي العملة اللبنانيّة في الهند.

انطلاقًا من ذلك كلّه، وبالأرقام، فإنّ عدد الأشخاص الذين يحملون بيتكوين بلغ في العام ٢٠٢٢ رقم ٢١٩ مليون ممتلك.[١] (إشارةً أنّ البيتكوين الواحد يساوي اليوم، بتاريخ ٩-٩-٢٠٢٣، حوالي أل ٢٥،٨٧٣ دولارًا

[١] موقع أخبار الكريبتو، الرابط: https://cryptonews.com/news/how-many-people-use-bitcoin.htm

أميركيًا، وليس شرطًا أن يحمل الإنسان بيتكوين واحدًا، أو أكثر ليعدُّ أنّه يملك بيتكوين، إذ إنّ العملة قابلة للتجزئة مئة مليون مرّة، ويُطلق على كل ٠،٠٠٠٠٠٠٠١ بيتكوين اسم "ساتوشي"[١]، كما هي الحال في الدولار، حيث يساوي كلّ مئة سنت دولارًا واحدًا).

مقابل ذلك الرقم لا توجد أي احصائيّات رسميّة لعدد الأشخاص في العالم الذين يمتلكون سنتًا واحدًا على الأقل. هذا بالطبع يعود إلى صعوبة تقدير الرّقم، والذي من المؤكّد أنّه يفوق المليارات. مقابل هذا العجز في القيام بالدّراسة واستحصال على أرقام رسميّة، وللمحافظة على الأمانة العلمية، يمكن الاتّكال على إحصاء عدد الدول التي تستخدم الدولار كعملةٍ رسميّة، أو شبه رسمية، أو بديلة، علمًا أنّ هذا سوف يخفض من الرّقم الحقيقي لمالكي السّنت الواحد.

حتّى العام ٢٠٢٣ هناك ١٦ دولة غير الولايات المتّحدة تعدُّ الدولار عملةً رسميّة، وهي: "كومنولث بورتوريكو، الإكوادور، جمهوريّة السّلفادور، جمهوريّة زيمبابوي، غوام، جزر فيرجن التّابعة للولايات المتّحدة، جزر فيرجن البريطانيّة، جمهوريّة تيمور الشّرقيّة الدّيمقراطيّة، بونير، ساموا الأمريكيّة، كومنولث جزر ماريانا الشّماليّة، وولايات ميكرونيزيا الموحّدة، وجمهورية بالاو، وجزر مارشال، وبنما، وجزر تركس وكايكوس"

إذا قمنا بزيادة عدد سكان هؤلاء الدول نحصل على الرقم الآتي: ٣٣١.٩ مليون عدد سكّان الولايات المتّحدة الأميركيّة، زائد ٣.٢ مليون عدد سكّان كومنولث بورتوريكو زائد ١٧.٨ مليون عدد سكان الإكوادور، زائد ٦.٣ مليون عدد سكّان جمهوريّة السّلفادور، زائد ١٦ مليون عدد سكّان جمهوريّة زيمبابوي، زائد ١٧٠ ألف عدد سكاّن غوام، زائد ١٠٥ آلاف عدد سكان جزر فيرجن التّابعة للولايات المتّحدة، زائد ٣١ ألف عدد سكّان جزر فيرجن البريطانيّة، زائد ١.٣ مليون عدد سكّان جمهوريّة تيمور الشّرقيّة الدّيمقراطيّة، زائد ٢٠ ألف عدد

[١] موقع زي فايندر، الرابط: https://www.finder.com/satoshi-to-bitcoin-conversion-calculator

سكّان بونير، زائد ٢١٨ ألف عدد سكّان جزر ساموا الأمريكيّة، زائد ٥٠ ألف عدد سكّان جزر ماريانا الشّماليّة، زائد ١١٣ ألف عدد سكان وولايات ميكرونيزيا الموحّدة، زائد ١٨ ألف عدد سكّان جمهوريّة بالاو، زائد ٤٢ ألف عدد سكّان جزر مارشال، زائد ٤.٣ مليون عدد سكّان بنما، وأخيرًا ٥٢ ألف عدد سكّان جزر توركس وكايكوس. وهكذا نحصل على مجموع ٣٨١،٦١٩ مالك الرّقم الذي يفوق عدد مالكي ساتوشي واحد. لا يقف تفوّق الدولار كسلعة شبكيّة عند الحدّ المذكور أعلاه، إذ إنّه، إضافةً إلى سكّان الدول التي تعدُّ الدولار عملةٍ رسميّة، فإنّ معظم دول العالم وشعوبها تعترف بالدولار الأميركي كعملة مقبولة في التّداول اليومي ما بين البشر، الأمر الذي يضاعف بشكلٍ كبيرٍ الرّقم المذكور سابقًا (٣٨١،٦١٩ مالك).[١]

فابتداءً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تمّ تداول ما **يقارب أل ٥٠ مليار ورقة** نقديّة من العملة الأمريكيّة خارج الولايات المتّحدة، وذلك بقيمة تريليون دولار أمريكي تقريبًا.[٢]

يقرّ مناصرو العملات الرّقميّة وفكرة استبدال البيتكوين أنّ هذه الأرقام مضلّلة، وعلى الرغم من أنّها صحيحة، إلّا أنّها لا تحسم الجدل. فمن الخطأ برأيهم احتساب عدد مالكي ومستخدمي البيتكوين ومقارنته بعدد مستخدمي ومالكي الدولار، لأنّ النتيجة حاسمةٌ لفرضيّة "الدولار سلعةً شبكيّة أفضل". فالبيتكوين نشأ وظهر للمرة الأولى في العام ٢٠٠٨ قبل ١٥ عامًا فقط من تاريخ الإحصاءات المذكورة. يؤكّد المناصرون أنّه من المبكر جدًّا الاعتماد على الأرقام لإجراء دراسةٍ مقارنة ما بين الدولار والبيتكوين، لا سيّما من حيث الاعتماد العالمي، إذ إنّ الأخيرة في فترة النّشوء، والأولى تفوقها أقدميّةً بمئات السّنوات.

---

[١] موقع انفستوبيديا، الرابط: https://www.investopedia.com/articles/forex/٠٤٠٩١٥/countries-use-us-dollar.asp#citation-١

[٢] برنامج تعليم العملة الأمريكية، "العملة الأمريكية المتداولة الرابط: https://www.uscurrency.gov/life-cycle/data/circulation

لإجراء بحثٍ أكثر نزاهةً لا بدّ من مقارنة سرعة النّاس في الاعتماد والاعتراف بالعملة في أول ١٥ عامًا فقط، كونه لم يحصل للبيتكوين شرف الصّمود مئات السّنوات.

فضلاً عن ذلك، فإنّ كبر شبكة الاستخدام ليس العامل الوحيد في تحديد قدرة عملةٍ ما في السّيطرة على نظيرتها والحلول مكانها. يؤكّد "سيف الدين عموص"، وهو عالم اقتصاد فلسطيني، ومن أبرز مناصري التّحوّل للاعتماد على البيتكوين في العالم، في كتابه الشّهير " معيار البيتكوين: البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي" أنّ البيتكوين عملة "قاسية" قادرة على التّفوّق على غيرها بسبب محدوديّة القدرة على تعدينها وندرتها، مثل الذّهب النّادر، وعلى عكس الأوراق النّقديّة التي يمكن طباعة الملايين منها يوميًّا، فإنّه يمكن تعدين ٢١ مليون بيتكوين فقط، أي أنّ العرض في عالم البيتكوين محدود. إنّ هذا العامل، حسب "عموص"، يجعل البيتكوين عملة قاسية قادرة على كسر فكرة شبكيّة السّلعة.[١] وضع "عموص" هذه النّظريّة مستفيدًا من دروس التّاريخ، حيث تمكّن الذّهب من كسر تعامل النّاس بالعملات الصّدفيّة على سبيل المثال لا الحصر. كان للصدف في الصّين وتحديدًا في القرن الثّالث عشر قبل الميلاد قدرةٌ شبكيّةٌ أكبر بكثير من الذّهب، حيث كان الجميع يتداول بها من دون درايةٍ بوجود نقودٍ ذهبيّة تستخدم في مناطق أخرى في العالم وبالتالي كانت شبكة استخدام النقود الذهبية غير موجودة بتاتًا. فكيف استطاع الذّهب كسر هيمنة الصّدف؟ وهل للبيتكوين القدرة في كسر هيمنة الدولار؟

[١] سيف الدين، عموص. "معيار البيتكوين: البديل اللامركزي للبنوك المركزية "، دار نشر جون وايلي وأولاده، ٢٠١٨

الفصل الثّاني: العملات الرّقميّة وقدرتها على كسر الإمبرياليّة النّقديّة والنّهوض بالدول الفاشلة

في هذا الفصل الختامي ومباحثه، وبعد دراسة جميع الموضوعات المحيطة بسؤالنا المحوري: "هل تستطيع العملات الرّقميّة كسر الإمبرياليّة النّقديّة وسلطة الدولار؟"، مستخدمين المنهج التّاريخي أوّلاً، والمقارن ثانيًا، والتّحليلي ثالثًا، سنقوم بإجراء دراسات علميّة مستخدمين الرّياضيّات ومنهجها الاستنباطي.

ما يميّز بحثنا هذا هو كسر التّقاليد المعروفة في الأبحاث العلميّة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدوليّة، والتي غالبًا ما تستخدم المناهج التّقليديّة. فمن النادر أن يتمكّن الباحث من مزج الرّياضيّات مع السّياسة والاقتصاد التّاريخي وعالم المال وتكنولوجيا المعلومات، إلّا أنّ البحث الرّاهن ليس بحثًا تقليديًّا في العلاقات الدوليّة، وبالتّالي، لا يمكن استخدام ما هو تقليدي للوصول إلى نتيجة ملموسة فيها.

في إطار بحثنا المستمرّ، سنتناول إيجابيّات وسلبيّات العملات الرّقميّة، وعلى رأسها البيتكوين في المبحث الأوّل من الفصل الأخير من البحث، لتكون مدخلاً للمبحث الثّاني الذي سنحاول الجواب فيه على السّؤال المحوري لبحثنا، وفتح أفاقٍ جديدة للدول الفاشلة من خلال دراسة أنموذج حيّ لاعتماد دولةٍ بشكلٍ رسمي للعملات الرّقميّة، أي الأنموذج السّلفادوري.

المبحث الأوّل: العملات الرّقميّة والبيتكوين: الإيجابيّات والسّلبيّات

لقد اجتاحت العملة المشفّرة، مع البيتكوين (BTC)، العالم المالي في السّنوات الأخيرة، وتحديدًا في فترة انتشار جائحة كورونا وبعدها، حيث بلغ سعر البيتكوين الواحد حوالي ال ٦٦ ألف دولار أميركيّ، وبصعود تاريخي لا مثيل له. لم يكن أحدٌ في ذاك الحين يفكّر في إيجابيّات العملة وسلبيّاتها، إذ إنّ الرّبح السّريع كان الهدف الأساسي، قصير الأمد، أمام جميع المستثمرين الذين حقّق بعضهم أرباحًا طائلة، والبعض الآخر خسائر كبيرة.

كأي ابتكارٍ آخر، كان للعملة إيجابيّات وسلبيّات عديدة. فمن النّاحية الإيجابيّة، بشّرت بعصرٍ جديدٍ من التّمويل اللامركزي، ما يوفّر للأفراد سيطرة غير مسبوقة على أصولهم، وتعزيز الابتكار في الاقتصاد الرّقمي. ومع ذلك، فإنّ هذه التّكنولوجيا الثّورية تمثّل أيضًا تحدّيات كبيرة، بدءًا من المخاوف التّنظيميّة واستخدامها في الجرائم المنظّمة، وتمويل الإرهاب، وصولاً إلى تأثيرها البيئي السّلبي. في هذا المبحث، سنتعمّق في إيجابيّات وسلبيّات العملات المشفرة والبيتكوين، مع تسليط الضّوء على الطّبيعة المتعدّدة الأوجه لهذه الثّورة الرّقميّة.

المطلب الأوّل: العملات الرّقميّة والبيتكوين: الإيجابيّات

بدءًا بالإيجابيّات، أي إيجابيّات الاعتماد على البيتكوين كعملة معترفٍ بها رسميًّا. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الأفكار الآتية لا تقتصر على الإيجابيّات على المستوى الفردي، بل على مستوى الاعتماد والاعتراف بالبيتكوين على صعيد الدول من خلال قانون ودستور الدولة.

أوّلاً: الثّقة

بدءًا من الثّقة، فإنّ أولى إيجابيّات معظم العملات الرّقميّة، وعلى رأسها البيتكوين، هي الثّقة. صحيحٌ أنّ هذه العملات لا تملك سندًا رسميًّا قويًّا ممثّلةً بدولةٍ مركزيّة قويّة ذات سيادة على القرار المالي فيها، ومصرفٍ مركزي منظّم يعمل دائمًا على حماية العملة الوطنيّة، إلّا أنّ هذه العملات نالت اعتراف عددٍ كبيرٍ من البشر الذين لا يحسبون الدولة مصدر ثقةٍ كافية للوثوق بورقة يمكن طباعتها بأقلّ الأثمان.

قبل الغوص في موضوع الثّقة في العملات الرّقميّة، سنتطرّق بسرعة إلى فكرة الثّقة بالعملات الورقيّة (Fiat Currencies) آخذين الليرة اللبنانيّة، الليرة السّوريّة، التومان الإيراني، والبوليفار الفنزويلي مثلاً، لعملات كانت شعوب دولها تثق أنّها محميّة وقادرة على حماية جنى أعمارهم.

بدءًا بالبوليفار الفنزويلي، وهي العملة الرّسميّة لأغنى دولةٍ في أميركا الجنوبيّة من حيث الموارد الطّبيعيّة. كانت فنزويلا تمتلك كل ما يلزم من معطيات لتكون أهمّ وأبرز الدول المصدّرة للنّفط في العالم، ومن أبرز الدول على الصّعيد الاقتصادي والمالي.

تمتلك الدولة الواقعة في شمال أمريكا الجنوبيّة، وأحد الأعضاء المؤسّسين لمنظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك)، أكبر احتياطي من النّفط الخام في العالم، والذي يصل إلى أكثر من ٣٠٣ مليار برميل.

على غرار ما يظنّ الكثيرون، وهم مخطئون، إنّ المملكة العربيّة السّعوديّة تقع في المرتبة الثّانية من حيث احتياطي نفط الخام المتوفّر، والذي يُقدّر بحوالي ال ٢٥٨ مليار برميل.

على الرّغم من ذلك، فإنّ مزيجًا من سوء الإدارة، والفساد، وأزمات الإنتاج، والاعتماد على مصدرٍ واحدٍ للدّخل، والعقوبات الاقتصاديّة أسهم في التّأسيس لأكبر إنهيارٍ مالي في تاريخ العالم.

بدأت أزمة التّضخم المفرط (Hyperinflation) في فنزويلا في عام ٢٠١٦ تقريبًا، واستمرّت في التّصاعد في السّنوات التّالية. اتّسم الانهيار بزيادة خرافيّة في الأسعار، والانخفاض السريع في قيمة عملة البلاد؛ البوليفار الفنزويلي. قد يكون من الصّعب تحديد التّاريخ الدّقيق لبدء التّضخم المفرط، لكنّه ظهر بشكل ملحوظ في أواسط العام ٢٠١٦ تقريبًّا.

بالأرقام، كان الدولار الأميركي الواحد في نهاية العام ٢٠١٥ (أي ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) يساوي ٦،٣ بوليفار فنزويلي. في نهاية العام ٢٠١٦ بات الدولار الواحد يساوي ٧٠٩،٧ بوليفار. في نهاية العام ٢٠١٧ كان الدولار الواحد يساوي ١٠٣،١٤٩ بوليفار. في نهاية العام ٢٠١٨ – ٢٤٨،٥٢١. في نهاية العام ٢٠١٩ – ٣٨،٤٣٠،٠٠٠ بوليفار، حيث خسر البوليفار أكثر من ٩٨٪ من قيمته. من بعدها، وفي السّنوات اللاحقة، قامت الحكومات المتعاقبة في فنزويلا بإزالة أصفارٍ من عملتها. لذلك، لن نتابع في الاعتماد على الأرقام كونها لن تجدي نفعًا.

عوضًا عن الأرقام، ولإظهار حجم الانهيار، سوف نستخدم معايير غير مألوفة في عالم المال. حيث وصل الانهيار في فنزويلا مراحل تفوق الخيال، إذ باتت لفّة واحدة من ورق المراحيض بسعر ٢.٦ مليون بوليفار، والدجاجة الواحدة ١٤،٦ مليون بوليفار.

ولنساعد القارئ في فهم الأزمة أكثر يكفي أن نذكر أنّ ال ١٤،٦ مليون بوليفار يساوي ٧٣ سم من العملات الورقيّة المصفوفة فوق بعضها من حيث الطّول، وبوزن ١٤،٦ كلغ من حيث الوزن. (راجع الملحق رقم ١٥)[١]

[١] موقع غارديان الرسمي، الرابط: https://www.theguardian.com/world/٢٠١٨/aug/٢٠/venezuela-bolivars-hyperinflation-banknotes

بالطبع، كلّ هذه الأوراق النّقدية تخرج من مطابع المصارف المركزيّة التي تضخّ في السّوق أوراقًا من دون حسيب أو رقيب. لم تكن فنزويلا الدولة الوحيدة التي قامت بالطّباعة المفرطة، إذ لحقتها إيران ولبنان وسوريا، وغيرها من الدول على مرّ التّاريخ. لقد سبق وتكلّمنا على تاريخ العملة الورقيّة في مطالبٍ سابقة.

أمّا بالنّسبة للبيتكوين، فتتمّ عمليّة استخراج العملة أو صناعتها عبر عمليّة حسابيّة تُعرف بالتعدين. إنّ هذه العمليّة ليست سهلة كطباعة الورق بالطبع، بل تستوجب جهدًا كبيرًا.

يمكن تعريف تعدين البيتكوين على أنّه عمليّة إنشاء واستخراج عملات بيتكوين جديدة عن طريق حلّ مسائل رياضيّة معقّدة للغاية، كما هي الحال في عمليّة تعدين الذّهب، أي تحويل الطّاقة البشريّة المستنفذة لاستخراج معدنٍ ذي قيمة، فإنّ عمليّة تعدين البيتكوين، هي عبارة عن تحويل عمل أجهزة حاسوب متطوّرة تعمل على حلّ مسائل رياضيّة معقّدة من أجل استخراج بيتكوين.

عندما يتمّ تعدين عملة البيتكوين بنجاح، يتلقّى القائم بالتعدين مبلغًا محدّدًا مسبقًا مكافأة على عمله ونشاطه المبذول (أي نشاط الحاسوب أو آلة التعدين التي يملكها).

فضلاً عن ذلك، وعلى الرّغم من صعوبة هذه العمليّة، وهو ما يحميها من الإنتاج المفرط، فإنّ مخترعي هذه العملة قاموا بإنشاء قواعد حول المكافأة المذكورة سابقًا. لجعل عمليّة التعدين أقلّ إنتاجًا، يتمّ تخفيض المكافئة كلّ مدّة زمنيّة محدّدة لضمان عدم إغراق السّوق بالعملة، وبالتّالي، ضمان عدم تخفيض قيمة العملة (كون السّعر يتأثّر بالعرض والطّلب، كأي أصل آخر). تُعرف هذه العمليّة "بالتنصيف" (Halving) كون المكافأة تنخفض إلى النّصف كلّ مدّة زمنيّة محدّدة.

بالأرقام، ابتداءً من العام ٢٠٢٣، تمّ منح الأشخاص ٦.٢٥ بيتكوين (BTC) لكلّ كتلة كاملة يقومون بتعدينها، ومن المتوقّع أن يحدث التّنصيف التّالي في مايو ٢٠٢٤. بعد مايو ٢٠٢٤ ستنخفض مكافأة تعدين الكتلة إلى ٣.١٢٥ بيتكوين. مع مرور الوقت، سيتضاءل الرّقم أكثر فأكثر ليقترب من الصّفر.

من الواضح أنّ عمليّة استخراج البيتكوين عمليّة أصعب بكثير من طباعة أوراق نقديّة، وتستغرق وقتًا أطول وموارد أكثر، وهي تزداد صعوبةً مع مرور الزّمن، إلّا أنّ هذا ليس الأمر الوحيد الذي يعزّز الثّقة بقيمة البيتكوين، ويجعلها تتفوّق على نظيرتها، أي العملات الورقيّة.

إنّ كمّيّة البيتكوين الممكن تعدينها محدودة، كما هي الحال في أصولٍ تحافظ على قيمتها على المدى الطويل، كالذّهب والفضّة، وعلى عكس العملات الورقيّة التي يمكن طباعة كمّيّة لا حصر لها.
إنّ رقم ٢١ مليون بيتكوين، هو الحد الأقصى الذي يمكن تعدينه. لا يمكن تعدين أي "ساتوشي" يزيد عن رقم ال٢١ مليون وفقاً لمخترعي هذه العملة، الأمر الذي يجعله قادرًا على حماية نفسه من الطّباعة أو الإنتاج اللامتناهي.

ثانيًا: الخصوصيّة

إنّ الخاصيّة الثّانية التي تميّز البيتكوين من نظيرتها الدولار، وتعدُّ إحدى إيجابيّات العملة الرّقميّة، هي الخصوصيّة.

تمثّل عملة البيتكوين والدولار الأمريكي، إلى جانب البنوك التي تسهّل المعاملات بالدولار، نهجين مختلفين إلى حد كبير فيما يتعلّق بالخصوصيّة الماليّة والسّيطرة عليها. لفهم الديناميكيّات بين البيتكوين والنّظام المصرفي التّقليدي، من الضّروري فحص ميزات كلّ منهما من حيث الخصوصيّة والشّفافيّة والمركزيّة.

البيتكوين:

عدم الرّبط بالهويّة: غالبًا ما يتمّ وصف عملة البيتكوين أنّها عملة تركّز على الخصوصيّة نظرًا إلى طبيعتها المشفّرة. يتمّ تسجيل المعاملات على البلوكتشاين الخاص بها، ويكون هذا التّسجيل مرتبطًا بعناوين أبجديّة رقميّة (أي محافظ) بدلاً من هويّات حقيقيّة. هذا المستوى من الخصوصيّة يمكن أن يجعل من الصّعب على السّلطات ربط المعاملات بالأفراد، ما يوفّر درجة من إخفاء الهويّة الماليّة.

اللامركزيّة: تعمل عملة البيتكوين على شبكة لامركزيّة من العقد، ما يعني أنّه لا توجد سلطة مركزيّة لها سيطرة على إصدارها أو ضخّها في الأسواق. توفر هذه اللامركزيّة للمستخدمين مزيدًا من التّحكم في مواردهم الماليّة، وتقلّل من أخطار الرّقابة أو التّدخل الحكومي، وبالتّالي، تسهم في زيادة الخصوصيّة.

الشّفافيّة: بينما توفّر عملة البيتكوين الخصوصيّة من خلال الأسماء المستعارة والمحافظ، فإنّها توفّر أيضًا الشّفافيّة من خلال البلوكتشاين. يمكن لأيّ شخص فحص جميع المعاملات الحاصلة منذ تأسيس التّقنيّة، ومنذ المعاملة الأولى التي جرت، الأمر الذي يعزّز الثّقة والأمان مع تعزيز الشّفافيّة.

الدولار الأمريكي والبنوك:

الرّبط بالهويّة: عند استخدام الدولار الأمريكي ضمن النّظام المصرفي التّقليدي، غالبًا ما ترتبط المعاملات الماليّة بهويّات العالم الحقيقي. يتعيّن على البنوك الاحتفاظ بسجلّات عملائها، وتخضع لقوانين الحكومة التي تفرض الحفاظ على السّرّية المصرفيّة. توجد قوانين عديدة تفرض على البنوك معرفة أدقّ تفاصيل عملائهم، لا سيّما قوانين "اعرف عميلك" (Know Your Customer) ومكافحة غسيل الأموال (Anti Money Laundering). ومن ناحية أخرى، ثمّة قوانين معاكسة تعمل على إبقاء هذه المعلومات سرّيّة (قوانين السّرّيّة المصرفيّة). خلاصة القول، إنّ الخصوصيّة في نظام الأموال الورقيّة والمصارف مرتبطة بثقة الإنسان بالدولة وقوانينها، وقدرة السّلطات على فرضها، وليس على ماهية النّظام وكيفيّة عمله.

المركزيّة: يتمّ إصدار الدولار الأمريكي والسّيطرة عليه من قبل الاحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكيّة. تقوم البنوك، بصفتها وسطاء، بتسهيل المعاملات وتتمتّع بسلطة كبيرة على تدفّق الأموال. ويمكن أن تؤدّي هذه المركزيّة إلى احتمال إساءة استخدام السّلطة، كما رأينا خلال الأزمات الماليّة عندما تتدخّل الحكومات لحماية مصالحها في قوانين تمنع الانسياب الحرّ للأموال، وبالتّالي، تحدّ من حرّيّة وخصوصيّة الأشخاص.

الشّفافيّة: في حين أنّ النّظام المصرفي التّقليدي يتّسم بالشّفافيّة بالنّسبة إلى الجهات التّنظيميّة والسّلطات، فإنّه ليس بالضّرورة أن يكون شفّافًا بالنّسبة إلى الفرد العاديّ. قد يكون لعملاء البنك قدرة وصول محدود إلى

سجلّ المعاملات التّفصيلي لحساباتهم، ولا يمكن الوصول إلى هذه السّجلّات بشكل عام، لا سيّما في فترات الأزمات (لبنان ٢٠٢١-٢٠٢٢). وهذا يمكن أن يخلق انعدام الثّقة بين الأفراد والمؤسّسات الماليّة.

ثالثًا: السّرعة

لقد كان موضوع السّرعة في إجراء الحوالات الماليّة أساس بحثنا في المطلب الأوّل من المبحث الثّاني للفصل السّابق، حيث قمنا بدراسة سرعة سلسلة كتل شركة Ripple وعملتها الXRP. أمّا بالنّسبة إلى البيتكوين، وعلى الرّغم من أنّها أبطأ بكثيرٍ من سلاسل كتل أكثر تطوّرًا، إلّا أنّها ما تزال أسرع بمئات المرّات من الأنظمة التّقليديّة لتحويل الأموال الورقيّة.

المطلب الثّاني: العملات الرّقميّة والبيتكوين: السّلبيّات

أمّا بالنّسبة إلى السّلبيّات، أي سلبيّات الاعتماد على البيتكوين كعملة معترفٍ بها رسميًّا، ثمّة مشكلات عديدة تقف في وجه اعتماد البيتكوين كإحدى العملات الرّسميّة على مستوى الدول. يمكن تلخيص هذه العقبات بثلاث نقاطٍ أساسيّة، وهي:

١. عدم الثّبات (أي عدم ثبات السّعر أو ما يعرف "بالتقلّب")

٢. ضعف التّشريع الضّروري

٣. صعوبة الاستخدام

أوّلاً: عدم الثّبات والتقلّب:

إنّ مشكلة البيتكوين الأساسيّة وسائر العملات الرّقميّة الأخرى، هو عدم ثبات سعرها. قد يخلط البعض ما بين "الثّقة" التي تكلّمنا عليها كإحدى إيجابيّات البيتكوين في المطلب السّابق، وعدم ثبات السّعر الذي نعدّه من سلبيّات العملة، إلّا أنّ الفكرتين مختلفتان عن بعضهما بشكلٍ تام.

بحسب قاموس بريتانيكا، فإنّ التّقلّب هو مقياس لتكرار وحجم التّغيرات في سعر السّهم، أو صندوق الاستثمار المتداول (ETF) أو الأوراق الماليّة الأخرى، أو أيّ أصل بشكلٍ عام. وكلّما كانت تغيرات الأسعار أكبر وأكثر تواترًا؛ فإنّ الأصل يُعرف بأنّه شديد التّقلّب (Highly Volatile).[١]

لندخل إلى عالم الأرقام والرّياضيّات، فمن أجل احتساب التّقلّب، ينبغي أوّلاً احتساب "تباين السّعر" (Variance of Price).

من المعروف أنّ سعر الأصل يختلف وفقًا للعديد من العوامل، وأبرزها العرض والطّلب. لاحتساب هذه التّغيّرات، وكمبدأ معروفٍ في عالم أسواق التّداول، يتمّ استخدام سعر إغلاق الأصل، أي سعر الأصل لدى إغلاق سوق التّداول يوميًّا، أو أسبوعيًّا، أو شهريًّا، أو سنويًّا.

لكن، يبقى السّؤال الآتي: مقابل ماذا يتمّ احتساب هذا التّباين، أو بكلماتٍ أبسط، نسبةً إلى ماذا يُحتسب هذا التّبيان؟

[١] موقع قاموس بريتانيكا الرسمي، الرابط: https://www.britannica.com/money/volatility

فمن المعروف أنّ "كلّ شيءٍ في الدنيا نسبيّ"[١] لذا، لا بدّ من احتساب التّباين نسبةً إلى مقياسٍ آخر، وهو متوسّط سعر الأصل (Mean) (رمزه الحرف اليوناني "مو" μ)[٢] ، أو متوسّط مجموعة البيانات، وذلك للخروج بنتيجةٍ تُعرف "بالانحراف المعياري" (Standard Deviation : σ)

إنّ الانحراف المعياري، هو مقدار بُعد البيانات وانتشارها بالنّسبة إلى الوسط الحسابي، أو بعبارةٍ أبسط، إنّ الانحراف المعياري، هو مدى اختلاف السّعر الفعلي للأصل عن متوسّط مجموعة البيانات. رمز الانحراف المعياري، هو الحرف اليوناني سيغما (lower case sigma) (σ) [٣].

في عالم التّداول، فإنّ التّباين العالي يعني أنّ سعر الأصل يتقلّب على نطاق واسع حول متوسّط جميع الأسعار في تلك المدّة الزمنية. أمّا التّباين المنخفض، فيعني أنّ السّعر مستقرٌّ نسبيًّا وقريبٌ من المتوسّط.

كلّ ما سبق من معلوماتٍ ليست كافية بعد لاحتساب "التّقلّب"، إذ إنّه من الضّروري القيام بهذه الحسابات في إطار زمني محدّد. لذلك، لا بدّ من إدخال الزّمن كآخر مقدارٍ لاحتساب التّقلّب.

للحصول على تقلّب سعر الأصل، يقوم المستثمرون بضرب الانحراف المعياري مع الجذر التّربيعي لعدد الفترات الزمنية "N".

---

[١] اقتباس أينشتاين عندما خرج بنظرية النسبية

[٢] موقع الأحرف الهيلينية، الرابط: https://www.hellenicaworld.com/Greece/LX/en/Mu.html

[٣] موقع الرياضيات، https://www.mathsisfun.com/data/standard-deviation-formulas.html

معادلة:

تم استخدام مصطلح الانحراف المعياري لأول مرة في الكتابة من قبل كارل بيرسون في عام ١٨٩٤.[١]
وكان هذا بمنزلة بديل لأسماء سابقة لنفس الفكرة: على سبيل المثال، استخدم غاوس عبارة "الخطأ المتوسط".[٢]

لنحتسب تقلّب سعر البيتكوين مقابل الدولار (BTC/USD) سنويًّا منذ العام ٢٠١٥.

١. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٥: ٤٣٠ دولارًا لكلّ بيتكوين (سعر الإغلاق السّنوي)

٢. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٦: ٩٤٧ دولارًا لكلّ بيتكوين

٣. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٧: ١٤،١٥٦ دولارًا لكلّ بيتكوين

٤. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٨: ٣،٧٤٠ دولارًا لكلّ بيتكوين

٥. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٩: ٧،٢١٦ دولارًا لكلّ بيتكوين

بعمليّة حسابيّة بسيطة (٤٣٠+٩٤٧+١٤،١٥٦+٣،٧٤٠+٧،٢١٦) = ٢٦،٤٨٩

٢٦،٤٨٩/٥ = ٥،٢٩٧.٨ (متوسّط سعر الأصل μ)

١. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٥: ٤٣٠ دولارًا لكلّ بيتكوين، أي فارق ٤٣٠–٥،٢٩٧.٨ = | –٤٨٦٧.٨|

٢. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٦: ٩٤٧ دولارًا لكلّ بيتكوين، أي فارق ٩٤٧ –٥،٢٩٧.٨ = | –٤٣٥٠.٨|

٣. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٧: ١٤،١٥٦ دولارًا لكلّ بيتكوين ١٤،١٥٦–٥،٢٩٧.٨ = | ٨٨٥٨.٢|

٤. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٨: ٣،٧٤٠ دولارًا لكلّ بيتكوين ٣،٧٤٠ –٥،٢٩٧.٨ = | –١٥٥٧.٨|

---

[١] يدولا، دودج. "قاموس أكسفورد للمصطلحات الإحصائية". دار نشر جامعة أكسفورد. ٢٠٠٣
[٢] جيف، ميلر. "أقدم الاستخدامات المعروفة لبعض كلمات الرياضيات".

٥. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٩: ٧،٢١٦ دولارًا لكلّ بيتكوين ٧،٢١٦ –٥،٢٩٧.٨ = | ١٩١٨.٢|

(٤٨٦٧.٨ + ٤٣٥٠.٨ + ٨٨٥٨.٢ + ١٥٥٧.٨ + ١٩١٨.٢) ٢ / ٥ = ٢٥٤،٣٩٧،٧٥.٣٦

√٢٥٤،٣٩٧،٧٥.٣٦ =**٥٠٤٣**

أمّا بالنّسبة إلى الدولار، فهنالك مؤشرٌ يُعرف "بمؤشر الدولار الأميركي" (U.S. Dollar Index (DXY وهو مقياسٌ لقيمة الدولار الأمريكي بالنّسبة إلى سلّةٍ من العملات الأجنبيّة.[١] إنّ هذه العملات تابعة إلى أهمّ الشّركاء التّجاريين لأمريكا، وقد تمّ تحديث المؤشّر مرّةً واحدة فقط، في عام ١٩٩٩،[٢] عندما حلّ اليورو محل العديد من العملات الأوروبيّة. إنّ العملات الستّ التي يتمّ احتساب الدولار مقابلها، هي: اليورو والفرنك السّويسري والين الياباني والدولار الكندي والجنيه الإسترليني والكرونة السّويديّة. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه العملات غير متساوية في تأثيرها في المؤشّر، بل إنّ تأثير كلّ منها يختلف وفقًا "لوزنها"، وعلى الشّكل الآتي:[٣]

اليورو الوزن ٥٧.٦٪

الين ياباني الوزن ١٣.٦٪

الجنيه الإسترليني الوزن ١١.٩٪

الدولار الكندي الوزن ٩.١٪

الكرونة السّويديّة الوزن ٤.٢٪

[١] فريد، جوادي، وآخرون. "هل تؤدي القفزات والقفزات المشتركة إلى تحسين التنبؤ بتقلبات أسواق النفط والعملات؟" مجلة الطاقة، العدد. ٤٠، ٢٠١٩.

[٣] موقع انفستوبيديا، الرابط: https://www.investopedia.com/terms/u/usdx.asp

الفرنك السّويسري الوزن ٣.٦٪

كما فعلنا مع البيتكوين، فلنحتسب تقلّب سعر مؤشر الدولار (DXY) سنويًّا منذ العام ٢٠١٥.

١. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٥: ٩٨.٦ على مؤشّر الدولار (سعر الإغلاق السّنوي)

٢. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٦: ١٠٢.٢ على مؤشّر الدولار

٣. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٧: ٩٢.٢ على مؤشّر الدولار

٤. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٨: ٩٦.٠٢ على مؤشّر الدولار

٥. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٩: ٩٦.٥٢ على مؤشّر الدولار

بعمليّة حسابيّة بسيطة (٩٨.٦+١٠٢.٢+٩٢.٢+٧٤٠،٩٦.٠٢٣+٩٦.٥٢) = ٤٨٥.٥٤

٤٨٥.٥٤/٥ = ٩٧.١٠٨ (متوسط سعر الأصل μ)

١. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٥: ٩٨.٦ على مؤشّر الدولار ٩٨.٦–٩٧.١٠٨ = | ١.٤٩|

٢. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٦: ١٠٢.٢ على مؤشّر الدولار ١٠٢.٢–٩٧.١٠٨ = | ٥.٠٩|

٣. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٧: ٩٢.٢ على مؤشّر الدولار ٩٢.٢– ٩٧.١٠٨ = | –٤.٩|

٤. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٨: ٩٦.٠٢ على مؤشّر الدولار ٩٦.٠٢–٩٧.١٠٨ = |–١.٠٨ |

٥. ديسمبر ٣١ عام ٢٠١٩: ٩٦.٥٢ على مؤشّر الدولار ٩٦.٥٢–٩٧.١٠٨ = | –٠.٥٨ |

$١٠.٧٥ = ٥/ (٠.٥٨ + ١.٠٨ + ٤.٩ + ٥.٠٩ + ١.٤٩)^2$

<u>٣.٢٧</u> $=\sqrt{١٠.٧٥}$

نلاحظ أنّ الفرق في الرّقم ما بين الدولار والبيتكوين شاسعٌ من حيث التّقلّب، وبالتّالي، كيف يمكن الاعتماد على عملةٍ تتغيّر قيمتها بهذه السرعة لتكون عملةً رسميّة في دولةٍ، وحامية لأرزاق ومدّخرات شعبها؟

بحسب "سيف الدين عموص" مجدّدًا، فإنّ هذا الأمر طبيعيّ، وسيكون سعر البيتكوين أكثر ثباتًا مع مرور الوقت. فمع زيادة عدد البيتكوين المتداول فيه (بسبب التّعدين **البطيء**)، ومع ارتفاع السّعر (لزيادة الطّلب على الأصل بشكلٍ أسرع بكثير من نسبة التّعدين) لن يتمكّن المستثمرون الكبار المعروفون "بالحيتان" بالمضاربة على الأسعار، وتفعيل تقلّبات سريعة تحقّق لهم أرباح كبرى. بالأرقام يوجد (بتاريخ ١٤-٩-٢٠٢٣) حوالي ال ١٩,٤٨٣,٦٢٥ بيتكوين تمّ تعدينه، وبسعرٍ يناهز ال ٢٦,٥٧٩ للبيتكوين الواحد، يمكن للعديد من كبار المتموّلين إحداث فرقٍ بالأسعار عبر الشّراء المتزامن أو البيع المتزامن. أمّا الدولار، فطبعًا لا يعاني هذه المشكلة بسبب وفرته بشكلٍ أكبر، الأمر الذي يمنع التّلاعب بسعره، وأعمال المضاربة.

<u>ثانيًا:</u> ضعف التّشريع الضّروري

يختلف تنظيم البيتكوين بشكلٍ كبير من بلدٍ إلى آخر، وتختلف رؤية النّاس والحكومات مع اختلاف الدول والثّقافات والأفكار. تبدو فكرة البيتكوين عصريّة مقبولة في العديد من دول العالم وشعوبها وحضاراتها، وهرطقةً في دولٍ أخرى. بالطبع، وعلى الرّغم من المحاولات العديدة والضغوط القويّة من قِبل لوبيات

المصارف، لا تجرّم أيّ دولة في العالم استخدام البيتكوين في التّداول والتّبادل، كونها تعرف ضمنًا أنّ هذا القمع لن يُجدي نفعًا، بل قد يُعطي مفعولاً معاكسًا للمرجو. تحاول الدول والحكومات حماية عملاتها الوطنيّة بالسّبل كافّة، وكيف لا؟ والعملة الوطنيّة رمزٌ من رموز السّلطة والحكم، وأداةٌ أساسيّة في استعباد الشّعوب في بعض الأحيان.

إنّ مدى تقبّل البيتكوين يختلف بين الدول وشعوب العالم، ففي حين أنّ نِسَبًا عالية من الأشخاص يتداولون العملة الرّقميّة في دولٍ، مثل الهند، نيجيريا، الفيتنام، الفلبين وتركيا[١]، فإنّ نسبًا ضئيلة يعترفون بها في دولٍ، كاليابان وكوريا الجّنوبيّة.[٢]

إنّ عمل الحكومات والجهات الرّسميّة لتشريع قوانين تنظم استخدام العملات الرّقميّة والتّداول بها، أمرٌ ضروريٌّ لزيادة ثقة مواطنيها، وبالتّالي، قبول التّداول من خلالها. فمن الضّروري وجود تشريعات تحمي المستخدم وتكافح عمليّات تبييض الأموال وتنظم جباية الضّرائب على الأرباح، لتكن خطوةً إلى الأمام نحو تحوّله إلى عملةٍ رسميّة للدول. إنّ عدم العمل والتّململ الواضح في إصدار التّشريعات اللازمة تُخفي، برأي الكثيرين، نوايا باطنيّة لدى الدّول الرّافضة للفكرة، إلّا أنّه لا بدّ من الوصول إلى يومٍ يُصبح فيه الضغط نحو التّشريع كافيًا لإجبار الحكومات على القيام بدورها في هذا المجال.

---

١ موقع ناشونال نيوز، الرابط: https://www.thenationalnews.com/business/technology/٢٠٢٣/٠٩/١٢/india-leads-world-in-cryptocurrency-adoption-despite-tough-tax-regulations/#:~:text=These%٢٠include%٢٠India%٢٠(١)%٢C,research%٢٠director%٢٠at%٢٠Chainalysis%٢C%٢٠said.

٢ موقع بانكلس تايمز، الرابط: https://www.banklesstimes.com/cryptocurrency/top-countries-leading-in-cryptocurrency-adoption/

ثالثًا: صعوبة الاستخدام

تُعدّ شبكة الإنترنت التي تربط مليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم، ركيزة أساسيّة للمجتمع المعلوماتي الحديث. احتل شمال أوروبا المرتبة الأولى بين مناطق العالم من حيث عدد السّكان الذين يستخدمون الإنترنت في عام ٢٠٢٣. في إيرلندا والنّرويج والإمارات العربيّة المتّحدة، يستخدم حوالي ٩٩٪ من السّكان الإنترنت بشكلٍ يومي.[١] بحسب أرقام شهر أبريل ٢٠٢٣، كان هناك ٥.١٨ مليار مستخدم للإنترنت في جميع أنحاء العالم، وهو ما يمثّل ٦٤.٦٪ من سكان العالم. إنّ عدم وصول حوالي ٢٥٪ من سكّان العالم إلى شبكة الإنترنت يجعل موضوع لجوئهم إلى البيتكوين أمرًا مستحيلاً من دون أيّ نقاش إضافيّ.

إنّ العملة الورقيّة مقبولة على نطاق واسع، وسهلة الاستخدام، ولا تتطلّب معرفة تقنيّة. معظم النّاس على دراية بكيفية التّعامل مع النّقود الماديّة، وإجراء المعاملات عبرها، والتّعامل مع الأنظمة المصرفيّة التّقليديّة.

ومع ذلك، من المهمّ أن نذكّر أنّ تجربة المستخدم مع البيتكوين قد تحسّنت بشكلٍ كبير، وتمّ إنشاء العديد من التّطبيقات الهاتفيّة لتسهّل استخدامها. لقد سهّلت تطبيقات المحافظ الموجودة على الهاتف المحمول، وتطبيقات الدّفع السّهل والتّداول السّريع، على الأفراد غير المتخصّصين في التّكنولوجيا، استخدام البيتكوين لإجراء المعاملات الأساسيّة اليوميّة.

[١] موقع اكسبلودينغ توبيكس، الرابط: https://explodingtopics.com/blog/countries-internet-users

في نهاية المطاف، يعتمد معيار "صعوبة الاستخدام" لا على إلمام الفرد بالتّكنولوجيا، بل استعداده للتعلّم. على الرّغم من أنّ البيتكوين لديها بعض التّعقيدات، إلا أنّها توفّر أيضًا مزايا فريدة، تزيد من جاذبيّتها لترتفع معها إرادة الإنسان بالتّعلّم. ويبقى السّؤال، هل سيكون هنالك أناس لا يفقهون استخدام الهاتف الخليوي بعد ٣٠ سنة من اليوم؟

المبحث الثّاني: الأنموذج السّلفادوري والبيتكوين كحلٍ للدول الفاشلة

في هذا المبحث الأخير، سنقوم بدراسةٍ تحليليّة في الأنموذج السّلفادوري؛ الدولة الأولى والوحيدة التي اتّخذت قرارًا جريئًا باعتمادها الرّسمي عملة البيتكوين. في المطلب الأوّل، ثمّ نختم البحث بالمطلب الأخير، والذي يدرس إمكانيّة انتشار الفكر السّلفادوري في دولٍ أخرى، كسبيل لعلاج أزماتها الماليّة، الأمر الذي قد يكسر إمبرياليّة الدولار شيئًا فشيئًا.

المطلب الأوّل: دراسة تحليليّة في الأنموذج السّلفادوري

في الأوّل من شهر أكتوبر عام ١٨٩٢، قرّرت حكومة الرّئيس الثّامن عشر لجمهورية السّلفادور "كارلوس إيزيتا"، أن يغيّر عملة الدولة من البيزو السّلفادوري إلى "الكولون"، تكريمًا لمكتشف القارّة الأميركيّة كريستوفر كولومبس(كريستوبار كولون: التّفرّع الإسباني للاسم باللاتيني).[١] تمّ ربط الكولون آنذاك بالدولار الأمريكي وبمعدل ٢ كولون = ١ دولار، وتمّ اعتماد سياسة سعر الصّرف الثّابت. في أوائل القرن الماضي، ومع موجة

[١] موقع تاريخ الأسماء، الرابط: https://www.familysearch.org/en/surname?surname=COLON /

تخلّي الدول الأوروبيّة عن معيار الذّهب (مذكورة آنفًا في بحثنا)، تخلّت السّلفادور عن المعيار، وذلك في العام ١٩٣١ تحديدًا، فضلاً عن كسر الاعتماد على سياسات تثبيت سعر العملة، والتّحوّل إلى نظام سعر الصّرف العائم.[١] في ١٩ يونيو ١٩٣٤، تمّ إنشاء البنك المركزي بحسبانه الهيئة الحكوميّة المسؤولة عن السّياسة النّقديّة والهيئة الوحيدة المخوّلة بإصدار العملة في البلاد، وظلّ الوضع مستمرًّا على حاله حتى العام ٢٠٠١.

كمعظم دول العالم الثّالث، لا سيّما دول أميركا الوسطى والجنوبيّة، كانت السّلفادور تعاني من مشكلات اقتصاديّة سببها الأساسي الفساد، وسوء الإدارة والمناكفات السّياسيّة. كانت الأزمات السياسيّة المستمرّة تسهم بشكلٍ مباشر في تدهور الاقتصاد، وبالتّالي، النّقد. وكانت هذه الأزمات وليدة الخلاف التّاريخي ما بين التّحالف الجمهوري القومي ARENA (اليمين) وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (اليسار).[٢]

في ١ يناير ٢٠٠١، في ظلّ حكومة الرّئيس التّاسع والثّلاثين للسلفادور "فرانسيسكو فلوريس"، وعلى إثر ازدياد الوضع الاقتصادي سوءًا، وارتفاع معدلات التّضخّم بشكلٍ كبير؛ دخل قانون التّكامل النّقدي حيّز التّنفيذ. سمح هذا القانون بالتداول الحرّ بالدولار الأمريكي في البلاد، وجعل الدولار الأميركي عملةً رسميّة، إلى جانب الكولون، فعدّه البعض قرارًا يمينيًّا رأسماليًّا بحتًا، في حين أيّده البعض الآخر الذي رأى الدولار والدّولرة خشبة الخلاص الوحيدة المتبقّية. كانت هذه الخطوة الأولى نحو الدّولرة الكاملة والشّاملة، وعلى الرّغم من أنّ القانون نصّ على إبقاء الكولون عملة رسميّة، إلّا أنّ الممارسة فرضت الدولار كعملة الوحيدة، وبالتّالي، بات الكولون مجرّد قرارٍ رسميّ، وحبرًا على ورق.

---

[١] موقع غلوبال فاينانشال داتا، الرابط: https://globalfinancialdata.com/el-salvador

[٢] ويليام م، ليوغراندي."بعد معركة سان سلفادور". مجلة السياسة العالمية، العدد ٧، ١٩٩٠.

بحسب قاموس "ميريام ويبستر"، فإنّ الدّولرة هي "استخدام الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى، أو بدلاً من العملة المحلّيّة لبلدٍ ما. تحدث الدّولرة عادةً عندما تفقد عملة بلدٍ ما قيمتها، وبالتّالي، فائدتها كوسيلةٍ للتبادل، وذلك بسبب التّضخّم المفرط أو عدم الاستقرار النّقدي."[١]

أتى القرار مفاجئًا للجميع. لم يكن أحدٌ في السّلفادور يتوقّع هذا القرار المتسرّع الذي عدّه البعض ضربًا من ضروب "العشوائيّة المدعومة من الغرب". برّرت الحكومة قرارها أنّه مدخلٌ للعديد من الإيجابيّات، أبرزها:

١. الاستقرار الاقتصادي: قبل الدّولرة، شهدت السّلفادور عدم استقرار اقتصادي كبير تجسّد في ارتفاع معدلات التّضخّم والبطالة والنّاتج القومي وانخفاض قيمة العملة. كانت نظرة السّلفادوريّين أنّ الاعتماد الكلّي على الدولار الأمريكي وسيلة سريعة لتحقيق الاستقرار في اقتصاد البلاد من خلال القضاء على أخطار انخفاض قيمة العملة والانهيارات التي يشهدها الكولون.
ولكن، في حقيقة الأمر، لم يُعطِ التّحوّل إلى الدولار النتائج المرجوّة، بل ظلّت الأسعار ترتفع ومعدّلات التّضخّم عالية.

٢. جذب الاستثمار الأجنبي: كان من المتوقّع أن تجتذب الدّولرة الاستثمار الأجنبي، لأنّها قلّلت من حالة عدم اليقين المرتبطة بتقلّب أسعار الصّرف. غالبًا ما يُفضّل المستثمرون الأجانب العمل في البلدان ذات العملات المستقرّة. زادت معدّلات الاستثمار بعد التّحوّل إلى الدولار، وذلك بدعمٍ غربيّ

---

[١] قاموس ميريام ويبستر، الدولرة، دار نشر ميريام ويبستر ٢٠٠١

مباشر للسّلطة والحزب اليميني، إلّا أنّ السّلفادور ظلّ دولةً غير مرغوب فيها الاستثمار، وغير قادرة على جذب رأس المال. فالاستثمارات التي أتت في أولى سنوات التّحوّل تبخّرت بعد مدّة وجيزة، اذ لم تكن مبنيّة على جاذبيّة الدولة، بل على السّياسة.

٣. تسهيل التّجارة: أدى استخدام الدولار الأمريكي إلى تبسيط التّجارة مع الولايات المتّحدة، التي تعدّ أكبر شريك تجاري للسلفادور، فضلاً عن تسهيل التّجارة مع سائر دول العالم. لقد ألغى تكاليف وأخطار صرف العملات للشركات العاملة في التّجارة الدوليّة، وكان للقرار أثرٌ ايجابيٌّ في هذا المجال.

٤. زيادة التّكامل المالي: عزّزت الدّولرة أيضًا التّكامل المالي مع الولايات المتّحدة، ما سهّل على السّلفادوريين الوصول إلى المؤسّسات والخدمات الماليّة الأمريكيّة.

ولكن، مقابل كلّ ما سبق، كان للدولرة آثارٌ اجتماعيّة سلبيّة جدًّا. ففي حين سهّلت الاستثمار، فإنّها زادت من مآسي الشّعب، لا سيّما الطبقة الفقيرة. بعد الدّولرة، اختفى ما يُعرف بالطبقة الوسطى، وزادت الفجوة ما بين طبقات المجتمع. ناهيك عن ذلك، فقدت السّلفادور هويّتها الاقتصاديّة والنّقديّة والماليّة، وأصبحت ظروفها مرتبطة مباشرةً بالظّروف الاقتصاديّة في الولايات المتّحدة. إنّ هذا الارتباط جعل من الصعب على الحكومة السّلفادوريّة معالجة القضايا الاقتصاديّة المحليّة من خلال اتّباع سياسات نقديّة تناسبها وتناسب متطلّبات شعبها.

في العام ٢٠١٨، ظهر شابٌ سلفادوري طموح، خارج الاصطفافات السّياسيّة التّقليديّة، مطرودٌ من حزب اليسار المهيمن (أي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني)، وأنشأ حزبًا جديدًا عُرف بحزب "الأفكار الجديدة" (Nuevas Ideas).

ترشّح "نايب بوكيلي" للإنتخابات الرّئاسيّة السّلفادوريّة للعام ٢٠١٩، وتمكّن من أن يفوز بنسبة ٥٣٪ من أصوات الشّعب السّلفادوري ليصبح الرّئيس الأوّل خارج الحزبيّن التّقليديّن منذ العام ١٩٨٩، والرّئيس الثّالث والأربعين لجمهوريّة السّلفادور عن عمرٍ يناهز ال٣٧ عامًا فقط.

كان شعار الشّاب ذي الجذور الفلسطينيّة في الانتخابات الرّئاسيّة أنّه " حيث لا توجد سرقة، هنالك ما يكفي من المال للجميع "[١] وقد لقي قبولاً كبيرًا لدى السّلفادوريّين الطّامحين للخروج من أزماتهم.

أراد "بوكيلي" وقف النّزيف الحاصل من خلال هجرة الشّباب وهجرة الأدمغة من السّلفادور، وذلك من خلال تحويلها إلى "سنغافورة أميركا اللاتينيّة" ومركز تكنولوجيا المعلوماتيّة والابتكارات الحديثة. من خلال سياساته التّقدميّة نجح في ذلك، حيث تراجعت الهجرة بنسبة ٣.٧٤٪ ما بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، ٣.٨٨٪ ما بين عامي ٢٠٢ و٢٠٢١، ٤.٠٤٪ ما بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٤.٢١٪ ما بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.[٢]

[١] نايب، بوكيلي. "مستقبل الأفكار الجديدة ووضع رئاسة البلدية"، ٢٠١٨.

[٢] موقع ماكرو ترندز، الرابط: -https://www.macrotrends.net/countries/SLV/el-salvador/net
.migration#:~:text=The%٢٠net%٢٠migration%٢٠rate%٢٠for,a%٢٠٣,٧٤٪٢٥٪٢٠decline%٢٠from%٢٠٢٠١٩

في أجندته الرّئاسيّة، والمنشورة على موقع رئاسة الجمهوريّة الرّسميّة للسلفادور، أظهر "بوكيلي" رغبةً في إضافة الوظائف والاستثمارات المتعلّقة بأعمال البرمجة الإلكترونيّة وتطوير البرمجيّات، إلّا أنّ الاعتراف بالبيتكوين كعملةٍ رسميّة للدولة لم يكن أبدًا على الأجندة الرّئاسيّة.[١] لم تكن فكرة اللجوء إلى عملةٍ رقميّة موجودة كلّيًا في ذهن "بوكيلي" لدى ترشّحه لمنصب رئيس الجّمهوريّة، وكان الاعتراف بالعملة بمنزلة إحدى الخطوات المكمّلة لرؤيته العصريّة، أو كإحدى القطع المكمّلة للصورة النّهائيّة.

في ٥ يونيو ٢٠٢١، كشف "بوكيلي" عن نيّته اقتراح مشروع قانون على الجمعيّة التّشريعيّة يهدف إلى جعل السّلفادور أوّل دولة في العالم تعترف رسميًّا بالبيتكوين كعملة قانونيّة.[٢] من أجل تأمين البنى التّحتيّة اللازمة للانتقال إلى عالم العملات الرّقميّة، حاولت السّلفادور الاستعانة بالجهات الرّسميّة في المجتمع الدولي، إلّا أنّها قوبِلَتْ برفضٍ قاطع من البنك الدولي الذي أسند الرّفض إلى المخاوف المتعلّقة بالشفافيّة والأثر البيئي السّلبي المرتبط بتعدين البيتكوين.[٣] من جهةٍ أخرى، أوقف صندوق النّقد الدولي محادثاته مع الحكومة السّلفادورية بشأن قرضٍ محتمل، وحثّ السّلفادور على التّخلي عن البيتكوين كعملة قانونيّة بسبب المخاوف بشأن تقلّبها وتراجع شفافيّتها.[٤]

[١] الموقع الرسمي للرئاسة السلفادورية، الرابط: https://www.presidencia.gob.sv/

[٢] موقع رويترز الرسمي، الرابط: https://www.reuters.com/world/americas/el-salvadors-president-says-will-send-bill-make-bitcoin-legal-tender-٢٠٢١-٠٦-٠٥/

[٣] موقع بي بي سي الرسمي، الرابط: https://www.bbc.com/news/business-٥٧٥٠٧٣٨٦

[٤] موقع الجزيرة الإخبارية الرسمي، الرابط: https://www.aljazeera.com/economy/٢٠٢٢/١/٢٥/imf-urges-el-salvador-to-strip-bitcoins-legal-tender-status

لم يكن جميع السّلفادوريّين سعداء بالقرار، إذ إنّه لم يوقف التّضخّم الحاصل، بل أسهم في ازدياده، وذلك، مرّةً أخرى، بسبب أكبر مشكلات البيتكوين أي التّقلّب. إنّ التّقلّب السّريع في سعر العملة أسهم في إضافة التّجار هامشًا احتياطيًّا لضمان عدم تراجع رأس مالهم في حال هبوط سعر العملة. هذا الهامش قُدّر تقريبًا ب٣٠ في المئة من السّعر الأساسي لأي منتج أو خدمة، وهو رقمٌ كبير يعود إلى التّقلّب الكبير المحتمل في أيّ لحظةٍ، كما سبق وفسّرنا من خلال معادلة الانحراف المعياري في المطلب السّابق.

كانت المعارضة تزداد اشتدادًا كلما ابتعدنا عن العاصمة سان سلفادور والمدن الكبرى، حيث أطلق البعض على البيتكوين اسم "عملة بوكيلي" رافضين التّعامل به، ومتخوفين من حصول سلسلة الأحداث نفسها التي حصلت في العام ٢٠٠١ بعد الاعتراف الرّسمي بالدولار.

لا شكّ في أنّ العامل السّيكولوجي، وليس الاقتصادي فقط، أدّى دورًا كبيرًا في موجة الرّفض هذه، فالإنسان اعتاد أن يكون المال شيئًا ملموسًا ومرئيًّا على عكس ماهية البيتكوين. في دراسةٍ أُجريت في العام ٢٠٠٩ ونشرت في مجلّة العلوم النّفسيّة، تمكّن كلّ من "شينيو جو" و"كاثلين دي فوس" و"روي بوميستر" من إثبات التّأثير الإيجابي النّاجم عن لمس النّقد الورقي على الإنسان. فمن خلال اختبارٍ علمي، تمّ تقسيم مجموعة مؤلّفة من ٩٦ شخصًا إلى مجموعتين. قامت المجموعة الأولى باحتساب رزمة من النّقود الورقيّة، والمجموعة الأخرى بالانتظار من دون معرفة تفاصيل ما تقوم به المجموعة الأخرى. ثمّ تمّ ربط اليد اليسرى وغمس أصابع الأشخاص الذين يُجرى الاختبار عليهم في الماء السّاخن، وبدرجة حرارة ٥٠ درجة مئويّة. خلصت

التّجربة إلى أنّ أولئك الذين حسبوا النّقود صنّفوا آلامهم أقلّ على معيارٍ متطابق تمّ توزيعه على الجميع مقارنةً بأولئك الذين لم يحسبوا أوراقًا نقديّة.[١]

وفقًا لأستاذة التّسويق بجامعة مينيسوتا، والمؤلّفة المشاركة في هذه الدّراسة "كاثلين فوهس"، "هذه النتائج تقول الكثير عن قوّة المال، فهي قادرة على تغيير المشاعر. هذه النّظريّة تشرح فوائد لمس المال وقدرته على إطلاق الإندورفين في جسم الإنسان ما يُشعره بالارتياح والسّعادة."[٢]

فكرة أخرى وراء هذه النّظريّة استنتجها عالم النّفس السّلوكي "مات واليرت" الذي يقول إنّ "المال ليس غامضًا، لأنّك تتفاعل معه. إنّه شعورٌ ملموسٌ. عندما تشعر أنّ أشياءَ أخرى في حياتك خارجة عن السّيطرة، وتذهب إلى متجر وتسلّم المال لتأخذ شيئًا ما بالمقابل، فإنّ ذلك يجعلك تشعر بتحسّن، لأنّك تشعر بالسّيطرة على شيءٍ ثمين."

للوقوف في وجه هذه الموجة الرّافضة، عملت حكومة السّلفادور على تعليم الأشخاص من جميع الفئات العمرية على كيفية استخدام المحافظ، وإطلاق حملات إعلاميّة تفسّر البيتكوين وقدرتها على أخذ السّلفادور من دولةٍ غارقة بالرّجعيّة الى دولةٍ عصرية مستفيدةً من جميع إيجابيّاتها المذكورة سابقًا.

تمّ خلق شبكة حكوميّة من المحافظ سُميّت ب"Chivo"، وخلق محافظ لجميع مواطني السّلفادور من الحكومة، ومع مرور الوقت تأقلم الشّعب السّلفادوري، وبدأ باستخدام العملات الرّقميّة. لم تكن البيتكوين

---

[١] شينيو، جو ودي، فوهس وبوميستر، وكاثلين، روي. "القوة الرمزية للمال: تذكير المال يغير الضائقة الاجتماعية والألم الجسدي". مجلّة العلوم النفسية، العدد ٢٠، ٢٠٠٩

[٢] موقع أخبار نيو يورك اليومية، الرابط: https://www.nydailynews.com/٢٠٠٩/٠٨/٠٦/the-power-of-money-just-touching-and-thinking-about-it-can-make-us-feel-better-research-finds/

العملة الوحيدة التي استخدموها، بل لجأوا إلى تحويل أموالهم إلى عملات أخرى تعمل على سلاسل كتل أكثر سرعة، ومن دون تكاليف تحويل إضافيّة، مثل سلسلة كتل لايتنينغ (Lightning) (راجع الملحق رقم ١٤). فسرعان ما دخل البيتكوين إلى كلّ منزل سلفادوري، وكلّ مهنةٍ يقوم بها الأفراد.

بالأرقام، وفي العام ٢٠٢٣، بلغ نمو النّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي ازديادًا سنويًّا بنسبة ٢.٤٪ وبمبلغ ٣٣.٧٥ مليار دولار، وحصّة الفرد من النّاتج المحلّي ٥،٣١٠ دولار، مقارنةً ب ٤،٩٩٠ دولارًا في العام ٢٠٢٢. أمّا بالنّسبة إلى معدّلات البطالة، فقد بلغ في العام ٢٠٢٣، ٥.٥٪ بعدما كان ٥.٨٪ في العام ٢٠٢٢ و٦.٣٪ في العام ٢٠٢١. بالنّسبة إلى نصيب الفرد من إجمالي النّاتج المحلّي وفقًا لتعادل القوّة الشّرائيّة، أو ما يُعرف بال Purchasing Power Parity (PPP) فقد بلغ ١١،٦٥٠ دولارًا أميركيًّا بعد أن كان ١٠،٩٩٠ دولارًا في العام ٢٠٢٢ و ١٠،٠٣٠ دولارًا في العام ٢٠٢١. أخيرًا، ومن حيث نسبة التّضخّم، فقد بلغت نسبة التّضخّم في العام ٢٠٢٣، ٢.٥٪ فقط مقابل ٧.٣٪ في العام ٢٠٢٢ و٦.١٪ في العام ٢٠٢١.[١]

هذه الأرقام الإيجابيّة كلّها مؤشّرٌ بارزٌ على نجاح رؤية "بوكيلي" الاقتصاديّة. بالطبع، هذا النّجاح ليس مرتبطًا بشكلٍ حصري بالثّورة النّقديّة التي قام بها، وبالانقلاب على النّظام المالي السّابق، بل يعود أيضًا إلى سياسته الاقتصاديّة الشّاملة. إلا أنّ اعتماد البيتكوين كعملة رسميّة كان له تأثيرٌ كبيرٌ في تحقيق هذا التّقدم البارز، ويسهم في إخراج السّلفادور بثباتٍ وبخطىً ثابتة من أزمتها الاقتصاديّة والماليّة.

---

[١] موقع صندوق النقد الدولي، الرابط: https://www.imf.org/external/datamapper/profile/SLV

المطلب الثّاني: البيتكوين وسلسلة الكتل كحلٍ لأزمات الدول الفاشلة – دومينو الأنموذج السّلفادوري وكسر إمبرياليّة الدّولار

في هذا المطلب الأخير، سندرس إمكانيّة انتشار الاعتماد على تكنولوجيا البلوكتشاين، وعملة البيتكوين لتصبح عملةً رسميّة في دولٍ أخرى، لا سيّما الدول الفاشلة، أو الدول التي تعاني أزمات اقتصاديّة حادّة، وهي على شفير الهاوية.

بالإضافة إلى ما تقدّم، سنقوم بدراسة إمكانيّة تحوّل رغبة هذه الدول من سياسات الدّولرة إلى سياسات الاعتماد على البيتكوين (Bitcoinization)، أو حتى إمكانيّة تحوّل العالم بأسره للاعتماد على البيتكوين، أو ما يُعرف بال (Hyper-Bitcoinization) عبر سقوط الاعتماد على الدّولار في دولةٍ تلو الأخرى. فهل تتمكّن البيتكوين من القيام بما لم تتمكّن البانكور من القيام به؟ هل تتمكّن من استبدال العملة الأقوى في العالم؟ هل تتمكّن من كسر إمبرياليّة الدّولار؟ وهل هذا يعني كسر إمبرياليّة الولايات المتّحدة الأميركيّة؟

بحسب قاموس بريتانيكا، فإنّ الدولة الفاشلة (Failed State)، هي الدولة غير القادرة على أداء الوظيفتين الأساسيّتين للدول القوميّة ذات السّيادة في النّظام العالمي الحديث (أي نظام وستفاليا). هي دول لا تستطيع بسط سلطتها على أراضيها وشعوبها، ولا تستطيع حماية حدودها الوطنيّة. تصبح هذه الدول وحكوماتها غير قادرة على الوفاء بالمهام الإداريّة والتّنظيميّة المطلوبة للسيطرة على النّاس والموارد، ولا يمكنها تقديم سوى

الحدّ الأدنى من الخدمات العامّة. لتصل إلى مرحلة الطّلاق الكلّي، حيث لا يعد مواطنوها يعتقدون أنّ حكومتهم شرعيّة.

تتكوّن الدولة الفاشلة من مؤسّسات ضعيفة، وفيها الكثير من العيوب. في الكثير من الأحيان، تعمل السّلطة التّنفيذيّة بالكاد، في حين تكون السّلطات التّشريعيّة والقضائيّة عديمة الفائدة، والقوّات المسلّحة عقيمة غير قادرة على حماية الشّعب. تعاني الدولة الفاشلة من البنية التّحتيّة المهترئة، وتعثّر عمل المرافق التّعليميّة والصّحيّة، وتدهور مؤشّرات التّنمية البشريّة الأساسيّة. إنّ الدول الفاشلة تخلق بيئة من الفساد المزدهر ومعدّلات النمو السّلبية، حيث لا يمكن للنشاط الاقتصادي الصادق أن يزدهر.[٢١]

أمّا بالنّسبة إلى الدول الهشّة أو الضّعيفة (Fragile States) وتُعرف الدول الهشّة أيضًا بالدول الضّعيفة،[٣] فهي دول تفشل في تلبية الاحتياجات الأساسيّة لمواطنيها من كهرباء ومياه ومواصلات. تظهر أوجه القصور المذكور من خلال ثلاث فجوات أساسيّة: الفجوة الأمنيّة، وفجوة القدرات، وفجوة الشّرعيّة. وتعني الفجوة الأمنيّة أنّ الدولة لا توفر الحماية الكافية لمواطنيها (مع القدرة بالتّصرف في بعض الأقاليم المسالمة)؛ وتعني فجوة القدرات أنّ الدولة لا تقدّم الخدمات الكافية بشكل كامل (إلّا في بعض المناطق)؛ وفجوة الشّرعيّة تعني أنّ سلطة الدولة غير مقبولة بشكل كامل من قبل أكثريّة الشّعب. وهذا يختلف عن الدولة الفاشلة، التي تفتقر حكوماتها إلى الشّرعيّة تمامًا.[٤]

---

[١] نازنين، بارما. "الدولة الفاشلة"، الموسوعة البريطانية.
[٢] روبرت، روتبرج. "دول فاشلة، دول منهارة، دول ضعيفة: الأسباب والمؤشرات. فشل الدولة وضعف الدولة في زمن الإرهاب." ٢٠٠٣.
[٣] أندرو، ألبرتسون، وآشلي، موران. "حل تعقيدات الدول الهشة"، دار نشر مركز ترومان، ٢٠١٧.
[٤] جوهي، تياجي. "الدول الضعيفة". موسوعة وايلي بلاكويل للعولمة. ٢٠١٢.

بحسب أرقام البنك الدولي للعام المالي ٢٠٢١ تواجه دول، مثل أفغانستان وليبيا وبوركينا فاسو والكاميرون تحدّيات كبيرة، وتُعدُّ دولًا فاشلةً بشكلٍ كامل. وفي الوقت نفسه، هناك مجموعة من الدول التي تعاني من هشاشة مؤسّساتيّة واجتماعيّة عالية، بما في ذلك بوروندي والصّومال وجمهوريّة أفريقيا الوسطى والكونغو والجمهوريّة العربيّة السّوريّة وتشاد وإريتريا والكونغو الدّيمقراطيّة، وجمهوريّة غامبيا، والعراق، وغينيا بيساو، ومالي، وهايتي، والموزمبيق، وميانمار، والنّيجر، ونيجيريا، وجنوب السودان، واليمن، وجمهوريّة كوسوفو، وجمهورية لاو الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، ولبنان، وليبيريا، وبابوا غينيا الجديدة، والسّودان، وفنزويلا، والضّفة الغربيّة وغزّة (الإقليم)، إلى جانب زيمبابوي. بالإضافة إلى ذلك، الدول الأصغر، مثل جزر القمر، كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، بنك الاحتياطي الفيدرالي. وتواجه سانتوس وجزر سليمان وتيمور الشّرقيّة وتوفالو أيضًا تحدّيات فريدة خاصّة بها.

هذه الدول، التي تعاني من عدم القدرة على تأمين أبسط الخدمات الماليّة والاجتماعيّة، يمكن أن تلجأ إلى تكنولوجيا البلوكتشاين من أجل حلّ عدد كبير من أزماتها، كما فعلت السّلفادور التي باتت أنموذجًا مثاليًّا يُحتذى به.

بالطبع، إنّ معيار فشل أو هشاشة أو ضعف الدولة ليس المعيار الوحيد الذي يُحدّد إمكانيّة التّحوّل إلى الاعتماد على سلاسل الكتل والبيتكوين، فهناك العديد من العوامل السّياسيّة والاجتماعيّة والثّقافيّة والسّيكولوجيّة التي تؤدّي دورًا هامًّا. دولٌ متطوّرة، مثل سنغافورة والهند وتايلاند، وعلى الرّغم من عدم وجودها في قائمة الدول الأكثر هشاشةً، فإنّها أقرب إلى التّحوّل والاعتماد على التّكنولوجيا الحديثة، وذلك لأنّ نسبة كبيرة من شعبها تتقبّل فكرة الأموال غير الورقيّة، أو المعدنيّة، أي الأموال غير الملموسة. ومن ناحية أخرى

هذه الدول تُبلي بلاءً حسنًا نسبيًّا، من حيث الاقتصاد والمال والنّقد، وذلك وفقًا لأرقام صندوق النّقد الدولي الرّسميّة، لذلك، لماذا التّحوّل نحو عالمٍ مجهول المستقبل والمخاطرة لتعرّض أمنها الاقتصادي – المالي للخطر؟

إن كان هناك احتمالٌ لحصول ثورةٍ في عالم النّقد والمال، لا بدّ من أن تبدأ من دولٍ هشّة، وليست دولًا فاشلةً ومنهارة بشكلٍ كلّي، ومن دول ذات ثقافة ووعي اجتماعيّ كبير، ونسب أمّيّة متدنّية وشعوبٍ قابلة للأفكار الحديثة.

إنّ التّحوّل نحو البيتكوين بشكلٍ كلّي لا يمكن أن يبدأ من دولٍ كاليمن وأفغانستان والصومال، على الرّغم من معاناتها الكبرى، ولا من دولٍ، كالهند وتايلاند، على الرّغم من حداثتها واقتناع شعوبها بفكرة الأموال غير الملموسة. لا بدّ أن تبدأ الثّورة من دولٍ وسطيّة تعاني من مشاكل ماليّة واقتصاديّة، وتتمتّع بنسبة اعتمادٍ كبير على التّكنولوجيا والعلم والمعرفة.

من خلال كل ما تقدّم، من الممكن توقّع أن تكون دول أميركا اللاتينية السبّاقة في مجال الاعتراف رسميًّا بالبيتكوين كعملةٍ رسميّة. دول كالأرجنتين وفنزويلا وكولومبيا وتشيلي، والتي تعاني من أزمات اقتصاديّة واضحة وملموسة، وضعفٍ في عملاتها الرّسميّة مقابل الدولار من ناحية، وتتميّز بأرقامٍ مرتفعة من حيث قبول الشّعب لفكرة العملات الرّقميّة، ستكون أولى أحجار الدّومينو السّاقطة في رحلة الاعتماد العالمي على العملات الرّقميّة (Hyper–Bitcoinization) الآتية لا محالة.

إنّ نجاحات هذه الدول، كنجاح الأنموذج السّلفادوري، ستكون أنموذجًا محفّزًا لانتقال "العدوى" من دولةٍ إلى أخرى، ومن منطقة وقارة إلى أخرى.

بالطبع، هذه العمليّة ستستغرق سنوات، لا بل عشرات السّنوات. فكما سبق وذكرنا أنّ العملة الرّقميّة ظهرت للمرة الأولى في العام ٢٠٠٨. لذلك، من الخطأ تقييم نجاحها في مدّة زمنيّة قصيرة مقارنةً بالعملة الورقيّة. لا بدّ من إعطاء الوقت الكافي لتطوّر المفهوم وعدم الحكم سلبًا أو إيجابًا عليها في العام ٢٠٢٣.

في حال حصول ما نتوقّعه، وفي حال زيادة الاعتماد الرّسمي وغير الرّسمي على العملة الرّقميّة، سوف تنخفض شعبيّة العملات الورقيّة، وعلى رأسها الدولار الأميركي.

الدولار الذي تكلّمنا، في العديد من صفحات بحثنا، على أهمّيّته للولايات المتّحدة الأميركيّة، والذي يعدُّ بدوره، إلى جانب ترسانتها العسكريّة، أحد أهمّ وسائل انتشارها وسيطرتها على العالم، سوف تتراجع أهمّيّته. بالطّبع لن تفرّط الولايات المتّحدة الأميركيّة بهذه السّيطرة، ولن تتنازل عن عرشها بسهولة. على الأرجح أن تتّخذ الدولة الأكثر برغماتيّة في العام قرارًا باللحاق المبكر في قطار تحوّل العالم نحو العملات الرّقميّة وشراء كمّيّات ضخمة من العملة من أجل ضمان استمراريّة سيطرتها وتحكّمها بعالم النّقد والمال.

الخاتمة

في هذه الدّراسة الشّاملة للإمبرياليّة، والأنظمة النّقديّة الدوليّة، وعلاقات الدول وفقًا للمال والنّقد، ودراسة تقنيّة لتكنولوجيا البلوكتشاين، مع دراسة سيّئاتها وإيجابيّاتها، قمنا برحلة كاملة في العلاقات الدوليّة المبنيّة على المال.

إنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة، والتي حقّقت انتصارًا تاريخيًّا في نهاية الحرب العالميّة الثّانية مع حلفائها، أرادت ترجمة هذا الانتصار، وبناء إمبراطوريّة تدوّن لمئات السّنوات. أرادت ترجمة دماء جنودها التي سقطت في المعرك الطّاحنة إلى تفوّق كلّيّ على العالم بأسره. وقد نجحت بذلك من خلال ترسانتها العسكريّة، سياساتها المدروسة، دبلوماسيّتها الفذّة، وقراراتها الماليّة والاقتصاديّة الصّائبة.

لم تكن الهيمنة وليدة الصّدفة، أو وليدة عاملٍ واحد من العوامل المذكورة أعلاه، بل إرهاصات العوامل المذكورة أعلاه مجتمعةً. وما لا شكّ فيه أنّ انتكاستها، أو تراجعها في أحد الميادين المذكورة أعلاه، سيشكّل خطرًا على إمبراطوريّتها القائمة، ولعلّ أبرز تهديد لإمبرياليّتها الماليّة اليوم هي العملات الرّقميّة.

ثمّة العديد من الأمثلة على صعود وسقوط إمبراطوريّات لأسباب اقتصاديّة – نقديّة. هناك مؤشّرات وأدلّة قويّة على سقوط الإمبراطوريّة الرّومانيّة لأسباب عائدة لتراجع العملة الرومانيّة من حيث القيمة. فبعد زوال مصادر الدّخل المهمّة، انخفضت قيمة العملة الرّومانيّة بشكل كبير بين عامي ٢٣٨ م و٢٧٤ م، وتراجعت نسبة الفضّة المستخدمة فيها. كان الجنود يتقاضون شهريًّا أجورًا منتظمة بالذّهب وعملات مصنوعة من

الفضّة، ولم يكن هذا التّراجع أمرًا محبّذًا لديهم، الأمر الذي أسهم في تراخي القوى العسكريّة الرّومانيّة وخسارة معاركه تلو الأخرى. أثبت التّاريخ أنّه كلما تراجعت قيمة العملة؛ تعرّضت الإمبراطوريّات للضغط واحتماليّة السّقوط.

وبالتّالي، قد يكون سقوط الدّولار عن عرشه أحد أسباب سقوط الإمبراطوريّة الأميركيّة. لطالما استخدمت الولايات المتّحدة الأميركيّة الدّولار كإحدى أهمّ وسائل تفوّقها، وفرض إرادتها على العالم بأسره. فالدولار الذي يُعدُّ اليوم عملة الاحتياط العالمي كرّس تفوّقه وشرعيّته من خلال مؤتمر بريتون وودز وصدمة نيكسون.

في العام ٢٠٠٨، وعلى أعقاب ثاني أكبر الأزمات الاقتصاديّة في تاريخ البشريّة، ظهرت عملةٌ مجهولةُ المصدر والمنشأ عُرفت باسم البيتكوين. باستخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل المتطوّرة أظهرت للعالم أنّها تحمل إيجابيّات عديدة، وتحل العديد من المشكلات التي يعاني منها النّقد الورقي.

بالطبع، لم تكن هذه العملة خالية من العيوب، هذه العيوب التي ما زالت تقف في وجه الإطاحة بالعملات الرّقميّة، إلّا أنّ الأرقام والدّراسات تدلّ على وجود إمكانيّة حقيقيّة في إزاحة البيتكوين للدولار عن عرش النّقد العالمي.

بمقارنة البيتكوين وسلسلة الكتل والنّظام المالي اللامركزي من جهة، والدّولار والمصارف والنّظام المالي المركزي من جهةٍ أخرى، حدّدنا العديد من العيوب التي يعاني منها الأخير، والعديد من الثّغرات التي يمكن ملؤها.

فالأنموذج الأوّل قادرٌ أن يوفّر سرعة أكبر من حيث التّحاويل الماليّة، وخصوصيّة أكثر من حيث حماية المعلومات الشّخصيّة والماليّة الخّاصة بكلّ إنسان، وشفافيّة أكبر من حيث كيفيّة انسياب الثّروات، فضلاً عن موثوقيّة أكبر لصعوبة تعدين العملة الرّقميّة على غرار تشغيل مطابع المصارف المركزيّة لإنتاج أوراقٍ نقديّة من دون حسيبٍ أو رقيب.

ذلك كلّه، حفّز رئيس جمهورية السلفادور الذي أقل ما يُقال فيه أنّه جريءٌ باتّخاذ قرارٍ تاريخي قضى بحسبان البيتكوين عملة رسميّة معترف بها في جمهوريّة السّلفادور. شكّل القرار صدمة كبيرة ليس فقط للسّلفادورين، بل للعالم بأسره. لأوّل مرّة في التّاريخ خرجت دولة من سياسة الدّولرة الشّاملة لتتّجه نحو التّحوّل الشّامل للاعتماد على البيتكوين (Bitcoinization). إنّ نجاح القرار وصموده أمام جميع الاحتجاجات والضّغوط الدّاخليّة والخارجيّة، وتحقيق السّلفادور أرقامًا إيجابيّة في معظم مؤشّرات التّنمية المستدامة طرحت أسئلةً عديدة حول إمكانيّة حذو دول أخرى حذو السّلفادور.

إنّ تزايد الدول التي تسير في الطريق نفسه، قد يكون أساس إحداث ثورةٍ في عالم المال والنّقد، والخّطة الأساس للاعتماد العالمي على العملات الرّقميّة (Hyper–Bitcoinization) الأمر الذي سيشكّل ضربة قاسية لفكرة العملات الورقيّة، وعلى رأسها الدّولار الأميركي.

سيشكّل تراجع الدّولار تراجعًا في قوّة الولايات المتّحدة الأميركيّة وقدراتها الدّبلوماسيّة، وبالتّالي، تراجعًا في قدرة تأثيرها في دولٍ أخرى بشكلٍ عام، وقدرتها في الانفراد بقيادة النّظام العالمي الرّاهن.

هذه الثّورة لن تتمّ في السّنوات القليلة المقبلة، بل تحتاج إلى عشرات السّنين، حتى تتراجع المعوقات العمليّة التي تعاني منها عملة البيتكوين، وعلى رأسها التّقلّب الشّديد في القيمة. فمع زيادة عدد البيتكوين المتداول فيه (بسبب التّعدين البطيء) ومع ارتفاع السّعر (لزيادة الطلب على الأصل بشكلٍ أسرع بكثير من نسبة التّعدين) لن يتمكّن المستثمرون الكبار المعروفون "بالحيتان" بالمضاربة على الأسعار، وتفعيل تقلّبات سريعة تحقّق لهم أرباحًا كبرى. بالأرقام يوجد (بتاريخ ١٤-٩-٢٠٢٣) حوالي ال ١٩,٤٨٣,٦٢٥ بيتكوين تمّ تعدينه، وبسعرٍ يناهز ال ٢٦,٥٧٩ للبيتكوين الواحد، يمكن للعديد من كبار المتموّلين إحداث فرقٍ بالأسعار عبر الشّراء المتزامن أو البيع المتزامن. وبالتّالي، يحتاج البيتكوين إلى المزيد من الوقت للتغلّب على هذه المشكلة، لتصبح مهيّأة بشكلٍ كامل لإزاحة الدّولار عن عرشه.

على الأرجح أن تبدأ هذه الثّورة من دولٍ هشّة، وليست دولًا فاشلة ومنهارة بشكلٍ كلّيّ، ومن دول ذات ثقافة ووعي اجتماعي كبير، ونسب أمّيّة متدنّية وشعوبٍ قابلة للأفكار الحديثة.

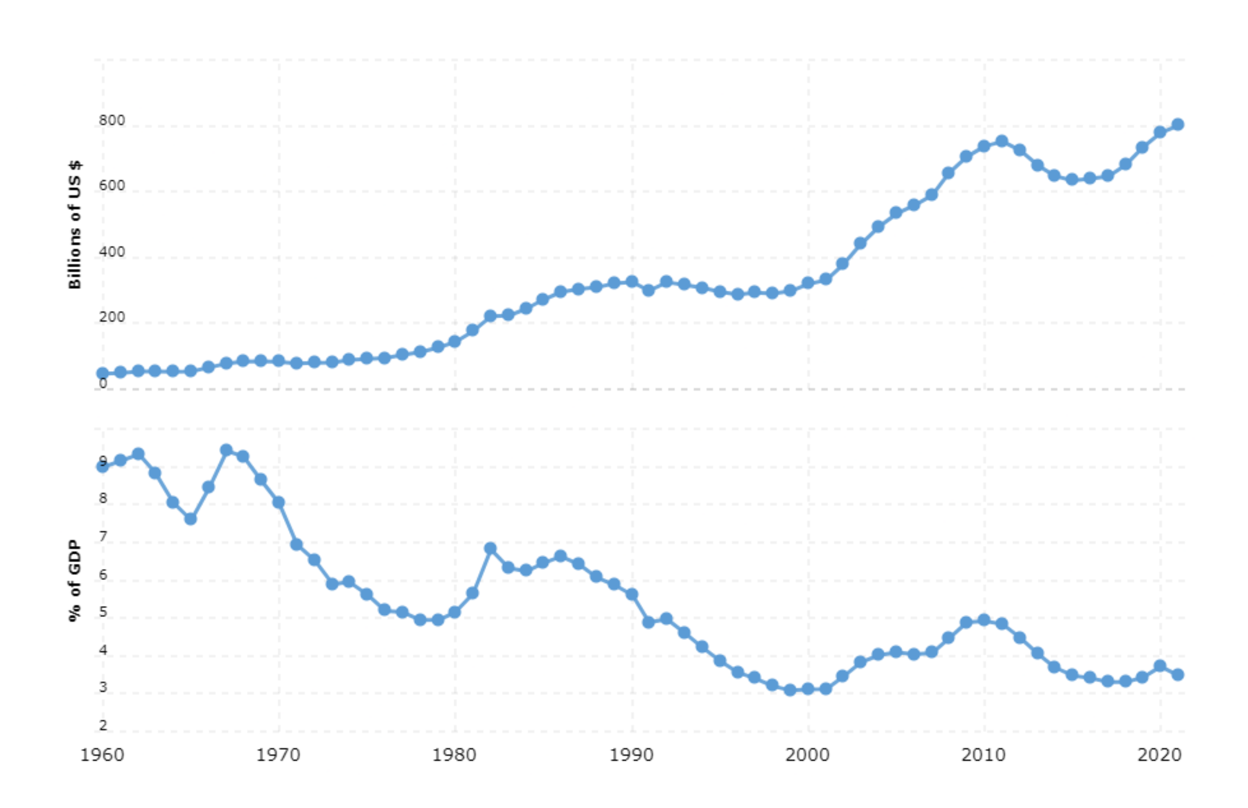
إنّ التّحوّل نحو البيتكوين بشكلٍ كلّيّ لا يمكن أن يبدأ من دولٍ كاليمن وأفغانستان والصّومال، على الرّغم من معاناتها الكبرى، ولا من دولٍ كالهند وتايلاند، على الرّغم من حداثتها واقتناع شعوبها بفكرة الأموال غير الملموسة. لا بدّ أن تبدأ الثّورة من دولٍ وسطيّة تعاني من مشاكل ماليّة واقتصاديّة، وتتمتّع بنسبة اعتمادٍ كبير على التّكنولوجيا والعلم والمعرفة. وبالتّالي، على الأرجح أن تبدأ الثّورة من دول أميركا الجنوبيّة، وعلى رأسها الأرجنتين وفنزويلا وتشيلي لتنتشر شيئًا فشيئًا إلى العالم بأسره.

أما الولايات المتّحدة الأميركيّة، فلن تفرّط في هذه السّيطرة، ولن تتنازل عن عرشها بسهولة. على الأرجح أن تتّخذ الدولة الأكثر برغماتيّة في العام قرارًا باللحاق المبكر في قطار التّحوّل العالمي نحو العملات الرّقميّة وشراء كمّيّات ضخمة من العملة من أجل ضمان استمراريّة سيطرتها وتحكّمها بعالم النّقد والمال.

فكما فعلت في نهاية الحرب العالميّة الثّانية واشترت ٧٠٪ من الذّهب المتوفّر عالميًّا، سوف تقوم الولايات المتّحدة الأميركيّة بشراء أكبر كمٍّ ممكن من البيتكوين لتتحوّل إمبرياليّة الدولار إلى إمبرياليّة البيتكوين بإمضاء أميركي مرّةً أخرى.

الملاحق:

الملحق رقم ١:



الملحق رقم ٢:

	Stock (tn)	Flow (tn)	SF	supply growth	Price $/Oz	Market Value
gold	185,000	3,000	62	1.6%	$ 1300	$ 8,417,500,000,000
silver	550,000	25,000	22	4.5%	$ 16	$ 308,000,000,000
palladium	244	215	1.1	88.1%	$ 1400	$ 11,956,000,000
platinum	86	229	0.4	266.7%	$ 800	$ 2,400,000,000

الملحق رقم ٣:



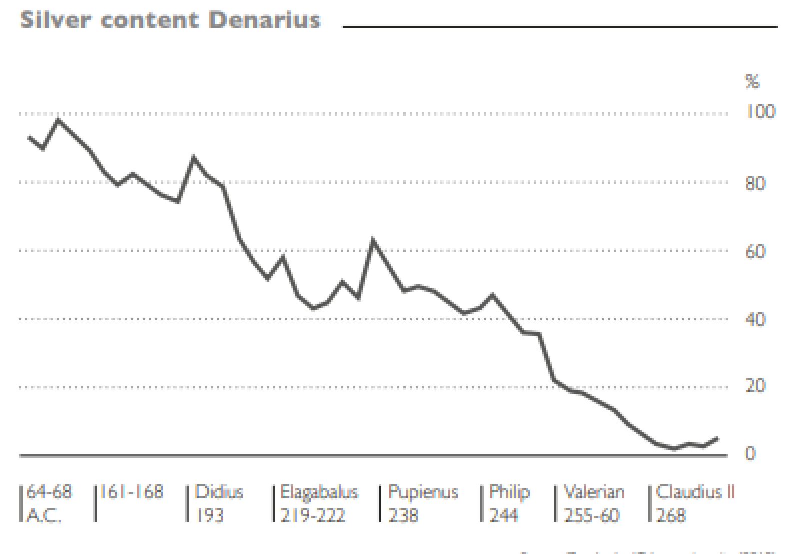
الملحق رقم ٤:



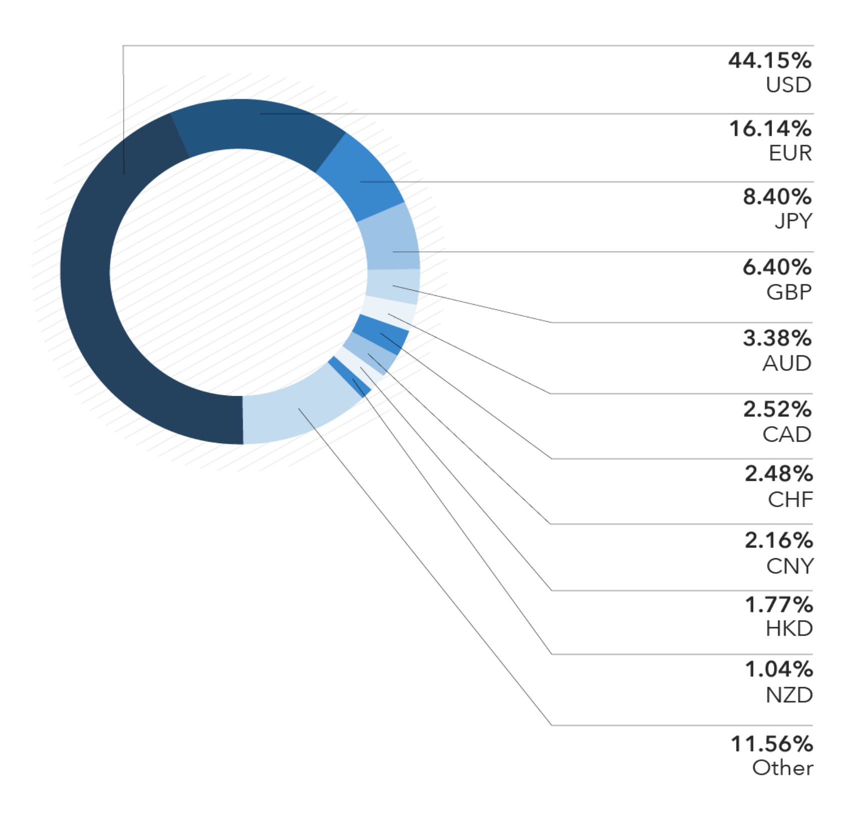
الملحق رقم ٥:



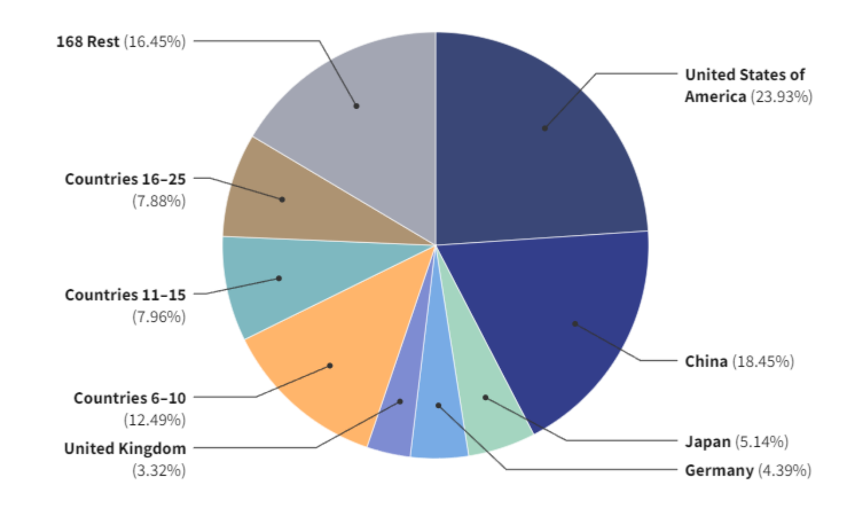
الملحق رقم ٦:



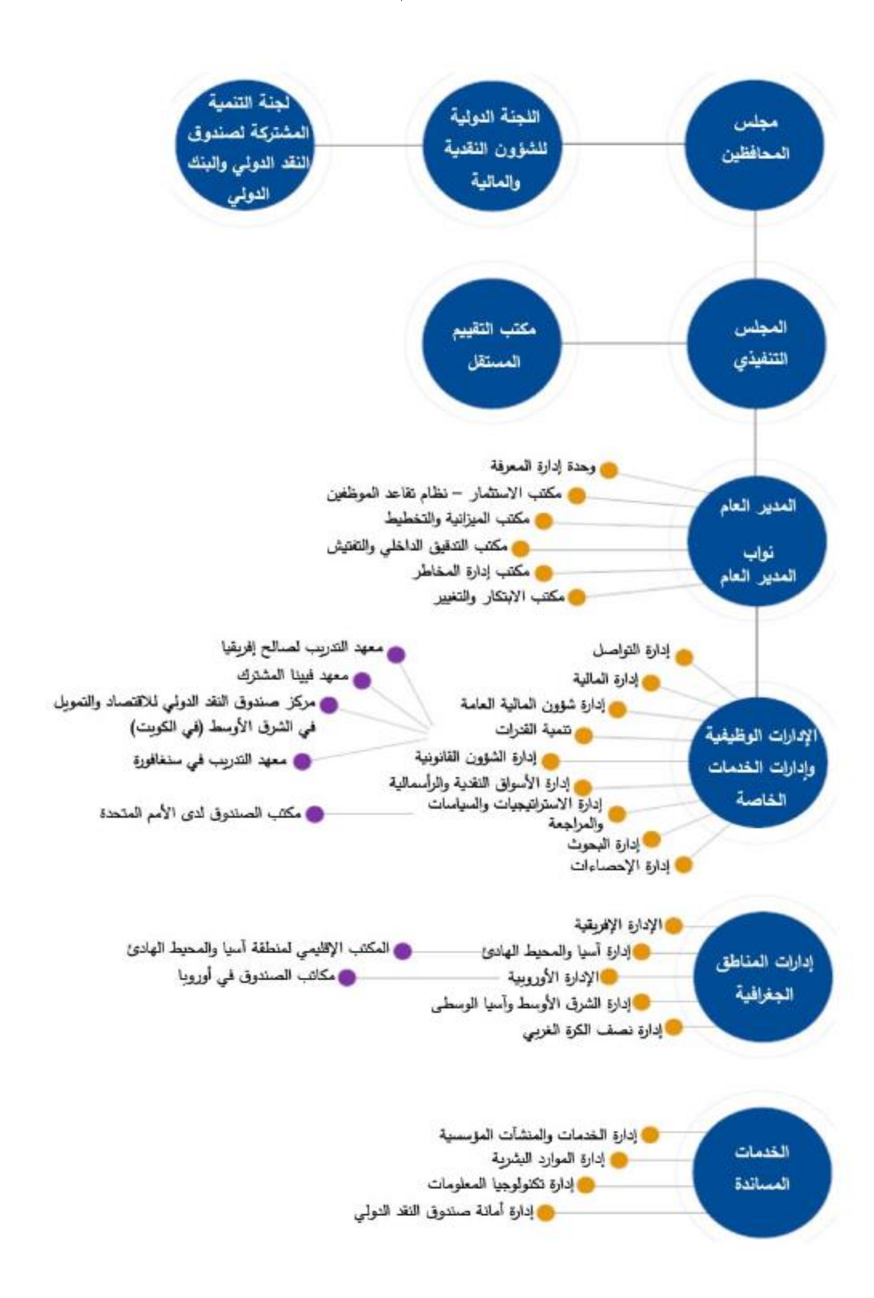
الملحق رقم ٧:



الملحق رقم ٨:

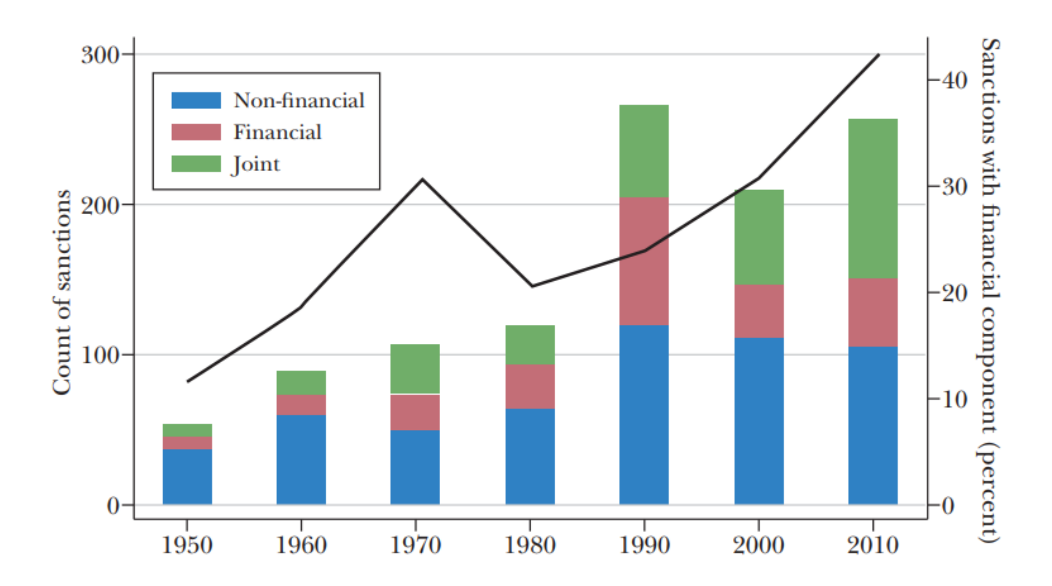


الملحق رقم ٩:



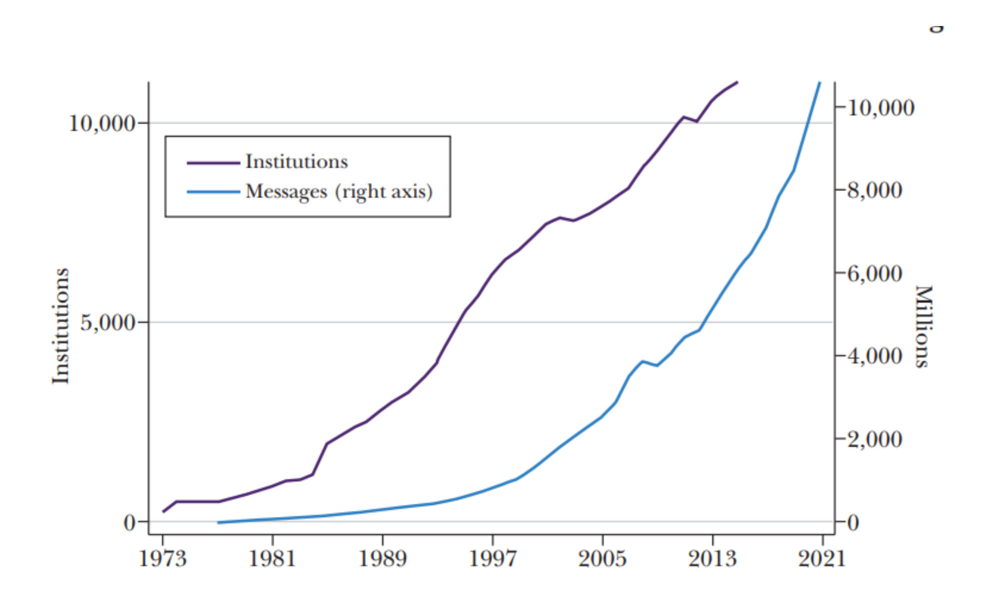
مجلس المحافظين
اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
لجنة التنمية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي
المجلس التنفيذي
مكتب التقييم المستقل
المدير العام
نواب المدير العام
وحدة إدارة المعرفة
مكتب الاستثمار – نظام تقاعد الموظفين
مكتب الميزانية والتخطيط
مكتب التدقيق الداخلي والتفتيش
مكتب إدارة المخاطر
مكتب الابتكار والتغيير
الإدارات الوظيفية وإدارات الخدمات الخاصة
إدارة التواصل
إدارة المالية
إدارة شؤون المالية العامة
تنمية القدرات
إدارة الشؤون القانونية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة
إدارة البحوث
إدارة الإحصاءات
معهد التدريب لصالح إفريقيا
معهد فيينا المشترك
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (في الكويت)
معهد التدريب في سنغافورة
مكتب الصندوق لدى الأمم المتحدة
إدارات المناطق الجغرافية
الإدارة الإفريقية
إدارة آسيا والمحيط الهادئ
الإدارة الأوروبية
إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
إدارة نصف الكرة الغربي
المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
مكاتب الصندوق في أوروبا
الخدمات المساندة
إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية
إدارة الموارد البشرية
إدارة تكنولوجيا المعلومات
إدارة أمانة صندوق النقد الدولي

الملحق رقم ١٠:



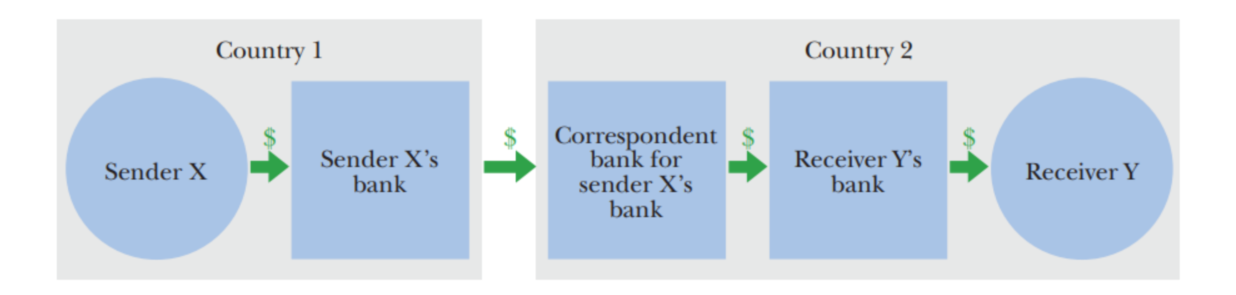
ملاحظات: يعرض هذا الرقم عدد العقوبات خلال كل عقد حسب نوع العقوبة. ولا يتم احتساب العقوبات إلا في العقد الأول من التنفيذ. العقوبات المشتركة لها جوانب اقتصادية (على سبيل المثال، قيود الاستيراد) والعناصر المالية (على سبيل المثال، تجميد الأصول، وشاشات الاستثمار). الخط الأسود يمثل نسبة العقوبات ذات المكون المالي مع مرور الوقت (المحور الأيمن)ملاحظات: يعرض هذا الرقم عدد العقوبات خلال كل عقد حسب نوع العقوبة. ولا يتم احتساب العقوبات إلا في العقد الأول من التنفيذ. العقوبات المشتركة لها جوانب اقتصادية (على سبيل المثال، قيود الاستيراد) والعناصر المالية (على سبيل المثال، تجميد الأصول، وشاشات الاستثمار). الخط الأسود يمثل نسبة العقوبات ذات المكون المالي مع مرور الوقت (المحور الأيمن)

الملحق رقم ١١:

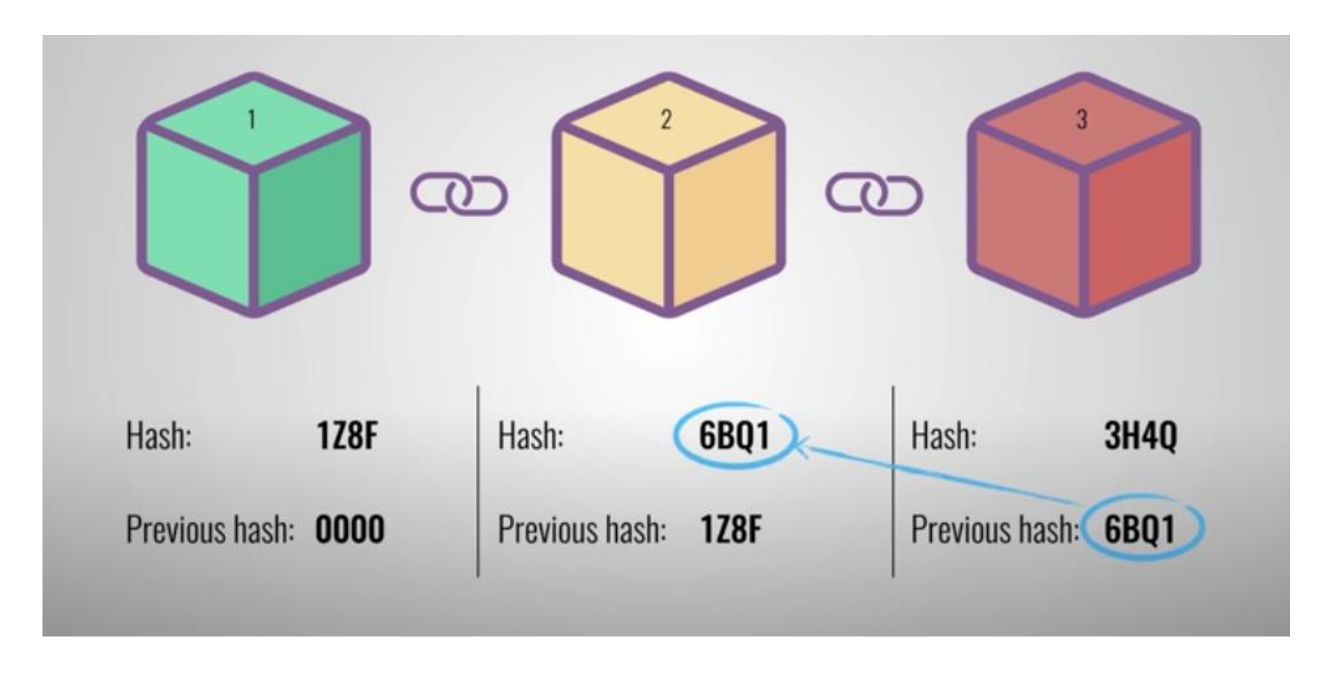


ملحوظة: الخط الأسود يوضح عدد المؤسسات المرتبطة بـ SWIFT؛ يشير الخط الأزرق إلى عدد رسائل SWIFT (المحور الأيمن).ملحوظة: الخط الأسود يوضح عدد المؤسسات المرتبطة بـ SWIFT؛ يشير الخط الأزرق إلى عدد رسائل SWIFT (المحور الأيمن).

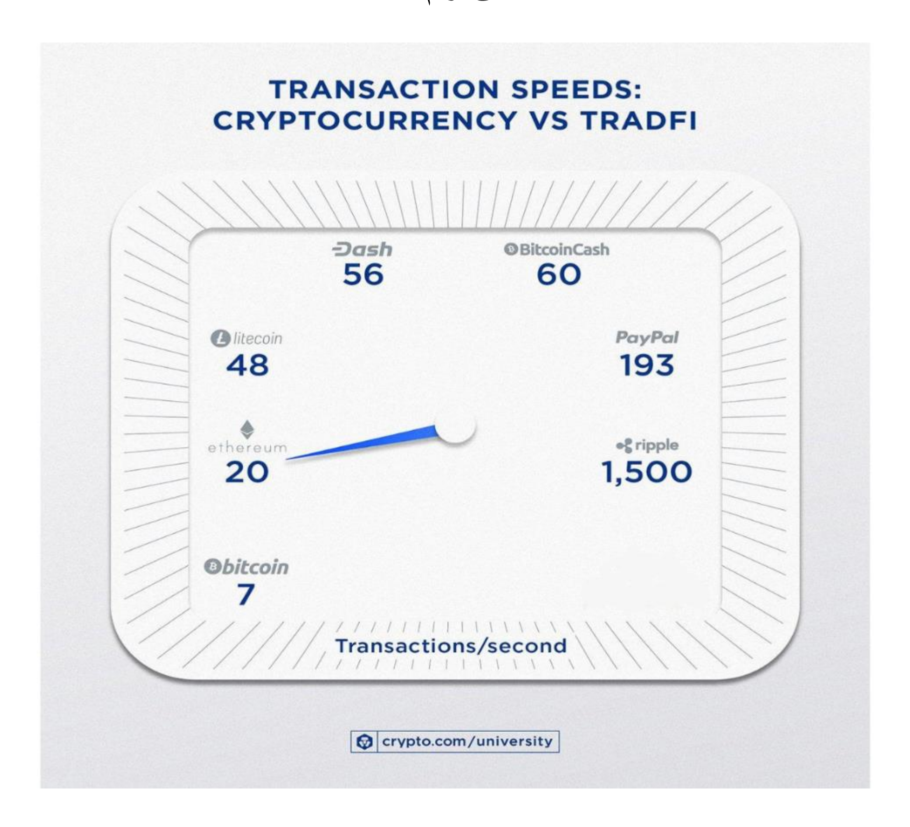
الملحق رقم ١٢:



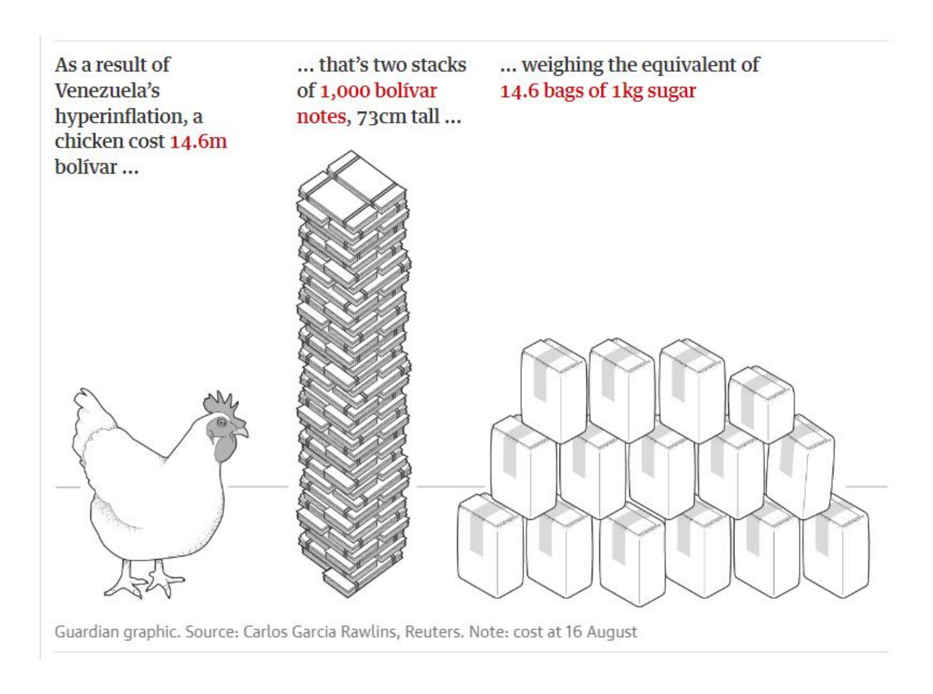
الملحق رقم ١٣:



الملحق رقم ١٤:



الملحق رقم ١٥:



قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

١. إيمانويل كانت. "السلام الدائم"، دار نشر سونشاين، ١٧٩٥.

٢. باربر، بنيامين. "الجهاد ضد عالم الماك"، دار نشر بالاتين، ١٩٩٥.

٣. باركر، جوفري. "حرب الثلاثون سنة"، دار نشر روتديلاج، ١٩٩٧، ص ١٨٩.

٤. بارما، نازنين. "الدولة الفاشلة"، الموسوعة البريطانية.

٥. بايير، شيريل. "مصيدة الديون: صندوق النقد الدولي والعالم الثالث"، دار نشر مونثلي ريفيو، ١٩٧٥

٦. بوخارين، نيكولاي. "الإمبريالية والاقتصاد العالمي"، دار نشر ميرلين، ١٩١٧، المقدمة (بتصرف).

٧. بوكيلي، نايب. "مستقبل الأفكار الجديدة ووضع رئاسة البلدية"، ٢٠١٨.

٨. بولو، ماركو. "رحلات ماركو بولو"، دار نشر المكتبة الحديثة، ١٩٥٣.

٩. بومان، جون س. "كرونولوجيات كولومبيا للتاريخ والثقافة الآسيوية". مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠٠٠.

١٠. بيل أشكروفت، وغاريث، غريفيث، وهيلين، تيفين. "دراسات ما بعد الاستعمار: المفاهيم الأساسية." دار نشر روتليدج، لندن، ٢٠٠٧، ص. ١١١.

١١. توبين، تيريزا ويناند. "الإمبريالية الثقافية". موسوعة بريتانيكا، ٢٠٢٠.

١٢. جلين ديفيز. "تاريخ المال: من العصور القديمة إلى يومنا هذا"، دار نشر جامعة ويلز، ١٩٩٦.

١٣. جومبيرت، ديفيد سي، وآخرون. "هجوم اليابان على بيرل هاربور، ١٩٤١ – الغمامات والأخطاء والحروب: ما يمكن لأمريكا والصين تعلمه"، مؤسسة راند للنشر، ٢٠١٤، ص ٩٣-١٠٦.

١٤. جيرنيت، جاك. "الحياة اليومية في الصين عشية الغزو المغولي، ١٢٥٠-١٢٧٦". مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٦٢.

١٥. دايل، ليو. "تنفيذ الجيل التالي من SSH٢ لتأمين البيانات أثناء الحركة"، دار نشر علوم السيفير، ٢٠١١.

١٦. دويل، مايكل – نيكولاس سامبانيس. "صنع الحرب وبناء السلام. عمليات الأمم المتحدة للسلام." مطبعة جامعة برينستون، ٢٠٠٦.

١٧. ديفز، جلين. "تاريخ النقود"، دار نشر جامعة ويلز كارديف، ٢٠١٦، ص ٩-١١.

١٨. راتزل، فريدريك. "الجغرافيا السياسية"، دار نشر أولدنبورغ، ١٨٩٧.

١٩. رايت، كوينسي. "دراسة العلاقات الدولية"، دار نشر أبلتون كروفت سينتوري، ١٩٥٥.

٢٠. ريكارد، جيمس. "قضية للذهب". دار نشر بينجوين، ٢٠١٦.

٢١. سبراوس، جون. "تميز صندوق النقد الدولي: غير فعالة، عقيمة، استنسابية"، قسم التمويل الدولي، قسم الاقتصاد، جامعة برينستون، ١٩٨٦.

٢٢. ستراوس، ليو. " ثوقيديدس: معنى التاريخ السياسي"، عودة الحياة الى الواقعية السياسية الكلاسيكية، دار نشر شيكاغو بريس،١٩٨٩، ص٧٢-١٠٢

٢٣. ستيفنز، مارتي. "المعابد والعشور والضرائب: المعبد والحياة الاقتصادية لإسرائيل القديمة"، دار نشر هندريكسون باب، ٢٠٠٦.

٢٤. سكوت سوزان وزكرياديس ماركوس. "جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT) الحوكمة التعاونية لابتكار الشبكات والمعايير والمجتمع"، ٢٠١٤.

٢٥. سلوتر، آن ماري. "العلاقات الدولية، النظريات الرئيسية"، موسوعة ماكس بلانك للقانون الدولي، ٢٠١١.

٢٦. سيلجين، جورج. "البيتكوين: المشاكل والآفاق" مركز البدائل النقدية والمالية، ٢٠١٤

٢٧. شاهين، ماك. "مملكة أرمينيا: تاريخ"، دار نشر رودتيليج، ١٩٨٧، ص ١١١-١١٣.

٢٨. عموص، سيف الدين. "معيار البيتكوين: البديل اللامركزي للبنوك المركزية "، دار نشر جون وايلي وأولاده، ٢٠١٨.

٢٩. غاندال، نيل. "السلع الشبكية (دراسات تجريبية) في: قاموس بالجريف الجديد للاقتصاد"، دار نشر بالجريف ماكميلان، ٢٠٠٨.

٣٠. غولدشتاين جوشوا – وجون سي بيفهاوس. "علاقات دولية"، دار نشر بيرسون الطبعة العاشرة، ٢٠١٣-٢٠١٤، ٢٠١٤.

٣١. فرانكو، بيدرو. "فهم البيتكوين: التشفير والهندسة والاقتصاد"، دار نشر وايلي، ٢٠١٤.

٣٢. فيلبرماير، غابرييل. "قاعدة بيانات العقوبات العالمية، ٢٠٢٠.

٣٣. كابل، جايمس. " دبلوماسية البوارج: التطبيقات السياسية للقوة البحرية المحدودة"، دار نشر مكميلان، ١٩٩٤.

٣٤. كار، إدوارد. "أزمة العشرين سنة، ١٩١٩–١٩٣٩: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية"، دار هاربر بيرنيال للنشر، ١٩٣٩.

٣٥. كاسر، تيم. "الثمن الباهظ للمادية." دار نشر كامبريدج ماس، مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ٢٠٠٢.

٣٦. كتاب منظمة التجارة العالمية، "المعونة التجارية في لمحة: التنويع والتمكين الاقتصادي"، الفصل الخامس، ٢٠١٩.

٣٧. كسينجر، هنري. "النظام العالمي"، دار نشر بينجوين، ٢٠١٤.

٣٨. كوكس، روبرت. "قوانين السبت وواجبات السبت: النظر فيها فيما يتعلق بأسسها الطبيعية والكتابية، ومبادئ الحرية الدينية." دار نشر ماكلاشلان وستيوارت. ١٨٥٣ ص. ١٨٠.

٣٩. كومار أديتي وروزنباخ إريك. "هل يمكن للعملة الرقمية الصينية أن تزيح الدولار؟: القوة الاقتصادية والجيوسياسية الأمريكية على المحك". دار نشر العلاقات الدولية ٢٠٢٠.

٤٠. لاثام، روبرت. " اللحظة الليبرالية: الحداثة والأمن وصناعة النظام الدولي بعد الحرب"، دار نشر كولومبيا بريس، ١٩٩٧.

٤١. لوكاتش، جيورجي. "لينين: دراسة عن وحدة أفكاره، دار نشر نيو لفت، لندن ١٩٧٠.

٤٢. لينين، فلاديمير "الأعمال المجمعة"، دار نشر التقدم: دار نشر موسكو، ١٩٧٧، ص ٣٦٥.

٤٣. لينين، فلاديمير. "الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية." دار نشر كلاسيكيات البطريق، ٢٠١٠.

٤٤. ماكليلاند، تشارلز. وفالتزجراف، روبرت. "علاقات دولية". موسوعة بريتانيكا، ٩ نوفمبر ٢٠٢٢.

٤٥. ماكوليلو، إرنست. "الإمبريالية ٢٠٠: لماذا افريقيا؟"، دار نشر مستقل، ٢٠١٩.

٤٦. مكيافيلي، نيكولو. "محاضرات عن ليفي". دار نشر جامعة شيكاغو، ١٩٩٦.

٤٧. مورغنثاو، هانز. "السياسة بين الأمم. النضال من أجل السلطة والسلام". دار نشر نيويورك كنوف، ١٩٤٨.

٤٨. مول، هانس. "صعود وانحدار النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة" دار نشر أكسفورد، ٢٠١٨.

٤٩. ميدلكوب، فيليم. "تاريخ المال"، مطبعة جامعة أمستردام، ٢٠١٦، ص ١٧.

٥٠. ميدلكوب، فيليم. "تاريخ المال"، مطبعة جامعة أمستردام، ٢٠١٦، ص ١٨.

٥١. ميرشايمر، جون. "مأساة سياسة القوى العظمى"، دار نشر نيويورك، دار نشر نورتون، ٢٠٠١.

٥٢. ميلر، جيف. "أقدم الاستخدامات المعروفة لبعض كلمات الرياضيات".٢٠٠٥

٥٣. هوبز، توماس، "عناصر القانون، الطبيعية والسياسية: الجزء الأول، الطبيعة البشرية، الجزء الثاني De Corpore Politico"، دار نشر جامعة أكسفورد، ١٩٩٤.

٥٤. هوبسون، جون وسيجلمان ب. "الإمبريالية: دراسة"، دار نشر جامعة ميشيغان. ١٩٦٥، ص١٠.

٥٥. هيلدربرانت، راينهارد. "هيمنة الولايات المتحدة: الطموحات العالمية والانحدار: ظهور مثلث الأقاليم الآسيوي وتراجع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة، إعادة توجيه أوروبا"، دار نشر بيتر لانج، ٢٠٠٩، ص١٤.

٥٦. هيمان، هانز جدعون. "الأعمال المختلطة في تجارة الحديد الألمانية"، دار نشر شتوتغارت، ١٩٠٤، ص ٢٥٦-٢٧٠.

٥٧. واجنليتنر، رينهولد. "نشر الحلم الأمريكي: السياسات الثقافية كوسيلة للتكامل." دار نشر رابطة الدراسات الأمريكية في منتصف أمريكا ١٩٨٦: ٦٠-٨٤.

٥٨. والتز، كينيث. " التقدم في نظرية العلاقات الدولية: تقييم المجال" دار نشر جامعة ماساتشوستس، ٢٠٠٣.

٥٩. والتز، كينيث. " السياسة الخارجية والسياسة الديمقراطية"، دار نشر جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٢.

٦٠. والتز، كينيث. "نظرية السياسة الدولية". دار نشر أديسون ويسلي، ١٩٧٩، ص ٨٨.

الدراسات والمقالات والدوريات:

١. أرتر، دوجلاس دبليو. "أزمة الائتمان العالمية لعام ٢٠٠٨: الأسباب والعواقب"، مجلّة المحامي الدولي، العدد. ٤٣، ٢٠٠٩، ص ٩١-١٣٦.

٢. آرون، ريموند. "ما هي نظرية العلاقات الدولية؟" مجلة الشؤون الدولية، العدد ٢١، ١٩٦٧، ص ١٨٥ - ٢٠٦.

٣. ألبرتسون، أندرو؛ موران، اشلي. "حل تعقيدات الدول الهشة"، دار نشر مركز ترومان، ٢٠١٧.

٤. أوروكي، ليندزي. "المنطق الاستراتيجي للتغيير السرّي للأنظمة: حملات تغيير النظام المدعومة من الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة:"، مجلة الدراسات الأمنية، ٢٠٢٠، صفحة ٢٩

٥. إيكاوس، ريتشارد. "كيف يعيش صندوق النقد الدولي بتمييزه" مجلّة العلوم السياسة، العدد ١٩، ١٩٨٦، ص ٢٣٧-٥٢.

٦. آيكنجرين، باري. "العقوبات، سويفت، ونظام المدفوعات عبر الحدود بين البنوك في الصين"، حرره جود بلانشيت وهال براندز، مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، ٢٠٢٢.

٧. باتنايك، برابهات. "لينين والإمبريالية والحرب العالمية الأولى"، مجلة العالم الاجتماعي، ٢٠١٤، ص ٢٩-٤٦.

٨. باجشي، أميا كومار. "نحو قراءة صحيحة لنظرية لينين عن الإمبريالية"، المجلة الأسبوعية الاقتصادية والسياسية، العدد ١٨، ١٩٨٣، ص ٢-٣.

٩. برتراند، كلود جان. "الإمبريالية الثقافية الأمريكية – أسطورة؟" مجلة الدراسات الأمريكية الدولية، دار نشر الدراسات الأمريكية الوسطى العدد ٢٥، ١٩٨٧، ص ٤٦.

١٠. بوتون، جايمس. "لماذا وايت وليس كينز؟"، ورقة عمل الصندوق النقد الدولي، ٢٠٠٢.

١١. بولاك، جاك. "التحليل النقدي لمشاكل تكوين الدخل والمدفوعات" أوراق طاقم صندوق النقد الدولي، دار نشر بالجريف ماكميلان، العدد ٦، ١٩٥٧، ص ١-٥٠.

١٢. بيتر، سين. "السجائر كعملة". المجلة المالية، العدد ٦، دار نشر وايلي، ١٩٥١.

١٣. بيرازيك، مايكل. " الطبيعة البشرية الشريرة باعتبارها افتراضًا ضرورياً لوجهة النظر الواقعية في السياسة الدولية"، مجلة العلاقات الدولية، ٢٠٠٨.

١٤. بيرد، جراهام. "صندوق النقد الدولي والبلدان النامية: مراجعة للأدلة وخيارات السياسة." مجلّة المنظمة الدولية، العدد ٥٠، دار نشر MIT، ١٩٩٦، ص ٤٧٧-٥١١.

١٥. بيرلروث، نيكول وكوركيري، مايكل. "ظهور تفاصيل عن عمليات السطو على البنوك العالمية من قبل المتسللين"، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٠١٦.

١٦. بيسشوبينج، غريغوري. "مقاضاة سرقة العملات المشفرة بموجب قانون الدفاع عن الأسرار التجارية لعام ٢٠١٦." مراجعة قانون جامعة بنسلفانيا، العدد ١٦٧، ٢٠١٨، ص ٢٣٩-٥٩.

١٧. ترمبلاي، رودريغ. "الإمبراطورية الأمريكية الجديدة: الأسباب والنتائج بالنسبة للولايات المتحدة والعالم"، مجلة إنفينيتي باب، ٢٠٠٤.

١٨. تياجي، جوهي. "الدول الضعيفة". موسوعة وايلي بلاكويل للعولمة. ٢٠١٢.

١٩. ثاكر، ستروم سي. "السياسة العليا لإقراض صندوق النقد الدولي." مجلّة السياسة العالمية، العدد. ٥٢، ١٩٩٩، ص ٣٨-٧٥.

٢٠. جروس، ليو. "سلام وستفاليا، ١٦٤٨-١٩٤٨" المجلة الأمريكية للقانون الدولي، عدد ٤٢، دار نشر جامعة كامبريدج، ص ٢٠-٤١.

٢١. جليديتش، نيلز بيتر. "اللحظة الليبرالية بعد خمسة عشر عاماً". مجلة الدراسات الدولية الفصلية، العدد ٥٢، ٢٠٠٨، ص ٦٩١-٧١٢.

٢٢. جنسن، ناثان. "الأزمة والشروط ورأس المال: تأثير صندوق النقد الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة حل النزاعات، العدد ٤٨، ٢٠٠٤، ص ١٩٤-٢١٠.

٢٣. جو، شينيو، ودي فوهس، كاثلين، وبوميستر، روي. "القوة الرمزية للمال: تذكير المال يغير الضائقة الاجتماعية والألم الجسدي". مجلّة العلوم النفسية، العدد ٢٠، ٢٠٠٩.

٢٤. جوادي، فريد، وآخرون. "هل تؤدي القفزات والقفزات المشتركة إلى تحسين التنبؤ بتقلبات أسواق النفط والعملات؟" مجلة الطاقة، العدد. ٤٠، ٢٠١٩.

٢٥. جياناريس، وليام. "التصويت المرجح في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، مجلّة فوردام للقانون الدولي، ١٩٩٠، ص ٥.

٢٦. خطاب الرئيس جون ف. كينيدي، فندق والدورف أستوريا، مدينة نيويورك ٢٧ أبريل ١٩٦١.

٢٧. خطاب قسم الرئيس الأميركي السابق وليام هوارد تافت، الخميس الواقع في الرابع من آذار عام ١٩٠٩.

٢٨. خوريف، نستان. "أزمة الليبرالية الجديدة ومستقبل المؤسسات الدولية: مقارنة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية"، مجلّة النظرية والمجتمع، العدد ٣٨، ٢٠٠٩، ص ٤٥٩-٤٨٤.

٢٩. دودج، يدولا. "قاموس أكسفورد للمصطلحات الإحصائية". دار نشر جامعة أكسفورد. ٢٠٠٣

٣٠. راشمان، جيديون. "سيفشل مسلسل بريتون وودز"، صحيفة فايننشال تايمز، ١١ نوفمبر ٢٠٠٨.

٣١. رايت، هاريسون م. "الإمبريالية: الكلمة ومعناها." مجلة البحوث الاجتماعية، العدد ٣٤، دار نشر جامعة جون هوبكينز، ١٩٦٧، ص ٦٦٠.

٣٢. روتبرج، روبرت. "دول فاشلة، دول منهارة، دول ضعيفة: الأسباب والمؤشرات. فشل الدولة وضعف الدولة في زمن الإرهاب." ٢٠٠٣.

٣٣. روث، بيرسون. "شبكة المقايضة في الأرجنتين: عملة جديدة في الأوقات الجديدة؟" نشرة أبحاث أمريكا اللاتينية، العدد ٢، ٢٠٠٣.

٣٤. روي، كلود. "مقال في مجلة نوفيل أوسرفاتور"، ٢٨ أغسطس ١٩٨٢، ص ٢١.

٣٥. سانت اونج، بيتر. "كيف أدت النقود الورقية إلى الفتح المغولي: المال وانهيار سلالة سونغ" دار نشر الاندبندنت، ٢٠١٧.

٣٦. سكوت، سوزان وزكرياديس، ماركوس. "أصول وتطور SWIFT، ١٩٧٣--٢٠٠٩"، مجلة تاريخ الأعمال، العدد ٥٤، ٢٠١٢.

٣٧. سليمان، تاي. "الطبيعة البشرية وحدود الذات: هانز مورجنتاو عن الحب والقوة." مراجعة الدراسات الدولية، المجلد.١٤، ٢٠١٢، ص ٢٤ - ٢٠١.

٣٨. سورنسن، جورج. "أي نوع من النظام العالمي؟ النظام الدولي في الألفية الجديدة"، مجلة التعاون والصراع، العدد ٤١، ٢٠٠٦، ص ٦٣-٣٤٣.

٣٩. سيباستيان إدواردز. "صندوق النقد الدولي والبلدان النامية: تقييم موضوعي"، ١٩٨٩.

٤٠. شاه، س. "مراجعة لكتاب "الإمبريالية: دراسة، بقلم جيه إيه هوبسون"" مجلة العلم والمجتمع، دار نشر غيلفورد بريس، ١٩٦٨، ص ١٠٠.

٤١. العطاس، حسن. "الإمبريالية الفكرية: التعريف والسمات والمشاكل"، مجلة جنوب شرق آسيا للعلوم الاجتماعية، ٢٠٠، ص ٢٣.

٤٢. علوي، سيادة تسمية، ناصر الدين، محمد، إسلام، لينتا، أحمد، ساجيب. "اختبار التحقق من صحة التصميم: آلية لامركزية قائمة على سلسلة الكتل لضمان أمن نظام التصويت الرقمي"، مجلة جامعة الملك سعود – علوم الحاسب والمعلومات، العدد ٣٤، ٢٠٢٢، ص ٦٨٥٥–٦٨٧١.

٤٣. غرين، ج. "مراجعة الإمبراطورية، بقلم ر. كوبنر". مجلة المؤرخ، ١٩٦٢، ص ٨٩–٩١.

٤٤. فيلدهاوس، دايفد. "الإمبريالية: مراجعة تاريخية" مجلة مراجعة التاريخ الاقتصادي، دار نشر وايلي، ١٩٦١، ص ١٨٨–١٨٩

٤٥. كافكا، جريجوري. "حرب هوبز الكل ضد الكل" دار نشر شيكاغو بريس، العدد ٩٣، ١٩٨٣، ص ٢٩١ – ٣١٠.

٤٦. كاوتسكي، كارل. "الإمبريالية"، مجلة العصر الجديد، ١٩١٤، ص ٩٠٨.

٤٧. كلاسون، روبرت ج. "كيف بدأت نقودنا العشرية" مجلة مدرّس الحساب، العدد ٣٣، ١٩٨٦، ص ٣٠ – ٣٣.

٤٨. كوركيري، مايكل وبوبر، ناثانيال. "من المزرعة إلى سلسلة الكتل: والمارت تتعقب الخس". صحيفة نيويورك تايمز. ٢٠١٨.

٤٩. كونليف، ماركوس. "تأثير أمريكا على الفنون: الأدب" مجلة ساترداىز ريفيو، ١٩٧٥، ص ٨٤–٨٥.

٥٠. كووك، روبرت مانويل. "التكهنات على أصول العملات" هيستوريا: مجلة التاريخ القديم، العدد٧، ١٩٥٨، ص ٢٥٨

٥١. لاروكو، جايمس وغودير، وليام. "الربيع العربي: حماية المصالح الأمريكية على المدى الطويل." دار نشر معهد الأمن الاستراتيجي القومي، جامعة الدفاع الوطني، العدد ٤، ٢٠١٣، ص ٢-١٦.

٥٢. لاسترا، روزا ماريا. "صندوق النقد الدولي من منظور تاريخي." مجلّة القانون الاقتصادي. العدد ٣، ٢٠٠٠، ص ٥٠٧-٥٢٣.

٥٣. لايك، ديفيد. "الإمبراطورية الأمريكية الجديدة؟" مجلة وجهات نظر الدراسات الدولية، العدد. ٩، ٢٠٠٨، ص ٢٨١-٨٩.

٥٤. لي، فيكتور. "العمود الفقري المفيد للبيتكوين: تكنولوجيا بلوكتشاين تكتسب استخداما في الأعمال التجارية والتمويل والعقود." مجلة ABA، العدد ١٠٢، ٢٠١٦، ص ٣١-٣١.

٥٥. ليسون، بيتر، ودين، أندريا. "نظرية الدومينو الديمقراطية: تحقيق تجريبي" المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، ٢٠٠٩، ص ٥٣٣.

٥٦. ليفينغستون، ديفيد، وآخرون. "تطبيق تكنولوجيا البلوكشين على أنظمة الطاقة الكهربائية"، مجلة مجلس العلاقات الخارجية، ٢٠١٨.

٥٧. ليوغراندي، ويليام م. "بعد معركة سان سلفادور". مجلة السياسة العالمية، العدد ٧، ١٩٩٠.

٥٨. ماكجلينتشي، ستيفن. "ادوارد كار وفشل عصبة الأمم"، دار نشر العلاقات الدولية، ٢٠١٠.

٥٩. ماكليلان، ريتشارد. "شطرنج الحرب الباردة (مراجعة لألعاب الشطرنج لبوبي فيشر)"، مجلة برايري شونر، دار نشر نيبراسكا، ١٩٦١، ص ١٧٧-١٧٩.

٦٠. مايكل، لورانس. "نيتشه ومورجنثاو وجذور الواقعية"، مجلة العلاقات الدولية، ٢٠١٥.

٦١. مجهول، "خمسون عاما من التلكس"، مجلة الاتصالات العائدة للاتحاد الدولي للاتصالات التابعة للأمم المتحدة. العدد ٥١، ١٩٨٤.

٦٢. محاضرة جامعية بالعلاقات الدولية، كما اقتبس من قبل فريد سوندرمن، "التغييرات في دراسة العلاقات الدولية، مسودة مخطوطة، ١٩٦٧

٦٣. مرشماير، جون. "كار مقابل المثالية: المعركة محتدمة"، محاضرة في جامعة شيكاغو، ٢٠٠٤.

٦٤. موسوعة بريتانيكا، "الإمبريالية". دار نشر الموسوعة البريطانية، ٢٠ يونيو ٢٠١٧.

٦٥. موهانتي، ديباجاني. "عالم البلوكشين." مجلة مركز الهند الدولي الفصلي، العدد ٤٥. ٢٠١٨، ص ١٩٦-٢٠٣

٦٦. نونو ب. مونتيرو. "الاضطرابات مؤكدة: لماذا الأحادية القطبية ليست سلمية"، مجلّة الأمن الدولي ٢٠١٢.

٦٧. هنري فاريل. نيومان، أبراهام ل. "الترابط المسلح: كيف تشكل الشبكات الاقتصادية العالمية إكراه الدولة". مجلة الأمن الدولي. العدد ٤٤، ٢٠١٩، ص ٤٢-٧٩.

٦٨. والتز، كينيث. "استقرار عالم ثنائي الأقطاب." مجلّة ديدالوس، المجلد. ٩٣، دار نشر ماساتشوستس، ١٩٦٤، ص ٨٨١-٩٠٩.

٦٩. وليام سي. استقرار عالم أحادي القطب. مجلّة الأمن الدولي، ١٩٩٩.

٧٠. ويليام جوانجلين، ليو. "تكوين الدولة المالية في عصر سلالة سونغ-الصين:٩٦٠-١٢٧٩م" مجلة مراجعة التاريخ الاقتصادي، العدد ٦٨، دار نشر وايلي، ٢٠١٥، ص ٤٨-٧٨.

المواقع الالكترونية:

١. موقع ماكرو ترندز الإحصائي، الرابط:

https://www.macrotrends.net/countries/USA/united-states/military-spending-defense-budget

٢. مقال في مجلّة فايننشال تايمز الإلكترونية، كاتب ضيف، العدد الصادر بتاريخ الأولى آذار ٢٠٢٢. الرابط: https://www.ft.com/content/e٥٠٧٨d٨٤-bfea-٤f٥٩af-٣-b d٤٣٠٥e١c١٣af

٣. الموقع الرسمي للمتحف البريطاني، الرابط:

https://www.britishmuseum.org/collection/object/C_١٨٧٧-١٠٢٠-١

٤. موقع ريسك بانك، الرابط: https://www.riksbank.se/en-gb/about-the-riksbank/history/historical-timeline/١٦٠٠-١٦٩٩first-banknotes-in-europe//

٥. موقع البرلمان البريطاني الرسمي، الرابط:

https://www.parliament.uk/business/publications/research/olympic-britain/the-economy/small-change/

٦.	الموقع الرسمي للاحتياط الفدرالي، الرابط:

https://www.federalreservehistory.org/essays/bretton-woods-created

٧.	موقع منصة IG العالمي للتداول، الرابط: https://www.ig.com/en/trading-strategies/what-are-the-top-١٠-most-traded-currencies-in-the-world-٢٠٠١١٥#:~:text=US%٢٠dollar%٢٠(USD),-Issued%٢٠by%٢٠the&text=It%٢٠is%٢٠the%٢٠number%٢٠one,volume%٢٠of%٢٠US%٢٤٢.٩٪٢٠trillion.&text=There%٢٠are%٢٠several%٢٠reasons%٢٠for,a%٢٠powerhouse%٢٠in%٢٠international%٢٠trade.

٨.	موقع صندوق النقد الدولي الرسمي، الرابط:

https://data.imf.org/regular.aspx?key=٤١١٧٥

٩.	موقع تاريخ الاحتياط الفدرالي الالكتروني، الرابط:

www.federalreservehistory.org/essays/roosevelts-gold-program

١٠.	الموقع الرسمي لمكتب التاريخ في وزارة الخارجية الأميركية، "نيكسون ونهاية نظام بريتون وودز" الرابط: https://history.state.gov/milestones/١٩٦٩-١٩٧٦/nixon-shock/

١١.	موقع شبكة روسيا اليوم، مقال بنعوان: ""الركبة الجريحة": ذاب الثلج وظهرت ٣٠٠ جثة لأصحاب الأرض"، ٢٠٢٢.

١٢.	موقع القمة العالمية للحكومات، الرابط:

https://www.worldgovernmentsummit.org/ar/observer/reports/٢٠٢٣/detail/global-economic-diversification-index-ar

١٣.	أرشيف البيت الأبيض، حقبة أوباما، خطاب الرئيس أوباما خلال حفل تخريج في الأكاديمية العسكرية الأميركية، الرابط: https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/٢٠١٤/٠٥/٢٨/remarks-president-united-states-military-academy-commencement-ceremony

١٤.	دنكان، بيل. "الواقعية". موسوعة بريتانيكا ١٧ مايو. ٢٠٢٣،

https://www.britannica.com/topic/realism-political-and-social-science

١٥.	موقع الجزيرة الإخبارية، الرابط: Aljazeera.net

١٦.	موقع بي بي سي الرسمي، لماذا كان الفايكينغ يقومون بالغزوات، الرابط:

https://www.bbc.co.uk/bitesize/topics/z٩٣٩mp٣/articles/z٧jd٨xs

١٧.	موقع البنك الدولي الرسمي، الرابط: www.worldbank.org

١٨.	موقع غلوبال فاير باور، الرابط: https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php

١٩.	موقع الجيوبوليتيك، الرابط: https://thegeopolitics.com/global-firepower.

٢٠.	الموقع الالكتروني الرسمي للبنك الدولي، الرابط:

http://www.worldbank.org/en/about

٢١. موقع صندوق النقد الدولي الرسمي، صفحة حصة الدول الأعضاء في المساهمة والتصويت، الرابط: https://www.imf.org/en/About/executive-board/members-quotas

٢٢. موقع صندوق النقد الدولي الرسمي، صفحة الأهداف، الرابط: https://www.imf.org/en/About/Factsheets

٢٣. موقع صندوق النقد الدولي، الرابط: https://www.imf.org/en/About/executive-board/members-quotas

٢٤. موقع نظام SWIFT الالكتروني الرسمي، الرابط: https://www.swift.com/insights/press-releases/swift-instructed-to-disconnect-sanctioned-iranian-banks-following-eu-council-decision

٢٥. توراك، ناتاشا، محافظ البنك المركزي الروسي يصف بديل موسكو لنظام تحويلات SWIFT على أنه حماية من العقوبات الأمريكية، موقع سي أن بي سي، الرابط: https://www.cnbc.com/٢٠١٨/٠٥/٢٣/russias-central-bank-governor-touts-moscow-alternative-to-swift-transfer-system-as-protection-from-us-sanctions.html

٢٦. موقع The business professor، الرابط: https://thebusinessprofessor.com/en_US/banking-lending-credit-

industry/society-for-worldwide-interbank-financial-telecommunications-

.swift-definition

٢٧. صفحة على موقع SWIFT الرسمي، الرابط: -https://www.swift.com/about

./ swift-and-sanctions،us/legal/compliance-

٢٨. موقع قاموس بريتانيكا الرسمي، الرابط:

https://www.britannica.com/money/what-is-blockchain

٢٩. موقع ميكوريو، الرابط: https://mercuryo.io/explore/article/swift-to-crypto

٣٠. دونوهو، أشلي، موقع بالانس، ٢٠٢٣، الرابط:

https://www.thebalancemoney.com/what-is-a-cryptocurrency-savings-

٥٤٩٨٧١١account-

٣١. موقع فوربس الرسمي، الرابط:

/https://www.forbes.com/advisor/investing/cryptocurrency

٣٢. موقع أكاديمية البيتكوين، الرابط: www.btcacademy.online

٣٣. موقع رؤية، الرابط: www.roya.dev

٣٤. موقع مرسيدس بنز الرسمي، صفحة مشروع !Once Around the Block, Please

الرابط: " -https://group.mercedes-benz.com/innovation/blockchain٢.html"

٣٥. موقع جي بي مورغان الرسمي، الرابط: https://www.jpmorgan.com/onyx/index

٣٦. موقع مصرف wise الرسمي، الرابط: https://wise.com/us/blog/how-long-does-swift-take

٣٧. موقع الأوراق البيضاء، الرابط: https://whitepaper.io/document/١/ripple-whitepaper

موقع كريبتو الرسمي للتداول، الرابط https://crypto.com/university/blockchain-scalability#:~:text=Why٢٠%Scalability٢٠%Matters٢٠%A٣%Cryptocurrency٢٠%Tra nsaction٢٠٢٠%,handle٢٠%to٢٠٣٠%٢٠%TPS.

٣٨. موقع دوبلوين الالكتروني، الرابط: https://www.doubloin.com/learn/how-long-are-bitcoin-addresses

٣٩. موقع نوتا بيني، الرابط: https://notabene.id/crypto-travel-rule-١٠١/kyc-crypto

٤٠. موقع زي فايندر، الرابط: https://www.finder.com/satoshi-to-bitcoin-conversion-calculator

٤١. موقع أخبار الكريبتو، الرابط: https://cryptonews.com/news/how-many-people-use-bitcoin.htm

٤٢. موقع انفستوبيديا، الرابط:

https://www.investopedia.com/articles/forex/٠٤٠٩١٥/countries-use-us-dollar.asp#citation-١

٤٣. موقع برنامج تعليم العملة الأمريكية، "العملة الأمريكية المتداولة الرابط:

https://www.uscurrency.gov/life-cycle/data/circulation

٤٤. موقع الأحرف الهيلينية، الرابط:

https://www.hellenicaworld.com/Greece/LX/en/Mu.html

٤٥. موقع الرياضيات، https://www.mathsisfun.com/data/standard-deviation-formulas.html

٤٦. موقع انفستوبيديا، الرابط: https://www.investopedia.com/terms/u/usdx.asp

موقع ناشونال نيوز، الرابط:

/india-leads-١٢/٠٩/٢٠٢٣https://www.thenationalnews.com/business/technology/

world-in-cryptocurrency-adoption-despite-tough-tax-

director٢٠%C,research٢%)١(٢٠%India٢٠%include٢٠%regulations/#:~:text=These

.said٢٠%C٢%Chainalysis٢٠%at٢٠%

٤٧. موقع بانكلس تايمز، الرابط:

https://www.banklesstimes.com/cryptocurrency/top-countries-leading-in-

/cryptocurrency-adoption

٤٨. موقع اكسبلودينغ توبيكس، الرابط: https://explodingtopics.com/blog/countries-internet-users

٤٩. موقع تاريخ الأسماء، الرابط:

/ https://www.familysearch.org/en/surname?surname=COLON

٥٠. موقع غلوبال فاينانشال داتا، الرابط: https://globalfinancialdata.com/el-salvador

٥١. موقع ماكرو ترندز، الرابط:

https://www.macrotrends.net/countries/SLV/el-salvador/net-migration#:~:text=The%20net%20migration%20rate%20for,a%20٣.٧٤%٢٠٢٥٪
decline%20from%202019%20٢٠٢٠

٥٢. الموقع الرسمي للرئاسة السلفادورية، الرابط: https://www.presidencia.gob.sv/

٥٣. موقع رويترز الرسمي، الرابط: https://www.reuters.com/world/americas/el-salvadors-president-says-will-send-bill-make-bitcoin-legal-tender-٢٠٢١-٠٦-٠٥/

٥٤. موقع بي بي سي الرسمي، الرابط: https://www.bbc.com/news/business-٥٧٥٠٧٣٨٦

٥٥. موقع الجزيرة الإخبارية الرسمي، الرابط:

٢٠٢٢/١/٢٥https://www.aljazeera.com/economy/imf-urges-el-salvador-to-strip-bitcoins-legal-tender-status

٥٦. موقع أخبار نيو يورك اليومية، الرابط:

https://www.nydailynews.com/٢٠٠٩/٠٨/٠٦-the-power-of-money-just/touching-and-thinking-about-it-can-make-us-feel-better-research-finds/

٥٧. موقع صندوق النقد الدولي، الرابط:

https://www.imf.org/external/datamapper/profile/SLV

الفهرس